منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

ورقة عمل إدارة دعم السياسات الزراعية رقم 57

شباط 2004

سياسات التنمية الزراعية في الشرق ا دنى : الواقع – القضايا – المتطلبات المؤسسية والمنهجيات

وقائع

ورشة العمل الإقليمية المشتركة بين منظمة ا غذية والزراعة و المركز الوطني للسياسات الزراعية حول بناء مؤسسة في مجال السياسات الزراعية

بالشرق ا دنى

دمشق 6–7 كانون ا ول 2003

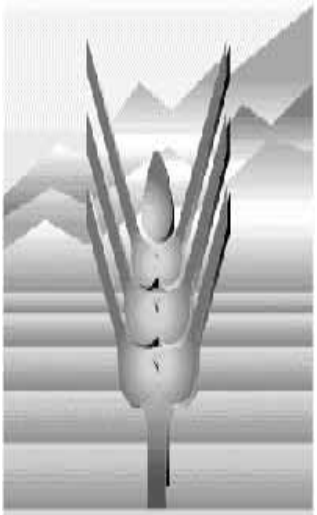

ملخص

تم تنظيم ورشة عمل إقليمية حول بناء مؤسسة في مجال السياسات الزراعية في منطقة الشرق ا دنى بالتعاون بين منظمة ا غذية والزراعة و المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC) التابع لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بمساعدة مشروع منظمة ا غذية والزراعة GCP/SYR/006/ITA الممول من قبل الحكومة الإيطالية في دمشق خلال الفترة 6–7 كانون ا ول 2003 . وقد ركزت المناقشات على الحاجة إلى المشاركة في التجارب وتطوير الإمكانات المؤسسية في مجال السياسات الغذائية والزراعية على المستوى القطري وتحديد النقاط المشتركة ومجالات التكامل مع مساعي التعاون الإقليمي والدولي . وتعرض هذه الوثيقة نتائج المناقشات التي تمت في ورشة العمل وا وراق المعدة من أجلها . وتشمل تلك ا وراق الواقع الحالي وقضايا وآفاق السياسات الغذائية والزراعية في منطقة الشرق ا دنى واستعراضاً دبيات وتجارب المتطلبات المؤسسية والمنهجيات المتبعة في مجال تحليل السياسات بما فيها تطوير الإمكانات . وأخيراً تم التعرض بالتفصيل إلى المركز الوطني للسياسات الزراعية كمثال حي للبناء المؤسسي وتطوير الإمكانات . ونأمل أن تتم متابعة القضايا التي تم طرحها والتوصيات التي تم التوصل إليها ضمن إطار شبكة السياسات الزراعية لمنطقة الشرق ا دنى وشمال أفريقيا (NENARNAP) التي تم إنشاؤها مؤخراً .

إدارة دعم السياسات الزراعية

قسم مساعدة السياسات بإقليم الشرق ا دنى بمساعدة

مشروع GCP/SYR/006/ITA – المرحلة الثانية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة — التعاون الإيطالي — وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

شكر

تتقدم إدارة دعم السياسات الزراعية وقسم المساعدة في مجال السياسات بالمكتب الإقليمي للشرق ا دنـــى بمنظمة ا غذية والزراعة بالشكر والتقدير للمركز الوطني للسياسات الزراعية بالجمهوريـــة الســـورية ، الذي قام بجهد مضن فى ترجمة وقائع ورشة العمل الإقليمية " حول بناء المؤسسات فى مجال السياسات الزراعية بالشرق ا دنى' التى تم انعقادها بدمشق 6-7 كانون ا ول 2003 ونخص بالشكر ا نسة أسماء مطر المترجمة ومساعدة مسئول الاتصال بمشروع منظمة ا غذية والزراعـــة GCP/SYR/006/ITA الممول من قبل الحكومة الإيطالية

الفهرس

1-	مقدمة	1
2-	التنظيم	1
3-	تقرير حول الجهات الممثلة والمناقشات	2
4-	نتائج وتوصيات	7
5-	أوراق العمل المقدمة	11
5-1	سياسات الغذاء والزراعة في إقليم الشرق ا دنى : الواقع – القضايا – ا فاق – إعداد ضيا عبدو	13
5-2	تطوير تحليل سياسات الغذاء والسياسات الغذائية : مراجعة المتطلبات المؤسسية والمنهجيات – إعداد لوكا سالفاتيشي و ماريا غراسيا كويتي	65
القسم ا ول	البحوث والسياسات : الروابط والتبعية – إعداد لوكا سالفاتيشي	68
القسم الثاني	تطوير الإمكانات في مجال تحليل السياسات – إعداد ماريا غراسيا كويتي	101
5-3	التجربة السورية : بناء المركز الوطني للسياسات الزراعية بمساعدة مشروع GCP/SYR/006/ITA – إعداد عطية الهندي و شيرو فيوريللو	139
6-	المصطلحات	153
الملحق 1	قائمة المشاركين	155
الملحق 2	برنامج ورشة العمل	161
الملحق 3	قائمة المواد	163

1- مقدمة

الإطار العام

تم إنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية في عام 2000 كإحدى ا دوات الرئيسية المستخدمة من قبل الحكومة في تحديد السياسات المناسبة لتنمية القطاع الزراعي ضمن إطار عملية التحديث والتعديل التي تشهدها سورية . وقد تم إنشاء المركز بعد عدة سنوات من التعاون المثمر بين إيطاليا وسورية من خلال المشاريع المنفذة من قبل منظمة ا غذية والزراعة ولايزال هذا التعاون مستمراً من أجل تعزيز ودعم إمكانيات المركز الوطني للسياسات الزراعية .

وتواجه الكثير من الدول في منطقة الشرق ا دنى حاجة مشابهة لوجود الإمكانات المؤسسية والفنية للاستجابة لمتطلبات تحليل وصياغة وتعديل سياسات التنمية الزراعية والريفية ضمن إطار المناخ المحلي والدولي المتغير. وقد استجابت مختلف الدول بطرق مختلفة لهذه الحاجة وذلك حسب الظروف الخاصة والتاريخ الحديث لكل من تلك الدول .

وتتعاون كل من منظمة ا غذية والزراعة والجهات المانحة مع الدول ا عضاء في تحديد الاحتياجات وتطوير الإمكانات المؤسسية لحكومات تلك الدول والجهات المعنية ا خرى في مجال السياسات الزراعية . وتساعد مقارنة تجارب دول المنطقة والدروس المستمدة منها في الاستفادة من الخبرات وإنشاء الروابط بين المؤسسات التي تقدم خدمات متشابهة للحكومات والدول في المنطقة . كما تساعد تلك المقارنة على تطوير إمكانيات المجتمع الدولي المانح في مساعدة تلك الدول عند الحاجة في مواجهة احتياجاتها في التعديل والتطوير . وضمن هذا الإطار فقد تم تنظيم ورشة عمل بالتعاون بين منظمة ا غذية والزراعة والمركز الوطني للسياسات الزراعية في دمشق – سورية في يومي 6 و 7 كانون ا ول 2003 .

وقد تمثلت أهداف ورشة العمل فيما يلي :

1- تعزيز معرفة الجهات المشاركة حول الشروط المتعلقة بتطوير الإمكانات الفنية والمؤسسية للعمل في مجال السياسات الزراعية
2- نشر المعلومات حول الإمكانيات المختلفة لمعالجة متطلبات تحليل السياسات
3- تحديد الاحتياجات وطرق تطوير الواقع والممارسات الحالية بشكل أفضل
4- تسهيل التعاون الإقليمي والدولي في هذا الشأن .

2- التنظيم

تم تنظيم الورشة بالتعاون بين منظمة ا غذية والزراعة والمركز الوطني للسياسات الزراعية . وتم إعداد أوراق العمل حول قضايا السياسات الغذائية والزراعية في منطقة الشرق ا دنى والمتطلبات المؤسسية والمنهجيات المتعلقة بتحليل السياسات وذلك بالاستفادة

المشاركون

من التجربة الدولية وكذلك من الإجابات التي تم تلقيها من المشاركين في ورشة العمل على الاستبيان الذي تم إرساله مسبقا إليهم . وقد تمت دعوة ممثلين عن قطاع الزراعة في 17 دولة من منطقة الشرق ا دنى وأكثر من 30 مؤسسة أكاديمية وبحثية وتدريبية وطنية وإقليمية ودولية معنية بتطوير الإمكانات في مجال السياسات الزراعية والغذائية للمشاركة في تلك الورشة . وقد حضر الورشة بعثات تمثل 15 دولة من دول المنطقة هي : أفغانستان – قبرص – مصر – إيران – كازاخستان – جمهورية كيرجستان – لبنان – ليبيا – المغرب – الباكستان – السعودية – السودان – سورية – تونس – تركيا – اليمن. أما ممثلو الجزائر والباكستان وا ردن فلم يتمكنوا من الحضور نظراً للتغيير الذي طرأ في اللحظات ا خيرة على برنامج عملهم . كما شارك في الورشة ممثلون عن بعض المنظمات الحكومية المشتركة مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطية العليا (CIHEAM) من باري والمركز التعاون الدولي في ا بحاث الزراعية للتنمية (CIRAD) والمركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) والمعهد الدولي للمصادر الوراثية النباتية (IPGRI) . وكذلك شارك في الورشة مجموعة من فريق العمل المتخصص والخبراء من المقر الرئيسي في منظمة ا غذية والزراعة و المكتب الإقليمي لمنظمة ا غذية والزراعة لمنطقة الشرق ا دنى . ويتضمن المرفق 1 قائمة بأسماء المشاركين .

بالإضافة إلى جلستي الافتتاح والختام فقد تم عقد ثلاثة جلسات فنية تضمنت مناقشات وحوارات مثمرة . كما حظي المشاركون بفرصة زيارة المركز الوطني للسياسات الزراعية وعرض تجارب دولهم في هذا المجال . ويتضمن المرفق 2 جدول أعمال ورشة العمل . وتم تزويد المشاركين بأوراق العمل والوثائق اللازمة (يتضمن المرفق 3 قائمة بتلك الوثائق) . كما تم توفير الترجمة الفورية باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والروسية.

3- تقرير حول المحاضرات والمناقشات

افتتح الورشة سيادة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي الدكتور عادل سفر وسعادة السفيرة الإيطالية في سورية لورا ميراكيان وسيادة ممثل منظمة ا غذية والزراعة في سورية الدكتور محمود طاهر الذين تقدموا بالشكر لمنظمي ورشة العمل وأكدوا على أهمية بناء المؤسسات في مجال السياسات الزراعية ضمن إطار العولمة .

واقع وقضايا وآفاق السياسات الغذائية والزراعية في منطقة الشرق ا دنى

عرض *الدكتور ضياء عبده* – رئيس فرع مساعدة السياسات في مكتب منظمة ا غذية والزراعة الإقليمي لمنطقة الشرق ا دنى واقع وقضايا وآفاق السياسات الغذائية والزراعية في منطقة الشرق ا دنى ، ووصف المنطقة على أنها منطقة واسعة تحتوي على ظروف مناخية متنوعة وتتعرض لهطولات مطرية سنوية متباينة ومنخفضة جداً ومعدل جفاف مرتفع . كما تعرض نواع النظم الزراعية الرئيسية التي تسود المنطقة وعرض دلائل على أهمية الزراعة في الدول الرئيسية من حيث المشاركة في إجمالي الناتج المحلي وتوفير

فرص العمل وتوفير موارد النقد ا جنبي . وركز الدكتور عبدو على قضايا السياسات الهامة الحالية والناشئة التي ينطوي عليها قطاع الزراعة والغذاء في المنطقة مثل : استخدام وإدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك قضايا الاستدامة والبيئة – الفقر الريفي – ا من الغذائي – إصلاح السياسات والتحرير – تحرير التجارة وتطوير ا سواق – الميزات النسبية والتنافسية للزراعة – التعديل المؤسسي – الإدارة الجيدة واللامركزية – قضايا السلامة الغذائية – حصص ا سواق / الزراعة العضوية – برامج شبكات ا مان الزراعي – تسهيل التجارة / الإقليمية وانعكاسات مابعد مؤتمر كانكون على تحليل السياسات الزراعية .

التحديات ومجالات السياسات الهامة

وقد أشار المشاركون إلى أنه بالرغم من أن دول منطقة الشرق ا دنى قد حققت تقدماً كبيراً في إصلاح اقتصادياتها وفي خلق مناخ أكثر ملاءمةً للرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنها لاتزال تواجه العديد من التحديات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية الريفية والزراعية المستدامة . كما أكدت المناقشات ا راء القائلة بأن إدارة الموارد الطبيعية وزيادة الاستثمارات في مجال الزراعة وتخفيض الفقر الريفي وا من الغذائي والمنهج التشاركي والتكامل الإقليمي ومفاوضات التجارة العالمية من مجالات السياسات الهامة التي تتطلب إنشاء مؤسسات سياسات قادرة على العمل بشكل جيد والتي تضم محللي سياسات متمكنين .

استعرض *البروفيسور لوكا سالفاتيشي – خبير منظمة / غذية والزراعة* المتطلبات المؤسسية والمنهجيات اللازمة لتطوير تحليل السياسات الغذائية والزراعية مركزاً على العلاقة بين السياسات والبحوث وآليات التشغيل وعلاقتها مع ا داء . يتطلب تحليل السياسات التنبؤ ووضع القواعد وتوضيح دور تحليل السياسات وخصائصه وعلاقته بالحوار بين الدولة والجهات المعنية المختلفة . كما تعرض الخبير إلى أداء تحليل السياسات من حيث ا همية والنوعية ونقل النتائج ، كما أكد على أهمية فصل التحليل عن التنفيذ . وبناءً على مستجدات هذا الموضوع فقد تمت مقابلة النموذج الخطي المنطقي (من ا هداف إلى القرار) مع نموذج المساومة الذي يعكس بشكل أفضل وجود المصالح المتعددة في المجتمع . وعادةً ما يكون الاستثمار في مجال تحليل السياسات غير كافٍ نظراً لصعوبة توضيح المكاسب التي يتم تحقيقها من نتائج تحليل السياسات بينما يتم الشعور بتكاليف ذلك التحليل بشكل مباشر .

ساعدت المناقشة على توضيح الفارق والعلاقات بين التخطيط وتحليل السياسات . فبينما يتميز التخطيط با هداف والتوجهات المحددة من الناحية السياسية والدور الهام لعمل القطاع العام في المجال الاقتصادي فإن تحليل السياسات يؤكد على توجهات الاستراتيجية التي يحددها السوق . ومع ذلك فإن ا هداف والقيم التي يحددها المجتمع وتحديد الفرص والمعوقات واستخدام التوقعات التي تحددها السلوكيات تشكل نقاطاً مشتركة في كل من التخطيط وتحليل السياسات . وقد تم طرح قبرص كمثال عن تطبيق نظام الحوافز عند البدء بأبحاث السياسات . ومع أن مناخ السياسات يخضع بشكل كبير للاتفاقيات الدولية ويتكامل مع الإطار الدولي في الكثير من الدول فإن الحاجة لتحليل انعكاسات السياسات المحلية بشكل

مناسب تؤدي إلى الحاجة إلى بناء المقدرة على تحليل السياسات بشكل مستقل . كما يشكل التغيير أحد أسباب تحليل السياسات . وتم التأكيد على أنه لايمكن الفصل بين السياسات الزراعية والقطاعات ا خرى حيث أن هناك حاجة لوجود العلاقات المشتركة مع القطاعات ا خرى وتخفيف آثار الفصل بين تحليل السياسات والجهات القطاعية المنفذة .

وفي نهاية اليوم ا ول قام المشاركون بزيارة المركز الوطني للسياسات الزراعية في دمشق حيث قام السيد عطية الهندي (مدير المركز) و السيد شيرو فيوريللو (رئيس المستشارين الفنيين في مشروع GCP/SYR/006/ITA)[1] . بعرض التجربة السورية في مجال بناء مؤسسة لتحليل السياسات الزراعية حيث شرحا آلية إنشاء المركز بالمساعدة الفنية المقدمة من قبل منظمة ا غذية والزراعة والمساعدة المالية الكريمة المقدمة من قبل الحكومة الإيطالية . وقد أشار كل من السيد الهندي والسيد فيوريللو إلى تجربة المركز على أنها تجربة طويلة ا جل تطلبت تضافر الجهود في مجال تطوير الإمكانات الفنية من خلال فعاليات التدريب المكثفة والمتنوعة وتحديد آليات العمل والإدارة المناسبة وتجربتها ومن ثم تبنيها وتشجيع المشاركة الفعالة لصانعي السياسات والجهات المعنية ا خرى من خلال آليات التواصل المناسبة والمتنوعة ومجموعة الروابط المؤسسية المختلفة. وأخيراً وليس آخراً فقد تضمنت تلك التجربة إعداد النتاجات ذات النوعية المناسبة من أجل التشجيع على تقديم الاستثمارات الكبيرة اللازمة لعملية البناء المؤسسي . وفي الواقع فقد احتاجت التجربة السورية إلى ثلاثة سنوات من التدريب المكثف قبل الانتهاء من عملية إنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية وتزويده بفريق العمل في عام 2001 . وخلال هذه الفترة قام الخبراء الدوليون بحفز الإمكانات الوطنية لدعم عملية تحليل السياسات مما أكد فائدة المؤسسة التي يتم إنشاؤها . وقد دعت الحاجة إلى العمل لفترة ثلاث سنوات إضافية لاستكمال فريق العمل في المركز وتوفير المزيد من التدريب والبدء بالفعاليات البحثية والتدريبية واختيار الطرق المناسبة لنشر النتائج وإشراك الجهات المعنية ووضع الهيكل التنظيمي وتنظيم العمل الإداري وتصميم خطة عمل المركز . كما يتم حالياً التحضير لثلاثة سنوات إضافية من أجل ضمان تعزيز إمكانات المركز وتمكينه من العمل بشكل مستدام في مجال تحليل السياسات وتقديم المشورة اللازمة للحكومة السورية بهدف دعم عملية التنمية الزراعية ضمن إطار التغيرات الاقتصادية الحالية . ويتميز الوضع الحالي بالتزايد السكاني والحاجة لتحديث القطاع العام وتشجيع دور القطاع الخاص وفتح ا سواق العالمية وضمان الاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية .

وتلى العرض حفل استقبال لمنح المشاركين فرصة تبادل ا راء والخبرات بشكل غير رسمي . ومن ثم زار المشاركون معرض للوحات الجدارية للتعرف على المزيد من تفاصيل التجربة السورية ، كما تم تزويدهم بنسخ عن دراسات المركز والمطبوعات ا خرى

[1] – GCP/SYR/006/ITA "المساعدة في بناء المقدرات من خلال دعم تشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية" .

مثل قاعدة بيانات الزراعة السورية على ا قراص المرنة . ولحظ المشاركون التعاون الوثيق والفعال بين المركز ومشروع منظمة ا غذية والزراعة GCP/SYR/006/ITA .

كما عرضت *السيدة كويتي – مسؤولة دعم السياسات رفيعة المستوى في منظمة ا غذية والزراعة* – ورقة عمل حول تطوير الإمكانات في مجال تحليل السياسات حيث أوضحت المهام المختلفة والتي تتراوح بين أبحاث السياسات وتحليلها و الإمكانات اللازمة لكل منهما. وبالإضافة إلى الإمكانات التحليلية المناسبة فقد تم الإشارة إلى النقل المناسب لنتائج البحث على أنه أحد ا بحاث الهامة لتحقيق فعالية تحليل السياسات . لذا فإن الحاجة لاتقتصر على تطوير إمكانات باحثي ومحللي السياسات وإنما تمتد لتشمل تطوير الخبرات الداعمة مثل "مدققي ا بحاث" والطبقة الوسيطة الواقعة بين باحثي السياسات والمحللين وبين عامة الشعب مثل الصحفيين والإعلاميين والجهات المعنية ا خرى (جمعيات المنتجين والمنظمات غير الحكومية) . كما تم توضيح دور التعاون الإقليمي والدولي من خلال مجموعة من ا مثلة (المركز الوطني للسياسات الزراعية) وتطوير الإمكانات البشرية على المستوى المحلي أو الإقليمي من خلال مجموعة من الوسائل التي تتضمن التعلم عن بعد .

الجهات العاملة في مجال تحليل السياسات الزراعية

وقد ركزت المناقشة (التي أخذت بعين الاعتبار زيارة المركز والعرض الذي تم الاستماع إليه) على ا لية التي يمكن من خلالها لمركز متخصص مثل المركز الوطني للسياسات الزراعية من العمل كحلقة وصل بين الجهات التي تصنع القرار والجهات المنفذة . وأكدت على ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم للاستدامة بعد توقف المساعدة الدولية كما أوضحت أن اختيار إنشاء مؤسسة متخصصة يجب أن يكون نابعاً من الدولة ذاتها حيث يتوجب على كل دولة أن تقيم وضعها وظروفها المؤسسية الخاصة بها بشكل مستقل . ويمكن لشبكة السياسات الزراعية لمنطقة الشرق ا دنى وشمال أفريقيا أن تلعب دوراً هاماً في تسهيل متابعة مثل تلك المناقشات ضمن المنطقة .

عرض تجارب الدول

ساهمت عروض تجارب الدول في توفير الفرصة اللازمة لتبادل التجارب وا راء حول التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق ا دنى في تحقيق أهداف التنمية الريفية والزراعية المستدامة من خلال تطبيق السياسات المناسبة .

وتضمنت العروض خصائص القطاع الزراعي في كل دولة من الدول المشاركة وكذلك معلومات حول الإطار المؤسسي الداعم لعملية صياغة السياسات الزراعية وتحليلها وكذلك لعملية التخطيط . وتخضع إدارة القطاع الزراعي في القسم ا كبر من الدول كثر من وزارة وبينما ذكرت مشكلات التداخل بين عمل تلك الوزارات من قبل بعض المشاركين فقد اتضح أيضاً وجود آليات التنسيق في القسم ا كبر من الدول المشاركة حيث تعمل تلك ا ليات بشكل فعال إلى حد ما . ففي حالة *قبرص* يتم تنفيذ تحليل السياسات من قبل مؤسسة متخصصة مثل مركز البحوث الزراعية حيث يتم إعداد القرارات النهائية من قبل فريق

إدارة السياسات الذي لايقوم بتنفيذ تحليل السياسات و إنما يستخدم النتائج المقدمة من قبل فريق العمل في مركز البحوث الزراعية . وقد تمت الإشارة إلى حالة قبرص هميتها من ناحية الإدارة الداخلية حيث يتم تنفيذ تحليل السياسات من قبل فريق عمل دون أن يكون هناك هيكل هرمي ويشجع عناصر فريق العمل على تنفيذ ا بحاث من خلال الحوافز النقدية والوظيفية .

وفي العديد من الحالات (*اليمن – كازاخستان – كيرجستان – المغرب – السعودية – السودان – تركيا*) تقع الجهة العاملة في تحليل السياسات الزراعية ضمن هيكلية وزارة الزراعة . وبالنسبة *لكيرجستان* فإن وزارة الزراعة مسؤولة أيضاً عن قطاع التصنيع الزراعي . أما في مصر فيتم تحليل السياسات اليومي من قبل مديرية الاقتصاد في وزارة الزراعة بينما تقع سياسات المدى ا طول تحت مسؤولية معهد بحوث الاقتصاد الزراعي وهو أحد المؤسسات العاملة ضمن الشبكة التي يديرها مركز البحوث الزراعية . وفي *إيران* تقع مسؤولية تحليل السياسات على عاتق مركز التخطيط الزراعي والبحوث الاقتصادية ضمن نظام التخطيط الزراعي العام ، وكذلك يعمل مركز البحوث الزراعية في *ليبيا* بالتعاون مع مكتب التخطيط .

وتعتمد بعض الحكومات على تعددية مؤسسات تحليل السياسات . ففي *المغرب* و *السعودية* بالإضافة إلى المديريات العاملة في مجال القضايا الاقتصادية ضمن وزارة الزراعة هناك مؤسسات البحوث الخاصة التي تسعى للحصول على المشاريع المنافسة كما أن هناك المشاريع المشتركة مع المنظمات الدولية مثل منظمة ا غذية والزراعة . كما ينطبق الحال ذاته على *لبنان* حيث أن هناك بالإضافة إلى وزارة الزراعة مركز البحوث الزراعية والمجلس الزراعي ا على الذي يعمل على مراجعة السياسات . وبالنسبة *لتونس* فيتم تنفيذ هذا العمل من قبل المؤسسة العامة للدراسات الريفية بمساعدة "الخطط الاستراتيجية" المعدة من قبل الجهات البحثية الخاصة حسب عروض القطاع العام. وفي المغرب والسعودية وتونس يتم توفير الموارد المنتظمة أيضاً للخبراء الجامعيين .

وقد ظهر أن الربط بين مهام تحليل السياسات والتخطيط مشتركة بين القسم ا كبر من الدول بينما ظهر التركيز على نظام التخطيط بشكل أكبر في بعض الدول مثل *إيران – ليبيا – السودان – السعودية – أفغانستان* . وقد لوحظ أنه ليس هناك سياسات دون تخطيط ، كما أنه ليس هناك تخطيط دون سياسات .

وقد ظهر أن أهداف التخطيط والسياسات التالية مشتركة بين العديد من الدول :

أهداف التخطيط والسياسات المشتركة

- زيادة القدرة التنافسية .
- تسريع التحديث .
- تحسين نوعية الغذاء .
- حماية سلامة الغذاء .

- تحقيق ا من الغذائي .
- إعادة هيكلة الوحدات المزرعية .
- تحسين الدخل المزرعي وتحقيق استقراره .
- تطوير التنمية الريفية .
- دعم اللامركزية .
- ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية .

المشكلات

يشكل غياب السياسات التجارية في تحليل وصنع السياسات الخاصة بالزراعة أمراً ملحوظاً في العديد من الدول حيث أن تأثير وزارة الزراعة على السياسات التجارية ضعيفاً .

عملية صنع السياسات : الجهات المعنية – نقل النتائج – الربط بين تحليل السياسات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها

وقد ذكر العديد من المشاركين وجود برامج تنمية المقدرات في بلادهم وكونها مرتبطة بمؤسسات إقليمية أو دولية . ومع ذلك فقد أشار الكثير منهم إلى استمرارية المشكلات نظراً لعدم كفاية المهارات الفنية ونقص الشفافية لعملية صنع القرار مما يؤدي إلى ضعف الروابط بين محللي السياسات وصانعيها وضعف نشر نتائج تحليل السياسات وعدم كفاءة آليات التقييم من أجل ضمان المحاسبة وضعف التنسيق بين مؤسسات تحليل السياسات المختلفة .

ومن الملاحظات الإضافية التي تم ذكرها أهمية دراسة ا بعاد التشاركية لصياغة السياسات ومشاركة جمعيات المنتجين ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام في عملية صنع السياسات. كما تمت الإشارة إلى بذل الاهتمام اللازم بأبعاد نقل نتائج عمل تحليل السياسات وبالجهود الواجب بذلها للوصل بين تحليل السياسات وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

4- نتائج وتوصيات

حظيت الورشة بتقدير جميع المشاركين وشكلت فرصة لتبادل الخبرات وا راء حول التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق ا دنى في تحقيق أهداف التنمية الريفية والزراعية المستدامة . ومن النتائج التي تم التوصل إليها أنه بالرغم من تنفيذ الكثير من إصلاحات السياسات والتي تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية ، فلاتزال هناك حاجة لوجود الإمكانات المؤسسية والفنية اللازمة للاستجابة لمتطلبات صياغة وتحليل وتعديل ومتابعة سياسات التنمية الزراعية والريفية ضمن إطار المناخ المحلي والدولي المتغير . وفيما يلي مجموعة من التوصيات المقترحة :

1- طالب المشاركون دول المنطقة *بالاستفادة من تجاربها وإنشاء الروابط* ضمن المنطقة فيما بين المؤسسات العاملة في مجال تحليل السياسات وبذل أقصى الجهود لتطوير إمكاناتها الفنية والمؤسسية . كما أكدوا على ترحيبهم بإنشاء شبكة السياسات الزراعية لمنطقة الشرق ا دنى وشمال أفريقيا .
2- الحاجة لبذل الجهود *لتطوير الإمكانات المؤسسية والفنية اللازمة لتحديد أولويات بدائل السياسات* كجزء من الإطار الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة وا من الغذائي على المستوى الوطني وعلى مستوى ا سرة .

3- تمت الإشارة إلى عدم وجود مخطط جاهز للإطار التنظيمي لمؤسسات تحليل السياسات وبالتالي *فيجب النظر إلى نماذج للإصلاح والتعزيز المؤسسي على أنها خاصة بالدول كل على* حده اعتماداً على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في كل دولة من الدول .

4- يطلب من محللي السياسات في المنطقة *تحديث معارفهم وإمكاناتهم* لتقديم تحليل السياسات حول ا مور المذكورة أعلاه بشكل مناسب وفي الوقت المطلوب . وفي مثل ذلك التحليل يجب أن تدرس المقاييس الحديثة والمعرفة المعاصرة بشكل دقيق ضمن إطار التغيرات الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي . ويجب أن يتم تنفيذ هذا ا مر من خلال خلق شبكات العمل والتعلم عن بعد وتطوير المهارات من خلال التدريب على الوظيفة .

5- يمكن أخذ مخاوف الجهات المعنية بعين الاعتبار من خلال تبني *المنهج التشاركي* على مدى حلقة صياغة وتحليل ومتابعة السياسات .

6- هناك حاجة لضمان *التواصل المناسب والكافي بين صانعي السياسات والباحثين ومحللي السياسات* . ويجب أن تتم دراسة وسائل التواصل بشكل دقيق .

7- يطلب من *منظمة ا غذية الزراعة وشركاء التنمية ا خرين* متابعة العمل الوثيق مع دول المنطقة في تحديد الاحتياجات وتطوير الإمكانات المؤسسية والفنية للدول والجهات المعنية ا خرى في مجال تحليل السياسات الزراعية . ويكتسب هذا ا مر أهميته الخاصة في المجالات التالية :

- استخدام وإدارة الموارد الطبيعية .
- قضايا الاستدامة والبيئة .
- التحرير التجاري والميزات النسبية وتنافسية القطاع الزراعي .
- الاستثمار الزراعي .
- تغير دور الدولة وتطوير منظمات سكان الريف وتحسين الإطار التنظيمي لتحليل السياسات وا سواق ومؤسسات التسويق وتعزيز توجه الخدمات المالية الريفية باتجاه الفقراء .
- انعكاسات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التي تشمل اتفاقية الزراعة واتفاقية تطبيق المقاييس الصحية والصحة النباتية واتفاقية القيود الفنية على التجارة واتفاقية النواحي المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والتطورات ا خيرة لمؤتمر كانكون وانعكاساتها على التنمية الزراعية .
- تطوير التجارة الزراعية البينية ضمن المنطقة وتسهيل التبادل التجاري .
- الزراعة العضوية .
- برامج شبكة ا مان الزراعية .

8- تم التركيز على مسألة *استدامة العمل* المؤسسي بعد انسحاب الدعم الدولي أو انخفاضه كما لوحظ أن هذا الموضوع مأخوذ بعين الاعتبار بشكل جيد بالنسبة لسورية . وطلب من المشاركين الاهتمام بشكل أكبر بهذا الموضوع في كامل دول المنطقة .

9- يمكن لمنظمة ا غذية والزراعة أن تساعد (ضمن الموارد المتاحة والقواعد والقوانين المتبعة) الدول التي تبحث عن *الدعم الفني في مجال البناء المؤسسي* لتطوير وتعزيز صياغة السياسات الزراعية وتحليلها والتحضير لمشاريع الدعم الفني القابلة للتمويل لتتم دراستها من قبل منظمة ا غذية الزراعة والشركاء المعنيين بعملية التنمية .

10- يمكن للمساعدة الفنية المقدمة من قبل الجهات الشريكة لدول المنطقة أن تكون أكثر فعالية فيما لو استفادت من *شبكة السياسات الزراعية في منطقة الشرق ا دنى وشمال أفريقيا* التي تم إنشاؤها مؤخراً .

11- هناك حاجة لتعزيز الإمكانات في مجال تحليل السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي. وهناك حاجة لكل من هاتين المهمتين (تحليل السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي) لدعم تحقيق ا هداف الاستراتيجية المتفق عليها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وا من الغذائي .

5- أوراق العمل المقدمة

1-5 سياسات الغذاء والزراعة في منطقة الشرق ا دنى : الواقع – القضايا – ا فاق

ضياء عبده[2]

1-	مقدمة	15
2-	الزراعة في إقليم الشرق ا دنى	15
1-2	ا همية	15
2-2	الخصائص البارزة	16
3	تحديات التنمية الزراعية في الإقليم	19
1-3	معوقات الموارد الطبيعية	19
2-3	تحديات السياسات الزراعية	21
3-3	التحديات المؤسسية	25
4-	القضايا ا ساسية للسياسات الزراعية في إقليم الشرق ا دنى	27
1-4	استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها	27
2-4	الاستدامة والقضايا البيئية	28
3-4	الفقر الريفي	29
4-4	ا من الغذائي	30
5-4	إصلاح وتحرير السياسات	33
6-4	تحرير التجارة وتطور السوق	34
7-4	الميزات التفضيلية وتنافسية الزراعة	37
8-4	الإصلاح المؤسسي	38
5-	أهم القضايا المتوقعة والناشئة للتنمية الزراعية في الإقليم	42
1-5	الوصول إلى التقنيات الجديدة وقواعد المعلومات	42
2-5	الإدارة واللامركزية	44
3-5	سياسات تشجيع التصدير	45
4-5	ا من الغذائي الحضري	46
5-5	سلامة ا غذية	46
6-5	الزراعة العضوية	47
7-5	برامج شبكة ا مان وحماية المزارعين	48
8-5	تأملات حول تحليل السياسات الزراعية فيما بعد مؤتمر كانكون	49
9-5	التعاون الإقليمي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي	50
10-5	تحديث الاستراتيجيات القومية للتنمية الزراعية المستدامة	52
6-	ملاحظات ختامية	53
	المراجع	55

[2]– رئيس فرع مساعدة السياسات – المكتب الإقليمي لمنظمة ا غذية الزراعة – القاهرة – مصر .

1- مقدمة

لقد أحرزت بلدان الشرق ا دنى[3] تقدماً كبيرا في إصلاح سياساتها الزراعية والتجارية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الإصلاح المؤسسي والتنموي لدعم التطور الزراعي والريفي يكتسب أهمية في كل بلدان الإقليم تقريباً. ولكن هناك بعض التحديات التي يجب التصدي لها. وتسعى هذه الورقة إلى تحقيق هدفين أساسيين . فهي تعمد إلى إلقاء الضوء على دور القطاع الزراعي في اقتصاديات الإقليم، خصائصه ا ساسية وتحديات التطور الزراعي في الإقليم واستكشاف تعقيدات النظام والحاجات الضاغطة للإصلاح المؤسسي و بناء القدرات .

تحتوي الورقة على ستة أجزاء. بعد هذه المقدمة، يلقي الجزء الثاني الضوء باختصار على دور القطاع الزراعي في الاقتصاديات الوطنية والإقليمية في الشرق ا دنى ويصف الخصائص البارزة للزراعة في الإقليم. وتُناقش العقبات والتحديات الرئيسة في الجزء الثالث. وفي الجزء الرابع، يناقش البحث قضايا السياسات الزراعية ا ساسية في الإقليم متضمنة : إدارة الموارد الطبيعية – الفقر الريفي ومسائل ا من الغذائي – سياسات تحرير السوق والتجارة والإصلاح المؤسسي . وأخيراً وفي الجزء الخامس يتم تبيان التوقعات والقضايا الناشئة من أجل التطورات الزراعية المستقبلية في الإقليم. بينما يكرّس الجزء السادس للملاحظات الختامية .

2- الزراعة في الشرق ا دنى

2-1 ا همية

تلعب الزراعة دوراً هاماً في اقتصاديات معظم دول الشرق ا دنى . ففي عام 2001 شكلت الزراعة أكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي في الشرق ا دنى بالمقارنة مع أقل من 5% في المعدل العالمي وأقل من 2% في الولايات المتحدة ا مريكية . ولكن تختلف هذه ا همية كثيراً من دولة خرى . في 2001 تراوحت نسبة المساهمة المئوية بين أقل من 1% في البحرين والكويت وقطر إلى أكثر من 30% في أوزباكستان – كيرجستان – السودان – جيبوتي – الصومال (الملحق 1).

وتشكل الزراعة أيضاً عاملاً هاماً للتوظيف في الكثير من بلدان الإقليم . ففي 2001 تراوحت النسبة المئوية للعمل الزراعي إلى مجمل قوة العمل بين 1 و 10% في دول

[3]. منطقة الشرق ا دنى، كما هي معرفة هنا، تتضمن 30 دولة: أفغانستان، الجزائر، البحرين، قبرص، جيبوتي، مصر، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ا ردن، كازاخستان، جمهورية كيرجستان – الكويت – لبنان – ليبيا – مالطة – موريتانيا – المغرب – عمان الباكستان – قطر – السعودية – الصومال – السودان – سورية – طاجكستان – تونس – تركيا – تركمانستان – الإمارات العربية المتحدة – اليمن.

الخليج، لبنان، مالطة، ليبيا، العراق وقبرص بالمقارنة مع 30–40% في مصر والمغرب وطاجكستان وتركمنستان وموريتانيا والصومال والسودان. وكان متوسط الإقليم حوالي 37% في 2001 مع أن هذا المعدل أظهر هبوطاً مستمراً من 64% في السبعينات إلى 56% في الثمانينات و45% في التسعينات (الملحق 2) .

وتسهم الصادرات الزراعية بشكل بارز في إجمالي صادرات السلع في بعض بلدان الإقليم ففي قبرص مثلاً تمثل الصادرات الزراعية 41% من إجمالي الصادرات في 2001 الصومال 47% – سوريا 29% – أوزبكستان 29% . لكن العكس صحيح بالنسبة لبعض البلدان ا خرى مثل البحرين والعراق والكويت وليبيا والسعودية حيث تمثل الصادرات الزراعية أقل من 1% من إجمالي صادرات السلع في 2001 . وخلال العقود ا ربعة الماضية، تراجعت مساهمات الصادرات الزراعية إلى الصادرات العامة للإقليم ككل من 16% في 1970 إلى 4% فقط في 2001 . وبشكل عام كانت قيمة كل الصادرات الزراعية للشرق ا دنى والتي قدرت بحوالي 14.4 مليار دولار أمريكي في 2001 ، تنمو ببطء شديد حيث كانت 12 مليار دولار أمريكي في 1990. وقد هبطت الحصة النسبية للشرق ا دنى في صادرات العالم الزراعية من 7% في 1971–1980 إلى 3% في 1991–2000. (الملحق 3) .

2–2 الخصائص البارزة

إن منطقة الشرق ا دنى كبيرة وفيها شروط مناخية متنوعة وتتميز بمعدلات متدنية ومتذبذبة من ا مطار وفيها درجة عالية من الجفاف. في الماضي جلبت ا نهار ترب طمي عميقة ودعمت قيام الكثير من المجتمعات والحضارات المرتبطة بالري . ولكن ا رض ذات الإنتاج المرتفع عرضة للجفاف إذا أسيئت إدارتها مؤدية إلى الخراب النهائي مثل التصحر. المناطق المناخية الزراعية هي : شبه رطبة 4،4% وشبه جافة 11% (زراعة ا رض الجافة) وجافة 71% وجافة جداً 62% (معدل أمطار أقل من 240 مم سنوياً) .

تمثل كامل مساحة ا رض في منطقة الشرق ا دنى أكثر من 15% من إجمالي مساحة العالم. وتمثل ا رض الزراعية 8–10% فقط من إجمالي المساحة ويبقى إنتاجها معتمداً على الري في معظم ا جزاء . ولكن 32% فقط من ا رض الزراعية تروى وتسهم في أكثر من 50% من الإنتاج الزراعي الكلي . وقد قاد نمو السكان وحقوق الميراث الدينية والتقليدية إلى تفتيت ا رض إلى ملكيات صغيرة للأراضي. في 2001 وصل إجمالي ا رض الصالحة للزراعة إلى 155 مليون هكتار ، ويعتمد مايقارب 37% منها على الري. (الملحق 4) .

تستغل الزراعة قرابة 90% من الموارد المائية المتاحة ، وهذه ا خيرة تمثل أكثر من

60% من إجمالي موارد المياه الكامنة في الإقليم . تخضع أنظمة الري في الإقليم لقيود بيئية كبيرة وكل البلدان تعاني مشاكل في الملوحة وتجميع المياه . ومشكلة أخرى هامة هي الاستغلال غير المرشد للمياه الجوفية في العديد من بلدان الإقليم . مع العلم أن المياه عديمة التكلفة عملياً في معظم البلدان، فإن استدامة أنظمة الري تلقى اهتماماً كبيراً. تشكّل المياه السطحية المستغلة في الري 90% من إجمالي مياه الري المستخدمة ، وتأتي الـ 10% ا خرى من مصادر المياه الجوفية . وهي بذلك تحتل أهمية خاصة في معظم البلدان، بما في ذلك المياه غير المتجددة .

وبينما قد لا يكون النمو الزائد في الإنتاج الزراعي من المناطق المروية عالياً كما كان في الماضي ، ستتطلب هذه المناطق موارد للحفاظ على المستوى الحالي من الإنتاج . ولتطوير الري أكثر يجب الاعتماد على تقنيات وطرق ذات تكلفة منخفضة وممكنة تتلاءم مع الظروف المحلية. ا مثلة تتضمن حصاد المياه ، استخدام مضخات رفع رخيصة واستغلال الطبقات الصخرية السطحية التي تتطلب وسائل بسيطة لاستخراج المياه . وعلى طرق الري الجديدة أن تركز على تطور المهارات والحوافز لتبني معدات وممارسات توفير المياه وتشجيع الإدارة التشاركية لمصادر المياه .

تشمل النظم الزراعة السائدة في الإقليم : الزراعة المروية والهضاب الممزوجة والبعلية الممزوجة والجافة والرعوية والزراعة المدنية الساحلية المتفرقة والحرفية . كما أن العديد من بلدان الإقليم استبدلت النظام البدوي التقليدي الرعوي بالزراعة ا لية الحديثة .

مازال قطاع الثروة الحيوانية التقليدي يلعب دوراً هاماً في بعض البلدان (مثل السودان والصومال وموريتانيا) بينما ظلت دول أخرى مثل دول الخليج تدعم البدو الرحل والمنتجين المقيمين ذوي الدخل المحدود بواسطة الإعانات المالية الحكومية. وقد بدأت بعض البلدان ببرامج تحسين ا راضي عن طريق تنظيم استخدام ا راضي والتعاونيات. ظلت أهمية الغذاء المنتَج من المزرعة تقل باضطراد بالنسبة للأسر الريفية الفقيرة في الإقليم . ن المزارعين الصغار يعتمدون بشكل كبير على مبيعات عملهم كمصدر أساسي لدخل ا سرة: حتى العائلات التي تملك بين 1–2 هكتار تحصل تقريباً على ثلث دخلها من بيع خدماتها كعمل مأجور . وتزداد أهمية فرص التوظيف والدخل من العمل خارج المزرعة بالنسبة لتطور الريف ورفاهيته .

يصبح استنزاف الموارد الطبيعية أمراً خطيراً في المناطق ذات المطر الخفيف والتي تمثل أكثر من 70% من مجمل ا راضي في الإقليم . وبالنسبة للسكان البدو، فإن دخلهم يعتمد بشكل مباشر على كم ونوعية ا راضي الرعوية . ففي السنوات العادية تبقى الحيوانات في ا راضي ثمانية شهور ومن ثم تُغذّى منزلياً في الشهور ا ربعة الباقية. ومع ظروف الجفاف الزائدة المؤدية إلى نقص مياه الشرب وعلف الماشية في أجزاء كبيرة من ا راضي تتم تغذية المواشي معظم العام . لذلك فقد هاجر عدد كبير من

المزارعين ومربي الماشية من قراهم للبحث عن الماء والكلأ . يعتمد هذا النظام على التحرك الانتهازي التقليدي الذي يوازن بين توفر الغذاء والماء مع تجنب المناطق الرطبة. تتطلب هذه الظاهرة اهتماماً مباشراً لمنع نزوح السكان والمزيد من الاستنزاف البيئي.

ينتشر نظام ماشية الرحل في كل الإقليم امتداداً من ا راضي الجافة وذات المطر القليل في الشرق ا وسط وشبه الجزيرة العربية إلى المناطق كثيرة المطر (فوق 1200 مم) في جنوب غرب وجنوب السودان . يمارس هذا النظام بدرجة أساسية في الإقليم الإيكولوجي الجاف والذي يتميز بندرة المطر الداعم لإنتاج المحاصيل حيث تقل نسبة هطول المطر عن 300 مم. ويمكن للرعاة ممارسة تربية الماشية وإنتاج المحاصيل معاً. هؤلاء الرعاة هم بدو بدرجة أو بأخرى لديهم أنماط راسخة من رعي الهجرة على مساحة واسعة .

الرعي البدوي هو استجابة استراتيجية للتقلبات الفصلية للموارد النادرة . وتعرف البداوة في الإقليم تقليدياً بتربية الجمال والخراف، وهذه ا خيرة هي ا كثر هيمنة في ا وقات الحالية بسبب وجود أسواق أوسع لها . في بعض البلدان مثل السعودية سمح نقل الماء بالجرارات باستغلال المناطق التي لولا ذلك لما كانت متوفرة لتربية الماشية . ولكن أدى الضغط المستمر أو تركيز الماشية في مناطق الرعي إلى استنزاف لا يعوّض وإلى التصحر . لذلك يجب حماية هذا النظام البيئي الهش كنظام اجتماعي–بيئي .

في إقليم الشرق ا دنى منطقة ساحلية هائلة والعديد من ا نهار الصالحة لصيد السمك . وقد أصبحت منطقة الشرق ا دنى مصدّراً أساسياً في قطاع الثروة السمكية، ولكن حصتها من التجارة العالمية هامشية إذ لم يتجاوز 135 مليون دولار أمريكي في 1999.

يصل إجمالي مساحة الغابات في بلدان الشرق ا دنى إلى 5.8% من إجمالي ا راضي. بالإضافة إلى الغابات ، ففي بعض بلدان الإقليم (خاصة الجزائر، المغرب، الصومال، السودان واليمن) هناك مساحات معتبرة من ا راضي الحراجية ا خرى" . وتمثل هذه ا خيرة مصادر هامة لإنتاج الخشب و منتجات الغابات ا خرى وتلعب دوراً هاماً في استقرار ا رض والتحكم بتجمعات ا مطار والتحكم بالتصحر. الخشب المستخدم كوقود والفحم هي المنتجات الرئيسية بالإضافة إلى ا وراق الغضة التي تستخدم كعلف للحيوانات الداجنة . إنتاج الخشب الصناعي محدود جداً: إذ أن ثلثي المطلوب يغطى بالاستيراد .

تدعم الغابات غير الخشبية في ا راضي الجافة ومناطق الشرق ا دنى ا خرى قوت ملايين البشر. تقليدياً ، تعتبر فواكه الغابات، ا وراق، البذور والمكسرات، الفطور، العسل والحيوانات كلها موارد هامة للغذاء والإضافات الغذائية في إقليم الشرق ا دنى .

ولكن تختلف منتجات الغابة كثيراً حسب التوفر المحلي وا فضليات وهي تتراوح من المنتجات المستخدمة للاستهلاك المحلي إلى منتجات يتجر بها في ا سواق الدولية والتي مثلت سلعاً أساسية لوقت طويل. ولكن في الشرق ا دنى تُستخدَم غالبية المنتجات كمورد رزق ولدعم المشاريع الصغيرة المعتمدة على العمل المنزلي التي تزود سكان الريف، خاصة النساء بالدخل والعمل . بالرغم من أهميتها للاقتصاديات المحلية وللناس ، ما تزال منتجات الغابة في الشرق ا دنى مهملة جداً في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية .

وتدل مراجعة خصائص ونزعات النظم الزراعية الرئيسية في الشرق ا دنى بوضوح على الاعتماد المتبادل الكبير بين الناس، الماء والموارد المعتمدة على ا رض. هناك أيضاً علاقات هامة بين أنظمة الزراعة المختلفة خاصة بين الماشية وأنظمة المحاصيل . وقد كان الاستثمار في قطاعات التنمية الريفية والزراعية بمعزل عن الري متواضعاً جداً. المجموعتان اللتان استثنيتا من معظم مبادرات التطور هي :

آ- المزارعون ا فقر الذين يعيشون في المناطق الجافة .
ب- الرعاة الذين يحتلون دوراً فريداً في الاقتصاد الريفي والمحافظة بعيدة ا مد على بيئة مستقرة في المناطق الجافة .

وفي ضوء هذا الاعتماد المتبادل نظمة إدارة الموارد فإن إهمال النظام الزراعي قد يشكل أثراً رئيسياً على الناس المعتمدين على ا نظمة ا خرى .

3- تحديات التنمية الزراعية في الإقليم

تواجه منطقة الشرق ا دنى تحديات كثيرة ومعوقات تحول دون التوصل إلى تنمية زراعية مستدامة ، يناقش الجزء التالي هذه المعوقات .

3-1 معوقات الموارد الطبيعية

3-1-1 الموارد ا رضية: الحجم والنوعية

المشكلة الرئيسية التي تعوق الإنتاج الزراعي المستدام في الكثير من بلدان الإقليم هي ا رض الزراعية وندرة المياه . بالإضافة إلى ذلك يواجه الإقليم مشكلة خطيرة وهي استنزاف الموارد الطبيعية بسبب تعرية التربة – التصحر – والملوحة . في الواقع فإن إدارة الموارد الطبيعية وسيلة ثابتة وفعالة وهي ا ن إحدى المسائل الحاسمة لإنتاج الغذاء في الإقليم . وقد كانت ا رض عرضة لدرجات مختلفة من الاستنزاف .

يعتقد أن التعرية الريحية تؤثر على 35% من إجمالي ا راضي بالإقليم ، بينما تؤثر التعرية المائية على 17%. العديد من المنحدرات حجرية تعرضت للتعرية بفعل المياه والرياح . وأدت هذه السياسات إلى التصحر النهائي في الكثير من المناطق . وفي الري الكثيف كما في مصر والعراق برز التملح كمشكلة رئيسية . وفي تلك الحالات حيث

المصدر الرئيسي لاستنزاف ا رض هو الري المفرط، فإن السياسات التي تصحح تشوه ا سعار في الماضي ، أي الري المجاني أو المدعوم ، ستساعد بتخفيض كل من مشاكل استخدام المياه المفرط وتأثيره السلبي على استنزاف التربة . ومن المهم أيضاً أن يركز جهد الإنتاج الزراعي بشكل رئيسي على تلك المناطق التي تقدم أكبر الإمكانيات لزيادة إنتاجية ا رض بشكل مستدام بيئياً. نوعية ا رض سيئة نتيجة لاستنزاف التربة وقلة خصوبتها والاستخدام الزائد والتعرية الريحية والتعرية المائية .

وقد تأثر الرعاة الفقراء ، الذين يعتمد قوتهم على ا رض والموارد المائية العامة ، عكسياً بانتهاك المجتمعات الحضرية والريفية، وبسياسات حكومية سابقة شجعت إنتاج الحبوب للعلف والإفراط في رعي الماشية واتباع وسائل غير مناسبة في تهيئة ا رض . علاوة على ذلك فقد جعلت السياسات القاسية في استعمال المراعي والمنظمات الاجتماعية الفقيرة من المستحيل تطوير برامج فعالة لإدارة الممتلكات العامة التي تشجع المستفيدين على استخدام وصيانة ا راضي بطريقة أفضل .

3-1-2 الموارد المائية- الندرة والنوعية والإدارة

الموارد المائية في الإقليم محدودة وتختلف من سنة إلى أخرى، بمعدل يمثل أقل من 2.2% من إجمالي موارد المياه في العالم. تصبح هذه الحصة حوالي 1.2% فقط عند اعتبار موارد المياه المتجددة داخلياً ، حيث أن الباقي يتدفق من خارج الإقليم . معدل تكثف البخار إلى مطر 3.5% فقط من إجمالي الماء العذب في العالم **(110,000 كم^3)** الذي يسقط خلال الدورة المائية كل عام . موارد المياه متوفرة لقرابة 9.8% من سكان العالم الذين يسكنون على 13.8% من إجمالي مساحة العالم . يظهر الملحق 4 موارد المياه المتوفرة واستخداماتها في بلدان الإقليم .

تشكل ندرة المياه التحدي ا كثر رعباً للزراعة في كل بلدان الإقليم تقريباً . تستجر عشرة بلدان أكثر من المياه المتوفرة داخلياً . هناك مشاكل من الاستغلال الزائد: البلدان ذات ندرة المياه المزمنة – مصر – إيران – عمان – لبنان – الصومال والبلدان تحت خط المياه – ليبيا – اليمن – الإمارات العربية المتحدة – العربية السعودية – قطر – ا ردن – البحرين – الكويت – الجزائر – موريتانيا – المغرب . وتتضمن المشاكل الموجودة ندرة المياه أو الري المفرط بسبب التسعير قضايا السياسات ، التملح وحقوق الملكية غير الواضحة . ومن ضمن الثلاثين دولة ، تمتلك عشرة منها توفر سنوي من المياه المتجددة والمتوفرة لكل شخص أقل من معدل العالم بحوالي 5000م^3 وأقل من 1500م^3 في عشرة بلدان أخرى .

ومن المتوقع للاستخدام المفرط الحالي واستنزاف الموارد المائية ونمو التنافس من مستخدمي الماء للأغراض غير الزراعية أن يؤثر على تكلفة وتوفر الماء للإنتاج

الغذائي. ويشير البنك الدولي أنه مع حلول عام 2025 ستصبح المياه المتجددة سنوياً في كل بلدان الإقليم تقريباً أقل من 700م^3 لكل شخص . وبالرغم من المنظور الواقعي لمزيد من الفعالية في استخدام الماء في الإقليم فإن التوفر المحدود للماء سيكون غير كافٍ لاحتياجات النمو السكاني .

3-1-3 السكان – العمل في الزراعة

يقدر عدد السكان الإجمالي في الإقليم بحوالي 652 مليون (حوالي 9% من سكان العالم). وقد تميز الإقليم دائماً بمعدلات النمو السكاني المرتفعة التي كانت نسبتها في الثمانينات 3.1% . وبالرغم من أن هذه النسبة هبطت إلى 2.3% في التسعينات ، ا ن قوة العمل لا تزال تنمو بأكثر من 3% سنوياً نتيجة للنمو السكاني السابق. هبطت نسبة الخصوبة في الإقليم إلى 4.9 من 6.6 في السبعينات ولكنها بقيت حوالي 7.0 في بلدان مثل الصومال واليمن .

ويمثل سكان الريف البالغين قرابة 328 مليوناً ، حوالي 50% من سكان الإقليم الكلي . هناك اختلافات واضحة من بلد إلى آخر في حصة سكان الريف . فبينما تمثل أقل من الخمس في جيبوتي ولبنان، تتجاوز الحصة الثلثين من إجمالي السكان في الصومال والسودان. (الملحق 2) .

وخلال الفترة 2000-2030 يتوقع أن يتضاعف عدد السكان في الإقليم من عدده الحالي البالغ 652 مليوناً . ويشكل هذا ضغطاً جدياً وتأثيراً سلبياً كبيراً في المناطق ذات التربة الهشة وا راضي المنحدرة وسيكون ذو أهمية للموارد المائية في كل مكان . ومن المرجح للمناطق المحيطة بالمراكز ا ساسية للسكان بشكل خاص أن تعاني من أشكال مختلفة من الاستنزاف البيئي وعوز المياه .

وكان التسارع الحضري هو النزعة ا كثر أهمية خلال الثلاثين سنة الماضية . ومن المرجح لهذه النزعة أن تستمر مسببة احتياجات متزايدة وسريعة للماء والغذاء – خاصة من الحبوب ومنتجات المواشي . ومن المرجح في المناطق الريفية أن يستمر نمو حصة الدخل المكتسبة من الفعاليات غير الزراعية ، وهذا شيء يجب أخذه في الحسبان عند مراجعة الخيارات الاستراتيجية للاستثمارات المحتملة .

3-2 تحديات السياسات الزراعية

3-2-1 التحيز الصناعي / الحضري

في منطقة الشرق ا دنى كان لكل من سياسات التطور والاستثمارات في البضائع العامة انحيازاً قوياً ، لعقود عدة، لمصلحة التطور الحضري والتطور الصناعي . والكثير من

المؤسسات العامة في الماضي القريب كانت مركزية جداً وقد مالت لتفضيل الغذاء الرخيص لسكان المدن والمواد الزراعية الخام الرخيصة من أجل التصنيع. وفضلت استثمارات البنى التحتية أيضاً في مراكز السكان الرئيسية خاصة في توفير المياه، الخدمات ا ساسية وروابط الاتصالات . وخدم تطور أنظمة الطرق ا من القومي ا هداف الحضرية بدلاً من التطور الريفي . وبالفعل كان بناؤها أحياناً في صراع مع الاحتياجات الزراعية . وكذلك فإن قدراً كبيراً من ا راضي العالية النوعية ضُيّعت بجانب المدن نتيجة لقوانين التخطيط الضعيف ونقص التفكير المستقبلي . وتصبح الصراعات حول معدلات استخراج المياه مشكلة أساسية في مراكز السكان وحولها ويتوقع لهذه الصراعات أن تتكاثف في المستقبل .

3-2-2 أنظمة التخطيط المركزية المنغلقة

لقد أعاقت النسبة المرتفعة من مركزية أنظمة التخطيط والفرض الصارم لطرق الإنتاج الإبداع وتنوع الإنتاج في كثير من المناطق – خاصة في مشاريع الري العظمى . ونادراً ما كان يتركز البحث على مشاكل المنتجين التطبيقية في المناطق المعرضة للخطر أو حول الاستخدام ا مثل للماء . وكان البحث في مجال السوق للمنتجين الصغار في حده ا دنى. وكانت أنظمة التوسع مرتفعة جداً في التصميم والتسليم تاركة مجالاً صغيراً للمبادرات والمشاركات التي يقوم بها المزارع .

وقد ترك أسلوب التخطيط المركزي الذي تبنته بلدان عدة في فترة ما بعد الاستقلال تركة من الموارد غير المخصصة واستخدام غير كفؤ لعوامل الإنتاج الموجودة وعقبات أمام استثمار القطاع الزراعي وكلها ساهمت في ضعف إنتاج وأداء الاقتصاد الريفي .

ا ن هناك معرفة متزايدة بأن مشاكل التطور الزراعي وندرة الغذاء التي تواجه بلداناً كثيرة في بلدان الشرق ا دني ليست بسبب العوامل التقنية فقط (فالتقنية موجودة مسبقاً "على الرف")، بقدر ما هي عوامل السياسة متضمنة في المستويات المنخفضة لإشراك سكان الريف في عملية صنع القرار الزراعي. ويظهر الوضع الحالي، في كثير من البلدان ذات الدخل الغذائي المنخفض عدم توازن جذري في عمليات صنع القرار الزراعي والتي كثيراً ماتؤدي إلى إعطاء ثقل زائد للأولويات والاحتياجات الموضوعة وفق مصالح مجموعات من الزبائن الحضر مثل موظفي الحكومة من أصحاب الرواتب والعمل المنظم بدلاً من إعطاء أولويات لاحتياجات منتجي الغذاء الريفيين خاصة المزارعين أصحاب الدخل الضعيف الذين ينتجون الكم ا كبر من الغذاء المستهلك محلياً. وبما أنه أصبح من الواضح جداً ا ن إذا أعطي هؤلاء ا سلوب الصحيح وحوافز ا سعار فإنه يمكن إنتاج ما يكفي من الغذاء ويمكن التغلب على ا زمة بسهولة .

إن سبب وعلاج عدم التوازن هذا هو تنظيمي لدرجة كبيرة . وأحد أسباب عدم سماع

مشاكل منتجي الغذاء الريفيين في الكثير من البلدان ذات الدخل الغذائي المنخفض في دوائر صنع القرار هو أن التنظيم سيئ ونتيجة لذلك لهم صوت ضعيف في تشكيل السياسات الريفية والزراعية للحكومة .

3-2-3 الإصلاح والتحرير الاقتصادي

حتى أوائل التسعينيات، كان وجود الحكومة في القطاع الزراعي كبيرا في العديد من بلدان الإقليم ، من خلال إجراءات لدعم ا سعار، الدعم غذية المستهلك، الحصص النسبية في المناطق والإنتاج وعوائق تجارية بهدف دعم الاكتفاء الغذائي الذاتي . فبينما كان أغلب المزارعون يتلقون دعماً للمدخلات الزراعية (على شكل القروض والبذور والسماد والوقود)، كانوا يجبرون على بيع منتجاتهم للمؤسسات الحكومية المحتكرة بأسعار ثابتة والتي كانت – اعتمادا على البلد– إما أدنى أو أعلى من أسعار السوق .

ومثل أي مكان آخر في العالم فإن نظام الدعم والتحكم بالسوق أخل بكفاءة توزيع الموارد وأدى إلى جمود ونقص كفاءة الاقتصاد الزراعي . وفي أعقاب برامج التحرر تم إلغاء الدعومات الزراعية أو أصبحت عقلانية في الكثير من بلدان الإقليم . نتيجة لذلك ، فإن القطاع الزراعي يتكيف ببطء مع البيئة الجديدة المتجهة إلى نظام السوق والعولمة . وهذا أدى إلى تركيز جديد على خدمات الدعم الزراعي وخاصة تلك التي يقدمها القطاع الخاص مع الدور الهام للحكومة كمسهل ومنظم لبيئة فعالة . وسيكون دور الحكومة المجتمع المدني (متضمنا المنظمات غير الحكومية) ، والجهات المانحة حاسماً في مساعدة فقراء الريف للإفادة من هذا التغيير . وبالرغم من معرفة الحاجة إلى الإصلاح هناك الكثير من التحديات التي تواجهها الكثير من بلدان الإقليم فيما يتعلق بتتالي وسرعة الإصلاح وإكمال الإصلاح للخدمات ، وأدوات السياسة المالية وخلق بيئة فعالة للقطاع الخاص ليتمكن من المساهمة والازدهار .

مؤخراً ، فضلت سياسات التحرر التجاري المنتجين الكبار في الإقليم . واجه صغار المنتجين الكثير من المصاعب للتنافس وذلك بسبب ضعف الميزات النسبية في كثير من ا حيان . ويعزى ذلك إلى التطور البسيط للصناعات الزراعية على مستوى صغير في كل البلدان تقريباً. وكان أي نمو للمشاريع الصغيرة يتم دائماً عن طريق ا فراد أو الجهود العائلية وليس عن طريق التعاونيات أو منظمات المنتجين . كان لغياب القروض المتوفرة للمنتجين الصغار ونقص المعلومات المتوفرة عن ا سواق العالمية دوراً معوقاً ي تطور هام على هذا المستوى .

ولكن الكثير من المزارع العائلية قد نوعت إنتاجها عن طريق تطوير نشاطات خارج المزرعة مثل السياحة والاهتمام بالخدمات ا خرى غالباً عبر العلاقات العائلية . ويتوقع لهذه النزعة أن تستمر في الثلاثين سنة القادمة وستنمو أهمية الدخل من خارج المزارع باستمرار، خاصة عند ا سر الفقيرة .

3-2-4 الاستثمار في الزراعة

استجابة لبرامج التكييف الهيكلي والسياسات المالية، تبنت حكومات الإقليم معايير توازن بين ميزانيات الحكومة وخفض الإنفاق العام . في العديد من البلدان أدى هذا إلى تخفيض الاستثمار في الزراعة والمناطق الريفية . وبالرغم من التقدم في استهلاك الغذاء لكل شخص في إقليم الشرق ا دنى، استمرت الفجوة الغذائية بالتوسع خلال العقود الثلاثة ا خيرة . وهذا أسهم بشكل خاص بالانحدار في تدفق رأس المال الخاص والاستثمار ا جنبي المباشر . وبين أواخر الخمسينات وحتى الثمانينات وظفت معظم البلدان أموالها بكثرة في تطور الري خاصة البنى التحتية مثل السدود ونقل المياه وخطط التوزيع وشبكات الري . زادت المساحة المروية بمعدل 1% سنوياً خلال أول الستينات واصلة إلى معدل سنوي أعلى قدره 2.3% سنوياً من 1972 إلى 1975 ثم تباطأت خلال العقود التالية . وقد أثرت ا زمات المالية عكسياً ، في النصف الثاني من التسعينات على التدفقات المالية الخاصة وشكل استمرار استعادتها عائقاً أمام الإنتاج والنمو التجاري .

في كل العالم لم يكن تدفق الاستثمار ا جنبي المباشر متجاوباً بالشكل الكافي مع الطلب المتزايد على الغذاء بسبب المخاطر المتعلقة بالشبكات التنظيمية والقانونية بالإضافة إلى تنفيذ العقود وآليات فض النزاعات . ازدادت حصة الاستثمار ا جنبي المباشر في التدفق الخاص الصافي من 58% في 1997 إلى 69% في 2000 أي ازدادت الحصة بحوالي 5000 مليون دولار بين عامي 1997 و 2000 . تضاعف تدفق الاستثمار ا جنبي المباشر إلى البلدان ذات الدخل المنخفض أربع مرات بين 1991 و 2000 لكنه بقي أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وهبطت حصة البلدان ذات الدخل المنخفض في كل تدفق الاستثمار ا جنبي المباشر إلى الدول النامية إلى 7% (13% في 1991) . وكان للدول الفقيرة صعوبة خاصة في جذب الاستثمار ا جنبي المباشر بسبب حجم السوق غير الكافي والبنى التحتية الفقيرة وعدم الاستقرار السياسي والفساد والسياسات التحكمية . وقد شكلت الدول العشر النامية ا كثر تلقياً للاستثمار ا جنبي المباشر (ليس بينها أي دولة من إقليم الشرق ا دنى) 74% من تدفق الاستثمار ا جنبي المباشر إلى البلدان النامية في 2000 مشكلة 3.8% بذلك من الناتج المحلي الإجمالي .

بينت أدلة جديدة أن للنمو الزراعي أثر أساسي أكبر على تخفيض الفقر مما لنمو القطاع الصناعي . وأظهرت النتائج في إفريقيا وأميركا اللاتينية أن لاستثمار القطاع العام في الزراعة أثر أكبر من القطاعات ا خرى (Mellor ، 2000). وقد وُجد أن مرونة المحصول بالعلاقة مع الإنفاق العام كانت 0.29 وهو رقم عالٍ عند اعتبار الحجم الكبير من الزراعة العائد إلى الإنفاق الحكومي (Datt و Ravallion ، 1998) . وبذلك يخفض إنفاق الحكومة الفقر عن طريق تأثيرها في محاصيل المزارع. تظهر هذه البيانات أن الضغوط لتخفيض القطاع العام عند تطبيقها لها تأثير غير متكافئ على النمو الزراعي . ويجب ملاحظة أن مفهوم الاستثمار لزيادة السعة الإنتاجية للزراعة يستلزم ليس فقط

الموجودات الفيزيائية ، ولكن نشر العلم والتكنولوجيا ، والتركيز على رأس المال البشري وبناء رأس المال الاجتماعي . يصبح خلق مناخ مشجع للاستثمار لزيادة مستويات الإنتاج وإدراك التغيرات التركيبية الضرورية تحدياً أساسياً للمنهج . تحتاج كل المناهج والبيئات المؤسسية أن تكون ناقلة للاستثمار عن طريق الوكلاء الخاصين ، وبشكل خاص المزارعين .

3-2-5 الاستقرار الاجتماعي / السياسي وحالات الطوارىء

إن العديد من بلدان الإقليم حالياً (أو كانت مؤخراً) خاضعة لعدم استقرار سياسي قاسٍ، يشمل ذلك أفغانستان – الجزائر – العراق – فلسطين – الصومال – طاجكستان – السودان . وهذا يمثل تهديداً جدياً لجهود التنمية التي تبذلها حكومات الإقليم بالإضافة إلى الدعم المقدم من شركاء التنمية . وهي تخلق أيضاً مناخاً من عدم الاستقرار في كل الإقليم وهذا يمنع الاستثمار ا جنبي .

يمكن لهذا الموقف أن يكون له تشعبات كثيرة في التطور الاقتصادي وا من الغذائي في الإقليم خاصة للبلدان ذات الدخل الغذائي المنخفض والمجموعات سريعة التأثر . وقد تكفل هذه التطورات المعونة التقنية في تصميم السياسات المناسبة والبيئة الداعمة لتسهيل تطبيق ورصد خفض الفقر القومي وبرامج ا من الغذائي ا سري . يحتاج الانتقال من حالة الطوارىء إلى الإصلاح والتطور إلى اهتمام خاص في إقليم الشرق ا دنى . وتحظى مشكلة المساعدات الغذائية ومضامينها داخل المنظمات الدولية والتأثير على ا من الغذائي في الإقليم بأهمية خاصة . أكثر من 80% من مساعدات الغذاء إلى الإقليم كانت تذهب إلى البلدان ذات الدخل الغذائي المنخفض، ولكن هبط حجمها في السنوات ا خيرة .

3-3 التحديات المؤسسية

بالإضافة إلى القيود على السياسة والموارد المذكورة أعلاه ، تعمل الزراعة في إقليم الشرق ا دنى تحت قيود مؤسسية عديدة. فمعظم المؤسسات في الشرق ا دنى تطورت كجزء من التركيب المخطط مركزياً للخدمة كنظام لتزويد البضائع والخدمات ا ساسية المطلوبة تحت التركيب الفيزيائي والاجتماعي الاقتصادي للإقليم . وقد أكدت المؤسسات التقليدية في معظم بلدان الإقليم على الحاجة لحماية أرزاق وازدهار المجتمعات الصغيرة المنتشرة والتي تعيش على أراضٍ هامشية ممارسة الزراعة ضمن شروط مناخية صعبة للغاية . نتيجة لتلك الظروف فإن النقص الغذائي ينتشر في الإقليم . لذلك فإن زيادة واستقرار الإنتاج الغذائي والدخل وحماية ا من الغذائي وتخفيف الفقر الريفي كانت في عمق المؤسسات الريفية والزراعية التقليدية في الشرق ا دنى .

وقد أكدت المؤسسات التقليدية على دور الدولة كمنتج للمنتجات الزراعية الخام والمصنعة

وكمزود للدخول والخدمات بشكل أساسي عبر الخدمات المكثفة والتدخلات التي ينفذها وكلاء شبه حكوميين . في كل بلدان الإقليم أكدت المؤسسات التقليدية بشدة على الاكتفاء الذاتي في الغذاء وبدائل الاستيراد مع إهمال كامل تقريباً لاعتبارات الكفاءة هادفين إلى فعاليات قصيرة ا مد مركزة على أسعار الغذاء والتوظيف وتنمية العملات ا جنبية المتبادلة والادخارات المطلوبة لتمويل السلع المستوردة ودفعت إلى الاستثمار في قطاعات الاقتصاد ا خرى .

في الشرق ا دنى ، مع وجود غنى في التقاليد الثقافية المحلية والدينية بين القبائل ومجموعات القبائل والقرابة في الإقليم ، تبقى الصيغ الجديدة للروابط بين سكان ا رياف التي تساعدهم على التفاعل مع المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية غير متطورة نسبياً . إن عدد مجموعات المواطنين والمؤسسات غير الرسمية في بلدان الإقليم إما محدودة جداً أو تتمتع بقدرة محدودة . نتيجة لذلك ، فإن سكان الريف الفقراء غير قادرين على الحصول على حقوقهم لديهم نفوذ قليل للتفاوض مع مجموعات الصفوة ا كثر قوة؛ ولديهم صوت ضعيف في السياسات المحلية .

سكان الريف الفقراء مقيدون باستثمارات منخفضة غير متناسبة في تقنيات الإنتاج الزراعية البعلية بالعلاقة مع عدد ا سر التي تعتمد عليها . وتنعكس هذه القيود في الفقر والجفاف وتنوع المحاصيل والتطبيقات المحدودة لتقنيات حفظ المياه والاستثمارات القليلة في البحث والاهتمام النادر بتقنيات متطورة لتحسين ا رض . مثل ذلك سلالات الحيوانات المتطورة أو التقنية بإنتاجها إما هي غير متوفرة في المناطق الفقيرة أو أنه لا يمكن للفقراء الوصول إليها بسبب التكلفة العالية .

إمكانية وصول سكان الريف الفقراء في إقليم الشرق ا دنى إلى البنى التحتية الفيزيائية مثل الطرق والماء ا من والنظيف وشبكات المعلومات والاتصالات هي إمكانية ضعيفة وهناك نقص في البنى الاجتماعية التحتية مثل المدارس والعيادات ومراكز التدريب . وقد قللت التخفيضات في الإنفاق العام الذي تلا برامج التكيف الهيكلي استثمارات الدولة في المناطق الريفية . ومع الوصول المحدود للخدمات لتطوير رأس المال البشري ، يصبح سكان الريف الفقراء غير قادرين على العمل في ا نشطة الاقتصادية المربحة . نتيجة لذلك وخاصة في المناطق البعيدة مثل الجبال في مناطق المغرب وتركيا واليمن غالباً ما يكون سكان الريف الفقراء معزولين اقتصادياً وفيزيائياً وذهنياً واجتماعياً عن بقية ا مة .

تستمر مؤسسات القطاع العام بالهيمنة الكبيرة على الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بتمويل ا نشطة الزراعية والاقتصادية ا خرى المعتمدة على الريف . في الماضي استخدمت الحكومات المؤسسات المالية الحكومية في المناطق الريفية لتنفيذ التنمية الوطنية وبرامج التخطيط ولتوزيع المساعدات وتقديم مدخلات للقروض . ونزعت هذه السياسات إلى تفضيل المزارعين الكبار والمقاولين من ذوي القوى المالية والفيزيائية

مستثنيين بذلك سكان الريف الفقراء . وكان للأسر الريفية ذات الدخل المنخفض بدائل قليلة لموارد التمويل ، وكانت مؤسسات التمويل غير الرسمية ومجموعات الإقراض نادرة جداً في الإقليم .

إن نقص التمويل الريفي الكافي، خاصة للزراعة، وبشكل خاص للمزارعين الصغار مشترك في كل الدول ا عضاء ولكن ليس بالتساوي . يحتاج سوق التمويل الريفي أن ينظَّم ويوسَّع عن طريق تشجيع إقامة مؤسسات مالية جديدة ويجب الإفادة من وسائل حديثة . علاوة على ذلك، يجب تصميم واستخدام برامج خاصة لتمويل ا عمال الريفية والمزارعين الصغار. وهناك حاجة أيضاً للتأكيد على تنمية قدرات المحترفين في المؤسسات المالية بشكل عام وأولئك الذين يعملون في المناطق الريفية بشكل خاص . بعض البلدان مثل معظم دول CIS بحاجة إلى تأسيس ملكية أرض مناسبة لتمكن المزارعين من الإفادة من قروض البنك النظامية .

4- القضايا ا ساسية للسياسات الزراعية في إقليم الشرق ا دنى

4-1 استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها

إن إدارة الموارد الطبيعية بطريقة فعالة ومستدامة هي ا ن واحدة من المسائل ا كثر حرجاً لإنتاج الغذاء في الإقليم . استثمرت معظم بلدان الإقليم كثيراً في الري خلال نصف القرن ا خير . حيثما وُجد الماء وا رض، أُسست مشاريع ري ضخمة تحتاج إلى الاستثمار العام الكبير مثل ماتم في الباكستان وإيران وتركيا ومصر وسوريا والمغرب والسودان . كما أُسست مشاريع صغيرة ومتوسطة في كل البلدان .

تظهر آخر التقييمات أن أداء الري من حيث إنتاجية الماء وكفاءة الري منخفض نتيجة للإدارة السيئة لمياه الري إذ ما تزال وسائل الري السطحية منتشرة وتصل إلى 80-90% من المناطق المروية (98% في إيران و96% في طاجكستان و87% في المغرب الخ). وارتبطت وسائل الري السطحي بالسلوكيات السيئة ونتج عنها خسارة كميات كبيرة من الماء.

أُدخلت وسائل الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط في الإقليم ، ولكنها ما تزال في مناطق محدودة باستثناء قبرص وا ردن . في دول الخليج، خاصة السعودية، أكثر من 3/2 من مناطقها المروية مزودة بأنظمة حديثة خاصة المحاور المركزية . ولكن حتى في المناطق التي أُدخلت فيها ا نظمة فإن كفاءتها منخفضة بشكل عام بالمقارنة مع الممكن بسبب الإدارة السيئة في المزارع. تقدر كفاءة الري الإجمالي في الإقليم بـــ 45-50% ، وهذا يعني ضياع قرابة 50% من كميات المياه المستخدمة للري. وبالرغم من أن جزء من ضياع الماء هذا يمكن إعادة استخدامه، فإن الباقي يضيع بلا رجعة . كما يؤدي ذلك إلى انخفاض جودة المياه واستنزاف البيئة (التربة والماء) وتخفيض أرباح

المزارعين .

تشكل تكلفة المياه وتدني التقنية الحديثة مشكلة حقيقية في كثير من بلدان الإقليم . وتعتمد نسبة تَبَنّي النظام على درجة كبيرة على نسبة العائد من كل تقنية. العوائد المالية للتقنية الحديثة هي عمل كمية المياه المدخرة وتكلفة المياه للمزارعين. مثلاً ، في اليمن تكلفة الاستثمار العالي التي قيمتها 3100 دولار إلى 4000 دولار في الهكتار صعبة الاسترداد بقيمة منخفضة للماء المخزن ناتجة من الدعم المرتفع للديزل . تكلفة الإنتاج هي العمل ا خر الذي يحدد مستوى الاستثمار في تقنية الري الحديثة . وعندما يكون ربح المزارعين من بيع إنتاجهم قليل، يقل ميلهم للاستثمار .

تقدر منظمة ا غذية الزراعة في تقريرها (منظمة ا غذية الزراعة 2000آ) كفاءة الري لمجموعة من 93 بلداً نامياً بأنها تتراوح بين 26% في المناطق وافرة المياه (أمريكا اللاتينية) إلى 50% في إقليم الشرق ا دنى، حيث يدعو استخدام الماء إلى كفاءات أعلى. ومن المتوقع ارتفاع كفاءة الري في هذه البلدان كمجموعة من 43% في 1995/7 إلى 50% مع حلول 2030 .

في إقليم الشرق ا دنى ، معظم البلدان حيث الزراعة المروية هامة ، تأتي المياه من أجل التوسع بشكل أساسي من المدخرات من المشاريع الموجودة . ومع وجود الحاجة لدعم الإنتاج الزراعي والنمو في هذه البلدان ، فإن أهمية الاستثمار في تقنيات وممارسات ادخار الماء واضحة .

كانت السمة المشتركة لمشاريع الري في العالم هي دعم تكلفة الماء المباع للمزارعين . أدى هذا إلى موارد غير كافية لصيانة النظام من جهة وطلب مفرط على الماء من جهة أخرى . إذا رفع سعر المياه لدرجة استرداد التكلفة ، فعلى المزارعين تكييف نموذج محصولهم وتقنياتهم بحيث يتطلبون مياه أقل ويقبلون بفوائد أقل من الري. ولكن يمكن لهذا أن يحدث أثراً عكسياً على إنتاج بعض المحاصيل ذات الاهتمام القومي .

2-4 الاستدامة والقضايا البيئية

إن التحكم بالتلوث والمشاكل البيئية ا خرى هي واحدة من الاهتمامات الرئيسية في إقليم الشرق ا دنى. ا كثر تهديداً بينها كارثة التملح وجنوب العراق مثال واضح . حصة الإقليم المتأثرة ملحياً في إجمالي الإقليم المروية 26%، 30% و33% في الباكستان وإيران ومصر على التتالي . المشكلة أيضاً ملحوظة في بلدان الخليج . إن للباكستان ودول حوض بحر ا ورال مشكلتان من مشاكل التملح العالمية العسيرة المعالجة .

يتفاقم الوضع أكثر بالاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الحشرية نتيجة لتكثيف المحاصيل ودعم ا سعار . ولكن استخدام ا سمدة والمبيدات الحشرية انخفض مؤخراً

وتوجد حاجة حقيقية لتشجيع الاستخدام ا كبر للأسمدة البيولوجية ومبيدات الحشرات البيولوجية للحد من دمار البيئة .

لقد سبب القطع الزائد للأخشاب من أجل الوقود وسقوف المنازل في أفغانستان إلى تعرية حادة للتربة وأدى إلى استنزاف البيئة . وتفاقم الوضع خلال سنوات الحرب . وقد زاد الري المفرط ونقص التصريف في أذربيجان الملوحة في قرابة ثلثي ا رض المروية . علاوة على ذلك أسهم الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية بتلوث التربة والماء وسبّبت الإزالة المكثفة للحراج تعرية التربة في قرابة 40% من ا رض .

وقد تدهورت أراضي باكستان على مدى السنين . المادة العضوية في التربة منخفضة بقدر 0.3 إلى 0.5 بالمائة مقابل القيمة المعيارية البالغة 1.5% . الزراعة من دون اتباع الدورة الزراعية المناسبة للمحاصيل استنزف ا راضي، وهذا أثر سلباً على الإنتاج الزراعي–الصناعي . لذلك فإن استنزاف التربة خطر حقيقي على ا من الغذائي .

إن الاستخدام المكثف للأسمدة الكيميائية وكيماويات حماية المحصول في الماضي في دول وسط آسيا أدى إلى تدهور كبير في التربة والمياه الجوفية . وتفاقم هذا ا ذى البيئي بوسائل الري السيئة ونقص منشآت الصرف .

3-4 الفقر الريفي

الإحصائيات حول الفقر، خاصة الفقر الريفي ، ليست متوفرة ا ن لكل بلدان إقليم الشرق ا دنى. علاوة على ذلك، وبالرغم من تقديرات معايير أعداد الفقراء ببعض البلدان ، فإن خطوط الفقر القومية والسنوات ا ساس لهذه المعايير تختلف من بلد إلى آخر ، ولذلك فإن أية مقارنة بين البلدان يجب أن تؤخذ بحذر .

بالرغم من هذه العيوب ، المعتمدة على البنك الدولي والمعطيات المحلية في البلد، تدل التقديرات ا كثر تحفظاً أنه في يعيش 2001 حوالي 55 مليون من سكان الريف في فقر مدقع في الشرق ا دنى وشمال إفريقيا (بدخل يقارب أو أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم) . تقديرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد" اعتمدت على خطوط عالية للفقر (أقرب إلى دولارين أمريكيين في اليوم) أعطت قرابة 81 مليون فقيراً ريفياً يعيشون في الإقليم (IFAD 2002) .

وفي منطقة منظمة التعاون الاقتصادي ، نجد أن الاختلافات في حصة المناطق المختلفة والمراتب الاجتماعية في الاستهلاك أو الدخل للبلدان واضحة ، إذ يتراوح عدد ا شخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم بين 5.1% إلى قرابة 20% باستثناء أفغانستان حيث البيانات الضرورية غير متوفرة . وفي معظم بلدان الإقليم حصة الـ20% ا فقر في الدخل القومي أو الاستهلاك أقل من 9%، بينما حصة الـ20%

ا غنى أكثر من 40% .

في كل الإقليم ، الوصول إلى البنى التحتية الاجتماعية والفيزيائية منحاز لمصلحة المناطق الحضرية . نتيجة لذلك ، تستمر المؤشرات الاجتماعية حول القطاع الريفي بالتخلف مقارنة مع القطاع الحضري . والموقف المتعلق بالوصول إلى مياه الشرب ا منة وتسهيلات النظافة أسوأ بكثير في الريف مما هي عليه في البلدان والمدن . في سورية ، مثلاً ، يمكن لـــ96% من السكان الحضر الوصول إلى الصرف الصحي بالمقارنة مع 31% من سكان الريف . في المغرب، يمكن لـــ98% من السكان الحضر الوصول إلى الماء ا من بالمقارنة مع 34% من سكان الريف . ولا تزال نسب ا مية مرتفعة في الكثير من البلدان خاصة بين النساء . في اليمن، قرابة 80% من النساء و 35% من الرجال أميين وفي المغرب النسب هي حوالي 66% للنساء و40% للرجال و تتركز ا مية بشكل أساسي في الريف . ففي معظم البلدان نسب ا مية أعلى بمرتين في مناطق الريف مما هي في مناطق الحضر .

وعلاوة على ذلك ، ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر مما هو في المناطق الحضرية ويهيمن بشكل أساسي على ا سر المعتمدة على الزراعة والرعي والتي تشكل فيه الزراعة المورد الرئيسي للغذاء والرزق . ويتحكم الفقر بشكل رئيسي بعدم الوصول إلى التربة المحدودة وموارد المياه والإنتاج المنخفض ، ويتفاقم بهطل المطر العالي غير المتوقع ، خيارات الماشية والمحصول القليل نسبيا واستمرار استنزاف الموارد الطبيعية . لذلك فإن التوزيع ا فضل للدخل والموجودات على المستوى القومي قد يقود إلى الحد من الفقر والتركيز على وضع ا من الغذائي في الإقليم . يجب لهذا أن يشكل أهمية كبرى في خطط التنمية المستقبلية .

4-4 ا من الغذائي

وفقا لقمة الغذاء العالمي لعام 1996، للأمن الغذائي دعائم أربع، التوفر، الاستقرار، حرية الوصول، مقدار الطاقة الغذائية. في 1969 /1970 كان إنتاج الغذاء في إقليم الشرق ا دنى كاف تماما للاحتياجات. وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي لكل الحبوب 90% تقريباً. لكن استمرت الفجوة الغذائية بالتوسع خلال العقود الثلاثة ا خيرة بسبب الفشل في توسيع الإنتاج الزراعي (النمو بمعدل 2.9% سنوياً) ليتماشى مع النمو السريع للطلب، لذلك فإن نسبة الاكتفاء الذاتي انحدرت . ووفق تقديرات منظمة ا غذية الزراعة فإنه يتوقع لهذه النزعة أن تستمر كما هو موضح في الجدول أدناه . ومع حلول 2010 ستعاني كل ا قاليم الفرعية في الشرق ا دنى من عجز كبير في الغذاء ، باستثناء تركيا التي فيها موارد زراعية كبيرة الجدول (1) .

الجدول 1: العجز الغذائي في إقليم الشرق ا دنى في العام 2010

ا قاليم الفرعية		الطلب	العجز

الاتحاد المغاربي 4	49850	77654	27804
شمال شرق إفريقيا5	72045	88081	16027
شبه الجزيرة العربية6	17754	41811	42054
غرب آسيا7	26665	56729	20064
آسيا الوسطى8	157101	878935	21834
تركيا	107470	102515	(الفائض) 4955
إجمالي 2010	440885	545723	99883
إجمالي 1995	299659	364595	64936

المصدر: منظمة ا غذية والزراعة ، الزراعة باتجاه 2010

لقد نما متوسط الإنتاج بالنسبة لإقليم الشرق ا دنى بثبات بالرغم من أنه أقل من النمو في الطلب . وتم التوصل إلى زيادات في إنتاج المحصول إما عن طريق توسيع المناطق المزروعة أو بزيادة إنتاج المحصول أو بزيادة كثافة المحصول . وخلال السنوات انتشرت الزراعة على ا راضي الجافة والهامشية . وباستثناء السودان وربما تركيا بقيت أراضي زراعية قليلة بلا زراعة . وأصبح نمو الإنتاج الزراعي بتزايد معتمداً على تكثيف الإنتاج لكل هكتار وكان تطور الري هاماً جداً في هذا المجال بسبب جفاف أغلب الإقليم . بالرغم من ذلك فإن الإنتاج الزراعي في الإقليم منخفض نسبياً بالمقارنة مع المعدل العالمي (الملحق 5) .

يختلف إسهام الإنتاج بطلب الغذاء في أقاليم فرعية في الشرق ا دنى وفقاً لحجم سكانها بشكل واضح . تصل الفجوة الغذائية في وسط آسيا والتي فيها 45% من سكان الإقليم إلى 22% فقط. من جهة أخرى ، شبه الجزيرة العربية والتي فيها 7.5% من سكان الإقليم مسؤولة عن 24% من تلك الفجوة .

معظم دول الشرق ا دنى مستوردة للغذاء مع اعتماد كبير على المستوردات الغذائية. وبالنسبة للإقليم ككل اتسعت واردات الحبوب كنسبة من الاستهلاك السنوي من 15% في 1970–1975 إلى 37% في 1995–2001 . يختلف الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير بين البلدان . في 1995–2000 مثلاً ، استوردت مصر والجزائر واليمن حوالي 44% – 70% – 90% على التوالي من مستلزماتها من الحبوب ودقيق الحبوب التي تشكل الغذاء الرئيسي في هذه البلدان .

([4]): الاتحاد المغاربي يشمل الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

([5]) شمال شرق إفريقيا تشمل جيبوتي ومصر والصومال والسودان.

([6]) شبه الجزيرة العربية تشمل السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة واليمن.

([7]) غرب آسيا يشمل العراق ولبنان وا ردن وسوريا.

([8]) آسيا الوسطى تشمل كازاخستان و كيرجستان وطاجكستان وتركمستان وأوزبكستان.

وبالنسبة للحالة الغذائية ، فقد تقدمت بلدان الشرق ا دنى في تقوية استهلاك الغذاء[9] لكل شخص حسب كيلو كالوري/شخص/يوم والتي هي المتغير ا ساسي المستخدم لقياس وتقييم وضع الغذاء العالمي في كل العالم ومن ضمنه بلدان الشرق ا دنى وشمال إفريقيا وبلدان وسط آسيا . وكما يظهر (الجدول 3) أدناه، فإنه من المرجح أن مستويات معدل استهلاك الغذاء القومي لكل شخص في الشرق ا دنى وشمال إفريقيا أن تزداد من 3006 كيلو كالوري في 97–99 إلى 3090 كيلو كالوري في 2015 وقرابة 3170 كيلو كالوري مع حلول 2030 . وهذا أفضل من المناطق المجاورة في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي – الجدول 2 .

الجدول 2: استهلاك الطعام لكل شخص (كيلو كالوري/شخص/يوم.

	66/1964	76/1974	86/1984	99/1997	2015	2030
العالم	2358	2435	2655	2803	2940	3050
البلدان النامية	2054	2152	2450	2681	2850	2980
شبه الصحارى الإفريقية	2058	2079	2057	2195	2360	2540
الشرق ا دنى/شمال إفريقيا	2290	2591	2953	3006	3090	3170
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2393	2546	2689	2824	2980	3140
آسيا الجنوبية	2017	1986	2205	2403	3700	2900
شرق آسيا	1957	2105	2559	2921	3060	3190
البلدان الصناعية	2947	3065	3206	3380	3440	3500
بلدان التحول	3222	3385	3379	2906	3060	3180
عناصر المذكرة						
1. العالم، باستثناء بلدان التحول	2261	2341	2589	2795	2930	3050
2. البلدان النامية باستثناء الصين	2104	2197	2381	2549	2740	2900
3. شرق آسيا باستثناء الصين	1988	2222	2431	2685	2830	2980
4. أفريقيا جنوب الصحراء باستثناء نيجيريا	2037	2076	2057	2052	2230	2420

منظمة ا غذية والزراعة – زراعة العالم باتجاه 2030/2015، صفحة 30.

ولكن مثل كل المعدلات، لا يروي هذا المؤشر كامل القصة، حيث أنه يخفي الاختلافات الكبيرة بين المجموعات المختلفة ضمن نفس البلد. فبينما معدل DEI في تركيا وصل إلى 3343 كيلو كالوري ، كانت نصف تلك الكمية في كل من أفغانستان وطاجكستان وتراوحت بين 2196 كيلو كالوري أو 66% و2931 كيلو كالوري أو 88% بالنسبة للدول السبعة الباقية . ولإكمال الصورة يعطي الملحق (6) تقديرات رقام ونسب مئوية شخاص تحت

([9]) التعبير ا كثر صحة لهذا المتغير هو "معدل استهلاك الطعام الواضح القومي"، كون البيانات تأتي من أوراق موازنة الغذاء القومي وليس من إحصائيات الاستهلاك.

خط التغذية في إقليم الشرق ا دنى (معدل للفترة بين 1998–2000) . فبينما تظهر النسبة المئوية العامة للأشخاص تحت خط التغذية في إقليم الشرق ا دنى أدناه نفسها للدول النامية، توجد خلافات كبيرة بين الدول ا عضاء. تراوحت هذه النسبة بين 0% في الإمارات العربية المتحدة وليبيا إلى أكثر من 70% في الصومال .

4-5 إصلاح وتحرير السياسات

أدخلت كل بلدان الشرق ا دنى تقريباً عملية من الإصلاح الاقتصادي الموجه نحو السوق بدرجات مختلفة من الالتزام والنجاح وبين صعوبات معتبرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في بعض الحالات . فقد ابتعدت الحكومات بشكل عام عن الممارسات الماضية من التدابير واسعة النطاق بشراء الحبوب من المنتجين بأسعار عالية ومدعومة . وقد بقي التزايد السنوي الداعم للسعر منخفضاً عمداً في العديد من بلدان الإقليم .

وقد أزيلت احتكارات الرعاة في الشراء والتسويق وشجع القطاع الخاص التنافس مع الرعاة في هذه النشاطات . نزعات مشابهة، خفض الدعم وازداد تعامل القطاع الخاص في تجارة التجزئة ، وتظهر أيضاً فيما يخص المدخلات مثل ا سمدة . البرامج الإصلاحية التي نفذت في مصر في السنوات ا ربعة ا خيرة مثال رائد على هذه السياسات. شملت هذه الإصلاحات : إنهاء القيود على نماذج المحاصيل وإلغاء التسليم الإجباري للحبوب وا رز وتحرير القيود على قطاع النقل وطحن ا رز وإبطال الحظر على التسويق وإزالة التحكم عن إنتاج الخبز . والبرامج الليبرالية الرئيسية وفق خطوط مشابهة في تقدم في العديد من بلدان الشرق ا دنى .

وفي تقييم مدى عملية الإصلاح التي جرت في القطاعات الاقتصادية بشكل عام والزراعة بشكل خاص ، يمكن وضع الشرق ا دنى وفق ثلاث مجموعات رئيسية : المغرب وتركيا ومصر وا ردن أخذت مقاييس عدة لتحرير قطاعاتها الزراعية . السعودية وبعض البلدان ا خرى المصدرة للنفط والتي تدعم الإنتاج المحلي بواسطة المساعدات الحكومية المباشرة وأسعار المنتج العالية تراجع برامجها الداعمة . وقد بدأت سوريا والجزائر ودول آسيا الوسطى مؤخراً بتحرير قطاعات الزراعة غير أن التدخل الحكومي لازال سائداً . وهذا صحيح بالذات بالنسبة للدول الاشتراكية السابقة بالنسبة للمنتجات الغذائية . أمثلة ذلك التدخل تتضمن أسعار الشراء المكفولة للحبوب والمساعدات التي تدفع لتصنيع وتوزيع دخول المزارع وا ليات الزراعية في إيران أسعار الشراء المكفولة للحبوب وبرامج مساعدة الدخل للحبوب ، ا سمدة والكيماويات في كازاخستان ودعم أسعار المنتج ومساعدات الدخول والرصيد في تركيا ، التأخير في وضع برنامج أسعار عادل للحبوب في الباكستان .

ورغم ذلك ، تقدم معظم بلدان الإقليم مساعدات كبيرة للتشغيل والاستثمار في مياه الري . وفي بعض البلدان يقدم الماء للمزارعين مجاناً بينما عند الغالبية بالكاد تغطي تكاليف المياه

تكاليف الصيانة والعمل . إن إزالة أو تخفيض مثل هذه المساعدة مشكلة اجتماعية وسياسية حساسة جداً في كل بلدان الإقليم تقريباً .

6-4 تحرير التجارة وتطور السوق

كثير من دول الشرق ا دنى تفتح حالياً أسواقها الزراعية وفق ثلاث مستويات متباينة ومتفاعلة مع بعضها : التحرير ا حادي الجانب كما نوقش أعلاه وخطط التكامل الإقليمي وتحرير التجارة المتعدد الجوانب .

على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي ، أقيمت العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية بأهداف لتحرير التجارة الإقليمية متضمنة الزراعة . والغالبية العظمى من هذه الاتفاقيات بين الدول العربية (الجدول 3) . إنها تشمل اتفاق تسهيل وتشجيع التجارة في الوطن العربي – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – منظمة التعاون الاقتصادي – مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي – ومؤخراً منطقة التجارة العربية الحرة . تشترك كل هذه المجموعات بهدف مشترك وهو تشجيع التجارة ضمن الإقليم ومن ضمنها التجارة الزراعية والتعاون بين الدول ا عضاء .

بالرغم من كل هذه الاتفاقيات التكاملية الإقليمية وشبه الإقليمية فإن أداء التجارة ضمن الإقليم ، ومن ضمنها التجارة الزراعية ، بقي منخفضاً وثابتاً . وهذه مجرد ظاهرة في الدول النامية والشرق ا دنى ليس استثناء منها . ولكن بالنسبة للشرق ا دنى ككل هناك طاقة كامنة للتجارة ضمن الإقليم بالمنتجات الزراعية والتي لم تستغَل بشكل كامل والتي يمكن لها أن تكون مفيدة خاصة في الحجم الصغير سواقها المحلية . واجهت كل هذه الجهود التجارية عقبات منهجية وتركيبية .

تتضمن العقبات ا ساسية أمام التجارة ضمن الإقليم النقل الدولي وتسهيلات الاتصالات غير الكافية والمعلومات الضحلة عن ا سواق وفرص الاستثمار . علاوة على ذلك ، فإن وجود العقبات الإجرائية والإدارية للتجارة وغياب أو عدم مناسبة النظام من أجل الدعم المعياري وأنظمة التصنيف والتحكم بالنوعية على المستوى الإقليمي تستمر بإحباط الجهود الهادفة إلى توسع التجارة وتأسيس أنظمة معلومات واضحة . ومن بين المكونات المفقودة لترويج التجارة داخل الإقليم وخارجها التطوير والتناغم نظمة التفتيش والتوثيق . والعامل ا خر هو التمويل غير الكافي وكفالة الصادرات والواردات الإقليمية .

الجدول (3): الاتفاقيات التجارية الإقليمية ا ساسية في الشرق ا دنى

المنظمة/الاتفاقية	الدول ا عضاء	تاريخ التأسيس	الوضع الحالي للاتفاقية/المنظمة
اتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم العبور بين أعضاء الجامعة العربية	مصر، العراق، ا ردن، لبنان، السعودية، سوريا	1953	غير فعالة
اتفاقية تيسير وتشجيع التجارة في الإقليم العربية	كل أعضاء الجامعة العربية	1981	فعالة
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	مصر، العراق، ا ردن، الصومال، ليبيا، موريتانيا، السودان، سوريا، اليمن.	1957	فعالة
السوق العربية المشتركة	مصر، العراق، ا ردن، ليبيا، موريتانيا، سوريا، اليمن.	1964	أعيدت فعاليتها في 1998
مجلس التعاون الاقتصادي	أفغانستان، أذربيجان، إيران، كازاخستان، كيرجستان، باكستان، طاجكستان، تركيا، تركمنستان.	1985	فعالة
مجلس التعاون الخليجي	البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات	1981	فعالة
اتحاد المغرب العربي	الجزائر، ليبيا، موريتانية، المغرب، تونس.	1989	فعالة
مجلس التعاون العربي	مصر، العراق، ا ردن اليمن	1989	مجمدة

وعلى مستوى التجارة متعددة الجوانب انضمت عدة دول من الشرق ا دنى إلى منظمة التجارة العالمية وقدمت التزامات لتحرر زراعتها ضمن اتفاقاتها المتعددة خاصة الاتفاقية حول الزراعة. لهذه التطورات دلالات هامة للتجارة داخل وخارج الإقليم واستخدام الموارد الزراعية واستمرار التطور الزراعي في بلدان الشرق ا دنى .

ومن ضمن الثلاثين دولة في الشرق ا دنى، 16 منها حالياً أعضاء وتسعة مراقبون في منظمة التجارة العالمية . أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يكتسب أرضية ومعظم الدول المتبقية تفكر جدياً بالتقدم للعضوية . وبشكل عام، لم تواجه دول الشرق ا دنى صعوبات مفرطة في تحقيق التزاماتها حول اتفاقية الزراعة في الفترة 1995–2002 . المعلومات حول المقاييس الصحية والصحة النباتية في دول الشرق ا دنى ضئيلة وغالباً غير متوفرة . على معظم بلدان الشرق ا دنى أن تتطور لسن قوانين حول حقوق الملكية تمشياً مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية والسمات المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية . إن الدعم المؤسسي الذي يخاطب منظمة التجارة العالمية ضعيف بشكل عام، وفي بعض الحالات غير موجود .

إحدى الخصائص البارزة للتجارة الزراعية الدولية في إقليم الشرق ا دنى هي الاعتماد الكبير على استيراد الغذاء . وبالنسبة للإقليم ككل ، الواردات هي : الحبوب كحصة من الاستهلاك السنوي الإجمالي، ازدادت من 15% في 1970–75 إلى 37% في 1995–2001 . ويختلف الاعتماد على الاستيراد كثيرا بين الدول . في عام 1995–2000 مثلاً استوردت مصر والجزائر واليمن حوالي 44% و70% و90% من احتياجاتها للحبوب ودقيق الحبوب التي تشكل الغذاء الرئيسي في هذه البلدان . مثل هذا الاعتماد كان مزعجاً لصانعي القرار الذين خشوا أن الاعتماد على التزويد ا جنبي كان "خطراً جداً" سواء اقتصادياً أو سياسياً .

يعني الاعتماد الكبير على واردات الغذاء أن الدول تتعرض لبعض المخاطر . القدرة على الاستيراد لذلك عنصر أساسي في ا من الغذائي المستمر في الإقليم . وبسبب هذا الاعتماد العالي على الاستيراد فقد حفزت اتفاقية ا ورغواي اهتماماً عاماً في الإقليم نه من المتوقع أن تخفض صادرات الطعام المساعدة مما يؤدي إلى زيادة أسعار الغذاء العالمية . وبالرغم من أنه من غير المحتمل بالنسبة لمصدري النفط أن يواجهوا تحديات جدية لقدرتهم على استيراد الغذاء، إلا أن الدول غير المصدرة للنفط تواجه تحديات أكبر . تواجه البلدان ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض في الإقليم بشكل خاص صعوبات في تطوير كسب تبادل أجنبي كافٍ لتمويل استيراد الغذاء .

سمة أخرى للتجارة الزراعية في الإقليم هي الروابط الاقتصادية القوية مع البلدان المتطورة . ومن المحتم لكتلة الصادرات الزراعية أن تتجه إلى أسواق البلاد المتطورة والتي أكبرها الاتحاد ا وروبي. لذلك فشروط دخول السوق لهذه البلدان ذات أهمية حاسمة في تعريف فرص التجارة لصادرات الزراعة في الشرق ا دنى. ويشكل دعم الزراعة في هذه البلدان وا مان العالي المتزايد ومعايير النوعية التي تتبناها بالإضافة إلى التدهور التدريجي فضليات التجارة الصعوبات ا ساسية التي تواجه بلدان الشرق ا دنى في محاولتها لتطوير دخولها إلى أسواق البلدان المتطورة .

بالرغم من التقدم الحاصل في تطبيق اتفاقية ا ورغواي ، يستمر الدعم العالي للزراعة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)(310 مليار دولار في 2001). قمم التعرفة لا تزال تسري على الكثير من المنتجات (مثل اللحم والمنتجات البستانية) وتصعيد التعرفة (تعرفة أكبر على المنتجات ا كثر معالجة التي تعطي حماية أكبر لصناعة المعالجة في الدول المستوردة) لا تزال تسود في الكثير من سلاسل المنتجات الهامة (مثل الفواكه والخضار واللحم وجلود الحيوانات والجلود) . بالإضافة لذلك فإن معظم الفواكه والخضار في السوق ا وروبية هي محمية بنظام "سعر الدخول" (متضمنة تعرفة عالية إذا تجاوز سعر التصدير مستوى محدد خلال فترات محددة من العام) ، بينما معظم مصدري الشرق ا دنى للفواكه والخضار إلى الاتحاد ا وروبي تحصل ضمن نظام التعرفة الذي يسمح بأفضليات الدخول لكميات محددة .

كل هذه المشاكل ا ن عرضة للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية الحالية حول الزراعة. الالتزام العام كما اتفق عليه في المؤتمر الوزاري في الدوحة في منظمة التجارة العالمية هو القيام بمناقشات حول الزراعة تهدف إلى تحسينات جوهرية في الدخول إلى السوق؛ تخفيض كل صيغ مساعدات التصدير وتخفيضات جوهرية في الدعم المحلي للتجارة . وبوجود التجربة الصعبة في المفاوضات الجارية لم ينتج أي من هذه الالتزامات في التزام تجاري للدول ا عضاء .

في محادثات منظمة التجارة العالمية الجارية حول الزراعة ، تبحث بلدان الشرق ا دنى عن تطور حقيقي في الدخول إلى السوق خاصة لتلك المنتجات ذات القيمة العالية والنمو العالي الكامن. وبذلك فهي مهتمة بتخفيض حماية الحد وتصعيد التعرفة في البلدان المتطورة والنامية. إن تقوية قدرات المفاوضات حول بلدان الشرق ا دنى والتنسيق والتناغم في مواقعهم في مشاكل منظمة التجارة العالمية هي مكونات أساسية للتوصل إلى تقدم ملموس في هذه الجبهة.

4-7 الميزات التفضيلية وتنافسية الزراعة

في بيئة المنافسة العالمية المتنامية وبسبب ندرة موارد ا راضي والمياه، يحتاج الإقليم إلى الإنتاج والتجارة وفقاً لمميزاتها النسبية . وهذا يعني تحسين فعاليتها النسبية في الإنتاج الذي يعتمد على ثلاثة عوامل :

1- التقانة (والتي تحدد احتمالات الإنتاج وتؤثر في معدلات تحويل الإنتاج) .
2- منح المورد (والذي يؤثر على قيمة الموارد المحلية مثل ا رض والعمالة والمياه ورأس المال) .
3- ا سعار الدولية (والتي تحدد بشكل مباشر قيمة المدخلات والمحاصيل التي يمكن المتاجرة فيها وتؤثر بشكل غير مباشر في قيمة الموارد المحلية) .

وعلاوة على ذلك ، فإن الإقليم بحاجة ن يتبع استراتيجية تنافسية لتشجيع الصادرات من المنتجات الزراعية البارزة مثل القطن والفواكه والخضار. وهذا يحتاج إلى مجموعة من السياسات التي تتضمن سياسات اقتصاد كلي راسخة لتقديم بيئة تنافسية : فيجب تبني السياسات المدفوعة نحو التصدير، كما ويتوجب تجميع رأس المال البشري والطبيعي . تتغير قواعد اللعبة مع عولمة الاقتصاد. فهي تعتمد على الاقتصاد العالمي حيث يمكن ي شركة أو مصنع أن تحصل وبسهولة على المواد ا ولية والعمالة الرخيصة ن تكلفة التنقلات قد انخفضت إلى حد بعيد خلال السنوات الماضية . وهذا ا مر حقيقي خاصة بالنسبة للسلع ذات القيمة العالية مثل القطن . ولم تعد خاصية المكان با همية التي كانت عليها في السابق. فكي تكون الشركات والمصانع منافسة، عليها أن تعرف وتتفهم أسواقها وزبائنها، وعليها أن تعرف ما يقوم به التنافس، وتحسين نوعية منتجاتها ومحاولة خلق أسواق لها . فقد أصبحت خيارات التسويق أهم من خيارات الإنتاج وهذا ما سيزداد في هذا القرن .

إن تحرير ا سواق العالمية يقدم فرصة كبيرة للشرق ا دنى، إذا ما تابعت دول الإقليم وسرّعت من عملية إعادة هيكلة اقتصادها وقطاعها الزراعي. فإعادة الهيكلة هذه يجب أن تتضمن تطوير التجارة الزراعية، وتطبيق تقانات حديثة ومبادئ إدارة . ويجب أن تركز الاستراتيجية على إنتاج المحاصيل حيث هناك احتمال لإزالة كلاً من العوائق الطبيعية والفيزيائية ، وخصوصاً كلفة التسويق المرتفعة . وفي ذات الوقت ، يجب أن توضع السياسات والبرامج لتنوع أساس الإنتاج ولتنمية محاصيل ذات قيمة أعلى من أجل التصدير . إن إنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية (الفواكه، الخضار والمحاصيل الدوائية والعطرية يقدم فرصة مغرية . وعلى الحكومات أن تأسس نظام مراقبة للجودة وأنظمة فحص لضمان الجودة العالية للمنتجات باستمرار .

4-8 الإصلاح المؤسسي

تتجه غالبية بلدان الإقليم إلى الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات كوسيلة للتنمية والتطور الفعالين. حيث أن الفهم الجديد لدور المؤسسات في الشرق ا دنى يؤكد على إعادة تصميم عملية التطوير وعلى بناء مؤسسات مناسبة لتنمية ا جيال . وتتضمن العملية ا تي :

4-8-1 الدور المتغير للدولة

لا ينتظر من ا دوار الجديدة للدولة أن تكون على جبهة إنتاج السلع والخدمات ولا أن تكون مشاركة في تصميم وتنفيذ السياسات التفصيلية . على العكس ، يتوقع من ا دوار الجديدة للدولة أن تتمثل في توجيه تصميم وتنفيذ التطوير، والعمل يداً بيد مع شركاء آخرين خاصين ومحليين عوضاً عن العمل لمصلحة المستفيدين من التنمية . إن إعادة تعريف دور الدولة في بيئة سوق مفتوح يتضمن انسحاب الدولة الشامل من ا دوار التقليدية والاضطلاع بأدوار جديدة فيما يتعلق بتعزيز واستكمال وتنظيم ا سواق . وهذا يطرح بشكل آلي مسألة الإرث التدخلي الطويل لكافة الدول تقريباً في الشرق ا دنى ويطرح الحاجة لكل من إعادة النظر وإعادة تعريف مفهوم السلع العامة . ويرى هذا التحول الدولة على أنها :

- الدافع ا ساسي للتنسيق باتجاه التنمية والتطور .
- المؤسسة ا على التي تضع الرؤيا والاستراتيجية وتخلق إطار العمل الإجمالي لإنجازاتهم .
- المنظم المؤسسي الذي يهيئ الظروف الضرورية للأسواق وذلك للعمل والتدخل لتصحيح فشل السوق؛ وهذا التدخل يجب أن يركز بأقصى حد ممكن على ا ثار السلبية التي تحتاج إلى معالجة مع تجنب التدخلات التي تشوه السوق .
- المزود نماط السلع العامة التي لا يمكن أن تقدم بشكل مناسب من قبل القطاع الخاص . ففيما يتعلق با بحاث، وخاصة المتعلقة بالزراعة والتي هي مثال جيد في هذا النطاق، فإن القطاع الخاص سيكون أقل حرصاً على الاستثمار في ا بحاث إذ أنهم عادة ما يستفيدون من

جزء صغير من فوائدها . لذلك، فإن أمام الدولة دوراً في تقديم الحوافز للاستثمار وذلك عبر البحوث . وتشكل خدمات الإرشاد الزراعي مثالاً آخر .

- الحالة السياسية التي تسمح باتباع أهداف مرغوبة اجتماعيا والتوسط فيما بين المصالح الاجتماعية المتضاربة، مثل تأسيس المنفعة المشتركة وشبكات التأمينات الاجتماعية، وتبني سياسات إعادة توزيع الدخل وا ملاك، والحفاظ على الثقافية والاجتماعية وتشجيعها ، الخ .

لا توجد قواعد واضحة المعالم تضع حدوداً للدور الجديد للدولة . فهذا يعتمد على خصوصيات كل دولة، خبراتها السابقة وحالة التعديلات الهيكلية فيها . وكقاعدة عامة ، على الدولة أن تتجنب القيام بأي شيء يمكن أن يؤديه القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية .

4-8-2 تحسين المنظمات الريفية الشعبية

على عكس الدول المتقدمة، لعبت الحكومات في المناطق النامية بشكل دائم تقريباً دوراً أبوياً ومتحكماً في تطوير المنظمات الريفية والزراعية، بما فيها التعاونيات . وكانت النتيجة انبثاق عدد صغير نسبياً من المنظمات الريفية مع صلات تنظيمية ضعيفة وعدد قليل من ا عضاء المشاركين والمستوى العالي للاعتماد على مساعدة ودعم الحكومة وأداء تجاري ضعيف. وعلاوة على ذلك ، فإن البيئة الداعمة لهذه الهيكليات الريفية الضعيفة تتراجع بسرعة نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي الجديدة وتحرير السوق .

وقد أشارت تجربة حديثة لإيفاد وغيرها من وكالات ا مم المتحدة (منظمة ا غذية والزراعة ، برنامج ا مم المتحدة الإنمائي ، اليونيسيف ، وبرنامج الغذاء العالمي) في دعم مشاركة نموذجية (تطلقها أحياناً المجموعات المحلية الموجودة) تشير إلى أن هناك احتمال كبير لتعميم وزيادة حجم ودعم المناهج التشاركية (إيفاد 2002) . وإضافة إلى ذلك، فإن المزيد من المناهج التشاركية ، واللامركزية وتطوير سلطة كافة الطبقات أصبحت أكثر ضرورة كوسيلة لإعطاء المؤسسات المبنية على المجتمع صوتاً أقوى في عملية التطوير وجعل صنع القرار أقرب إلى الناس . وبكلمات عملية ، هي الحاجة لتعريف التعزيز المؤسسي ، وإعادة الإرشاد وتدريبات أخرى ستكون ضرورية لموظفي الحكومة، إضافة إلى ضمان أن المشاركة النافعة يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تنفيذ مشاريع جديدة .

وبالفعل ، فإن تجربة منظمة ا غذية والزراعة التي اكتسبت خلال العقد الماضي في أفريقيا وآسيا في تنفيذ مشاريع برنامج مشاركة الناس في غانا وكينيا وليسوتو وتانزانيا وسيراليون وزامبيا وزيمبابوي وسيريلانكا والباكستان وتايلاند قد قدمت رؤية جديدة فيما يخص مزايا استخدام مناهج للمزيد من المشاركة "من ا سفل للأعلى" لبناء منظمات مساعدة ذاتية للريفيين، بما فيها تعاونيات المزارعين ولكن بداية بالمجموعات الصغيرة غير الرسمية كلبنات البناء ا ساسية . وعبر بناء المنظمة "من ا سفل للأعلى" قد تستغرق العملية وقتاً أطول، فقد أظهرت دلائل ميدانية أن المنظمات المشكلة أكثر استدامة واعتماداً على الذات من نظيراتها التي تفرضها الحكومة ذات نظام "من ا على للأسفل" .

يتضمن التوجه الجديد منهج تطوير شمولي كنقيض للمناهج الجزئية والانتقائية في العقود الماضية . ومن ناحية المضمون ، فإنه يتناول كافة الموارد : البشرية والطبيعية والمالية والاجتماعية . أما من ناحية الغاية فإنه يؤكد على الفعالية الاقتصادية دون ا خذ بالحسبان الهموم غير الاقتصادية مثل الفقر والعدالة والمظاهر الخارجية قصيرة ا مد والتدويل طويل ا مد لهذه المظاهر الخارجية . أما فيما يخص العمليات ، فإن التفكير الجديد يؤكد على الترابط والتكامل ويتبنى تأويلاً أوسع من الذي يتبناه الفاعلون المعنيون . ويتطلب النموذج الجديد عمليات للعمل مع الناس عوضاً عن العمل من أجلهم . وأخيراً ، فإن التفكير الجديد يعزز المنظور العالمي للتطوير إلى حد أن التنمية على المستوى الإقليمي والدولة ليس مستثنى من البيئة الخارجية.

4-8-3 البنية التنظيمية لمؤسسات تحليل السياسات الزراعية

يوجد في إقليم الشرق ا دنى القليل من المؤسسات المتخصصة في تحليل السياسات الزراعية. وغالباً ما يعهد بهذه الوظائف إلى فروع الوزارات أكثر منه إلى المؤسسات المختصة مع اختلاف النظام الهرمي . ففي مصر والسودان واليمن على سبيل المثال ، يعتبر قسم السياسات الزراعية أحد أقسام إدارة التخطيط الزراعي . أما في الكويت والبحرين، فإن وحدة أو قسم السياسة غير موجود ويتولى مهامها قسم الإدارة والمالية وقسم العلاقات الدولية على التوالي .

وعموماً فإن المهام التنظيمية والترابط الداخلي بين مختلف ا قسام المخولة بتحليل السياسات ليست معروفة بشكل واضح وفعال . وعلاوة على ذلك، فإن التفويض والمسؤوليات داخل وزارات الزراعة متداخلة بين ا قسام والوحدات . فعلى سبيل المثال ، في بعض دول الإقليم يوجد أكثر من وزارة معنية بالنشاطات الزراعية مثل وزارة الري والموارد الحيوانية والبيئة. ويعوز هذه الوزارات الترابط المؤسسي الفعال فيما بينها . وعلاوة على ذلك، فإن القدرة المؤسسية لمختلف ا قسام والوحدات في هذه الوزارات ضعيفة جداً . فيتم تنفيذ السياسة والتخطيط في فراغ نسبي فيما يتعلق بالاحتياجات التي يتلمسها الناس ن المناهج المبنية على أساس المجتمع المشارك لا تطبق لممارسة تحليل السياسة والتخطيط .

إن الوظائف الملائمة لتحليل السياسة، المشابهة لوظائف المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية ، غالباً ما تتولاها أقسام في المؤسسات مثل المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، ومركز ا بحاث الزراعية ومعهد التخطيط القومي في مصر . وعلى أي حال ، ففي العديد من الدول ، سواء كان لديها مؤسسات معنية بتحليل السياسات الزراعية أم لا، فإن خدمات تحليل السياسات الزراعية لمتخذي القرار تقدم من عدة أفراد ومؤسسات (مثل الجامعات ومراكز ا بحاث) .

4-8-4 مؤسسات السوق

تفتقد العديد من دول إقليم الشرق ا دنى إلى أسواق المدخلات والإنتاج . وفي الواقع فقد طرحت هذه الفجوة في نظام التسويق وعلى مدى عدة سنوات كجدل كبير يبرر تدخل الدول في السوق . وعلى أي حال ، فإن التحول الحديث إلى اقتصاد موجه نحو السوق يستلزم تغيرات كبيرة في التسويق والمؤسسات التجارية . فهناك حاجة لتفويض وتطوير ا سواق وآلية السوق كأداة أساسية للتنمية والتطوير. وهذا يقتضي انفتاح ا سواق وإلغاء عوائق الدخول والخروج إلى ا سواق والسماح لقوى السوق أن تؤثر في توزيع المصادر المحدودة بين الاحتياجات التنافسية والاستخدامات. إن توسيع فعالية الاقتصاد سوف يؤدي إلى تكاليف وعوائد معقولة ، وسلوك اقتصادي مستدام وسياسات غير تمييزية وغير مشوهة وإلى صنع القرار .

في نظام السوق المفتوح ، مع حرية الدخول والخروج ، يعتبر السعر أداة التقنين الرئيسية بمعنى آخر، تصبح ا سعار صحيحة. لذا، فإذا ماكانت ا سعار منخفضة بشكل متكلف، فإن التكلفة الحقيقية بالنسبة للمستهلكين سوف تنخفض ويزداد طلبهم الفعلي . ومؤخراً، تم تطوير نماذج مؤسسية جديدة. تهدف هذه النماذج إلى تصحيح هذا الخلل وذلك عبر التقليل من ا عباء المؤسسية الفائضة على ا سعار، وتدويل الكلفة الكاملة للمنتجات والخدمات وتخفيف الفجوة بين ا سعار الخارجية والمحلية .

ورغم حقيقة أن هذه النماذج تقع في مناطق سياسة معروفة مثل الوصول إلى المدخلات وا سواق والقروض، والوصول إلى الموارد وتطوير البنية التحتية البحث والإرشاد والتدريب ومشاركة ا شخاص وأولويات النوع الاجتماعي، إلا أنها تخلق إطار عمل جديد تماماً ومطلوب لتحليل السياسات مما يزيد بشكل كبير الحاجات المستمرة لتأسيس وبناء القدرات .

4-8-5 حقوق الملكية

يعتبر نظام التسعير أداة لتبادل حقوق الملكية. وتقتضي هذه الحقوق أن الشخص المخول تحديداً لديه السلطة لتقرير كيفية استخدام الموارد. لذلك فإن ا سواق المفتوحة ونظام التسعير الذي يعمل بشكل حر لا يمكن أن يؤسس إلا إذا تم تأسيس حقوق الملكية للموارد . وقد يبدو ممكناً أيضاً أن يكون الناس وغيرهم من العملاء الذين يستخدمون الموارد ميالون إلى تسويغ الاستخدام واستبقاء الموارد دون الاستحقاق لهذه الموارد . وهذا يرفع أهمية حقوق واضحة للملكية والحاجة لإجازة (تقنين) ملكية الموارد والحقوق غير الرسمية إضافة إلى تنظيم كيفية ممارسة مثل هذه الحقوق . وهذا يتعلق بشكل خاص بحقوق ا رض إذ أن الوصول إلى ا رض وأمن امتلاك ا رض هي عناصر أساسية في التخفيف من الفقر الريفي والتحرك نحو عالم يعتبر فيه ا من الغذائي وغياب الجوع حقيقة بالنسبة للجميع . تحتاج هذه المشكلة إلى

انتباه خاص في الدول التي تشهد تحولاً ، ولديها تأثيرات سلبية متعددة على صيانة وتطوير ا رض وخدمات الري وعلى المراعي والرعي الجائر في مناطق عديدة من الإقليم . وقد أدركت الحكومات في العالم هذه الظاهرة في قمة الغذاء العالمية في روما عام 1996 .

4-8-6 توجيه الخدمات المالية الريفية لمساعدة الفقراء

تتنامى البيئة المؤدية إلى معالجة هذه القضية بسرعة . فالسلطات الحكومية أكثر استعداداً ا ن للتسليم بأن التعداد السكاني الريفي يتضمن فقراء كثيرين ممن يحتاجون إلى الموارد المالية والخدمات . وهذا سوف يسهل عملية التنمية مع العدالة عبر تقديم فرص توليد الدخل للفقراء . ويتم ا ن تشييد أساس ثابت لتصميم وتنفيذ مبادرات منظمة لتقديم قروض صغيرة وخدمات ادخار متصلة بمجموعة من النشاطات ونشاطات تقليدية مبنية على المجتمع وذلك عبر مبادرات نموذجية هامة مخططة ومستمرة يدعمها مانحين آخرين (إيفاد 2002) .

5- أهم القضايا المتوقعة والناشئة للتنمية الزراعية في الإقليم

5-1 الوصول إلى التقنيات الجديدة وقواعد المعلومات

يتم تسهيل العلم بالتقنيات الجديدة والوصول إليها عبر وجود عدد كبير من العمال المغتربين في الدول المتقدمة مثل تواجد العمال ا تراك وعمال شمال أفريقيا في أوروبا . هذا الوجود سوف يؤدي إلى ترويج التطوير والتطبيق للتقنيات التي تحسّن الإنتاجية وتقلل من المخاطر وتزيد من الاستخدامات وهي المستدامة بيئياً . وبالنسبة للمحاصيل التي تستلزم مناطق تحتاج إلى الري في أي مكان صالح اقتصادياً ومستدام، وتحسين إدارة موارد المياه ، تربية واستخدام ا صناف عالية ومستدامة الإنتاج ، إضافة إلى الاستخدام ا مثل للأسمدة . أما بالنسبة للمواشي فتستلزم التكامل مع إنتاج المحاصيل ، والاستخدام ا فضل للمروج الطبيعية، ومحاصيل العلف والإنتاج ، إدارة تربية متطورة ومقاييس للصحة الحيوانية . ومع ذلك ، ما يزال هناك حاجة للانتباه وذلك من خلال المزيد من التدريب والبرامج المطولة في هذه الحقول وعبر تعزيز وتوسيع تسهيلات تخزين الطعام في مرحلة ما بعد الحصاد إضافة إلى خدمات التوثيق .

هناك آفاق كبيرة لتكنولوجيا ا حياء في أن تؤثر وتفيد في مجالات الزراعة والتحريج والمسامك. إذ تعرض التقنيات الحديثة لتكنولوجيا ا حياء إمكانية تحريك أي جينات مستنسخة من أي كائن حي إلى أي كائن حي آخر ومنح دقة وسرعة أكبر في تحقيق النتائج بالمقارنة مع التقنيات التقليدية . فبالالتقاء مع التقنيات التقليدية ، تتعهد تكنولوجيا ا حياء الحديثة بإنتاجية متزايدة ومستدامة ، ومعالجة فعالة لتنويع المنتجات المطورة واستخدامها، وتكييف جودة المنتج حسب المتطلبات الوظيفية، وتقليل الاعتماد على المواد الكيماوية الزراعية وغيرها من المدخلات الخارجية . كما يمكنها أن تروج لحوار أفضل واستخدام الموارد الوراثية وإدارة بيئية لطيفة للموارد الطبيعية . وعلى أي حال، فإن عدد المنتجات القابلة

للتسويق وتأثيرها على مستوى المزرعة، ما يزال محدوداً على ما يبدو، ولكنه قد يزداد في العقد القادم .

كما أن تكنولوجيا ا حياء تطرح تحديات معينة . وهي محددة بشكل كبير بكيفية ومكان وزمان إيجاد التطبيق . وعموماً ، فإن ا بحاث التي أنجزت بسرعة ، قد مولت بتحكم من استثمارات القطاع الخاص واستخدام حقوق الملكية الفكرية في الدول الصناعية ينظر إليها كبرهان على أن تكنولوجيا ا حياء سوف تقود إلى التنافسية والمزايا التفصيلية في العديد من الحقول بما فيها الزراعة وا غذية .

تكنولوجيا ا حياء إذاً ، مع إمكانياتها الواسعة وتحدياتها ، هي أكثر أهمية لتطوير الزراعة . وعلى أي حال ، فإن تطبيق أدوات تكنولوجيا ا حياء في عملية التطوير يتطلب شروطاً مسبقة يصعب تواجدها في معظم دول الشرق ا دنى . ولذلك فإن الهم ا كبر لدول الإقليم هو تطوير المزيد من القدرات والمهارات في هذا الحقل .

أصبحت المعرفة والمعلومات بشكل متزايد العامل ا ساسي للإنتاج والتبادل ، وهذا لديه دلالات هامة بالنسبة للدول النامية . فالابتكارات متعددة جداً وجذرية حتى أنها تؤثر بعمق في التنافس والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات والمواد وحتى الحياة بحد ذاتها. فالتغيرات السريعة في التقانة اليوم تعتبر تطورات مفاجئة في المعلوماتية والاتصالات، والتي يدعمها التقدم في أدوات البحث العلمي وتقنين المعرفة .

وقد تضاعفت تكلفة ا داء بالنسبة للوحدة في معالجة المعلومات الإلكترونية وذلك كل سنتين لثلاث سنوات منذ بداية ثورة الكمبيوتر (Dahlman 2002) . ففي حياة العلوم، تسمح القدرة المتزايدة على قياس وتحليل وتشكيل عمليات العيش بفتح احتمالات جديدة للزراعة . فالنتيجة ا كثر فورية لهذه التطورات هي زيادة سرعة الإنتاج وتطوير المنتج . وهذا بدوره يقود إلى ثورة في مزاولات العمل . ويعتبر الوقت والسرعة ا ن أساسيان للنجاح التنافسي وتزويد المزايا للمنتجين مع الوصول ا فضل إلى ا سواق والمرونة ا كبر . وإضافة إلى ذلك، فقد أدى التدني السريع والمستمر لتكاليف نقل المعلومات والسلع بسبب التقدم في علم الاتصالات واستخدام المعلوماتية ، أدى إلى انعدام أهمية متزايدة للحدود الجغرافية وحتى للوقت، موحداً الاقتصاد القومي في عالم اقتصادي سريع الحركة ذي اتكالية عالية .

إن قدرة الشرق ا دنى على امتصاص التقنيات الجديدة هي ا ن أكبر مما كانت عليه سابقاً وذلك بسبب الارتفاع المستمر في المستويات التعليمية بالمقارنة مع أفريقيا ، وبالنسبة للجيل ا كثر شباباً وأكثر تكيفاً فإن لدى الإقليم مستوى أعلى في التعليم بالمقارنة مع أفريقيا . وهذا أمر حقيقي واضح، بقدر ما تتوافر وحدة واسعة من المهارات في الزراعة . وتعتبر العديد من دول الإقليم أكثر اندماجاً من ذي قبل في العلوم المتقدمة وأنظمة التعليم الهندسي للدول ا كثر ديناميكية في التكنولوجيا . أضف إلى ذلك ، فهناك تطورات مستمرة في الإنتاج

والتصميم والتي اكتسبت عبر خبرة مطولة في العمل مع ولصالح أسواق التصدير والخبرات متعددة الجنسيات .

إن التحسينات في الاتصالات والمعلوماتية تقوم بعولمة سوق العمل وتسمح للعمال من الدول النامية بتصدير مدخلات الخدمات لعمليات الإنتاج في أسواق الدول المتقدمة . ففي السودان أتاح استخدام جهاز الاستشعار عن بعد للقمر الصناعي بعد الجفاف في العام 1984 الفرصة للحكومة لتقيم المساحة وحالة المحاصيل .

5-2 الإدارة واللامركزية

تقوم حكومات دول الشرق ا دنى بالإصلاح المؤسسي وتختبر التغيرات في التوجيه وذلك عبر تعزيز اللامركزية من خلال تقوية اللامركزية، والخصخصة والتقليل من سيطرة الدولة. إن دور الحكومة يتجه نحو التقليل من التدخل المباشر وأن يكون ذي طبيعة أكثر تحفيزية يمكنها أن تركز على المقاييس التوصيلية وا عمال التسهيلية مثل الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية، والبنية التحتية وتطوير الموارد البشرية، وهو مطلوب لتحفيز وإرشاد النشاطات الاقتصادية الذاتية (التلقائية) نحو الاتجاه الصحيح . وتتبع دول الإقليم هذا المنهج على درجات وسرعات وتسلسل مختلفين . إذ يتوقع من القطاع الخاص المدعوم من المنظمات غير الحكومية أن يلعب دوراً كبيراً في عملية التطور هذه.

تسعى العديد من الدول في الشرق ا دنى إلى تقديم نطاق واسع من السلع الاجتماعية وغيرها من السلع العامة وذلك لتشجيع كلاً من التطور الاقتصادي والاجتماعي . فقد حقق الإقليم تقدماً بارزاً خلال العقدين الماضيين في تقديم التعليم والعناية الطبية والمياه والبنية التحتية العامة . ومن ناحية ثانية، يوجد مقابل مؤشرات التقدم هذه دليل معاناة من ضعف الخدمات العامة تماماً في وقت يرهق فيه العدد المتزايد من السكان الموارد العامة المحدودة والخدمات الموجودة ، وحتى أنهم يهددون بعكس المكاسب السابقة .

تتطلب الخدمات العامة الجيدة توجيهاً عاماً جيداً ، وخصوصاً محاسبة أقوى . والمحاسبة العامة هي المعضلة ا ساسية التي تواجه إقليم الشرق ا دنى . والعلاج ا قوى للمحاسبة الضعيفة هو إعطاء المواطنين صوتاً أقوى يمكن أن يساعد على ضمان أن يعطي المسئولون الحكوميون اهتماماً لجودة وتغطية الخدمات الحكومية وأن تستجيب وكالات الخدمات إلى متطلبات المواطنين.

يمكن للدول أن تزيد من صوت المواطن بطريقتين. تكمن ا ولى في تجنيد المواطنين في هيئات المراقبة وحتى في هيئات الإدارة التي تقدم خدمات عامة، حيث أنهم في موقف أفضل للحكم على الجودة والفعالية . يمكن للحكومات أن تتحرك باتجاهات مختلفة باستخدام مسوح التغذية الراجعة للسماح للمستخدمين بتقييم هيئات وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والتركيز على العميل لمبادرات حكومتهم الإلكترونية ، وعبر السماح لمقدمي خدمات مختلفين على

التنافس ، وعبر جعل مزيد من الخدمات لامركزية بالنسبة للهيئات المحلية أو الحكومات، وعبر تصميم سياسات تشاركية تقدم للمواطنين الفرصة للمشاركة في توجيه الخدمات العامة .

أما الطريقة الثانية فتكمن في توسيع المشاركة العامة في الحكومة بشكل عام ، وبشكل مباشر عبر الانتخابات التنافسية وبشكل غير مباشر عبر عدد واسع من الاستشارات والمناظرات العامة. وتمارس مثل هذه المشاركة الضغط على صانعي السياسة، سواء في الحقل التنفيذي أو التشريعي وذلك للانتباه لقضايا الخدمة العامة ولتبني سياسيات تطور الجودة والتغطية إضافة إلى تعزيز أنظمة المحاسبة الإدارية . على منظمات المجتمع المدني أن تكون في مقدمة أية جهود وذلك لتقوية صوت المواطن وتمكينه . وتعد هذه خطوة أولى مهمة لجعل صانعي السياسة أكثر مسؤولية عن تقديم الخدمات .

وعموماً ، تعد زيادة هذه المشاركة إحدى تحديات التوجيه الكبيرة التي تواجه هذا الإقليم وأي منطقة تمتلك تركة من الشفافية المحدودة والقيود على الإعلام والنقاش العام . إلا أن التصدي لهذا التحدي هو الخيار الوحيد أمام حكومات الشرق ا دنى لمتابعة تعزيز منجزات الماضي في تقديم الخدمات العامة ، وفي مجابهة العجز المتنامي وذلك عبر تأمين الخدمات العامة المناسبة للجيل القادم .

5-3 سياسات تشجيع التصدير

إن القرب من أسواق التصدير ا ساسية يقدم فرصاً جيدة للزراعة في الإقليم . فتتمتع معظم دول الإقليم خاصة الشرق أوسطية منها بعلاقات اقتصادية قوية مع أوروبا . فقد انتهت مفاوضات اتفاقية الشراكة ا وروبية – الشرق أوسطية مع كل من الجزائر والمغرب وتونس وا ردن ولبنان وقبرص ومالطا وتركيا والسلطة الفلسطينية .

إن العامل الجوهري لهذه الاتفاقية هو خلق مناطق تجارة حرة ثنائية بين كل من دول الشرق ا دنى والإتحاد ا وروبي مع مطلع العام 2010 . وتعفى السلع الزراعية من التزام التجارة الحرة هذا إلا أنها تخضع إلى قواعد تجارة تفضيلية وهذا يعني تطبيق تخفيض التعرفة على سلع محددة، وتنحصر على كميات معينة وأوقات محددة من العام في حالات متعددة .

تعتبر أوروبا بالنسبة لإقليم الشرق ا دنى الشريك التجاري ا ساسي فيما يتعلق بالاستيراد كما التصدير . ولذلك ، فإن الوصول إلى أسواق الإتحاد ا وروبي يشكل أهمية جوهرية لدول الشرق ا دنى . إذ يذهب حوالي 70% من إجمالي صادرات دول الشرق ا دنى الزراعية إلى الاتحاد ا وروبي وتصل حوالي 30% من إجمالي الواردات الزراعية من الإتحاد ا وروبي . وهذه ا رقام تشير إلى أن الاتحاد ا وروبي هو الشريك ا هم لدول الشرق ا دنى فيما يتعلق بصادراتها أكثر منه أهمية فيما يتعلق بوارداتها .

إن تشكيل الصادرات الزراعية إلى الإتحاد ا وروبي يختلف بشكل واسع من دولة خرى. فالسمك مهم فقط بالنسبة للجزائر والمغرب وتونس . ويشكل زيت الزيتون أكثر من 55% من صادرات تونس الزراعية للإتحاد ا وروبي ولا يعد مهماً بالنسبة لدول أخرى . أما النبيذ فلديه حصة مهمة في الجزائر ولبنان فقط أما القطن فيشكل أكثر من 80% من صادرات مصر إلا أنه لا يشكل أي أهمية بالنسبة لدول أخرى من الشرق ا دنى . وتعتبر الخضار والفواكه منتجات تصدير مهمة للتجارة مع الإتحاد ا وروبي وذلك بالنسبة لكافة دول الشرق ا دنى ماعدا سورية ولبنان . يتوقع أن يزداد إنتاج الفواكه والخضار والتجارة مع الإتحاد ا وروبي في المستقبل إذ أن الندرة المتزايدة للمياه قد تقود العديد من الدول للتحول إلى إنتاج الفواكه والخضار والتي تحقق عوائد مرتفعة نسبية لاستخدام المياه.

5-4 ا من الغذائي الحضري

رغم وجود انعدام أمن غذائي بشكل واسع في المناطق الريفية في العديد من دول الإقليم ، إلا أنه يبدو أن ا من الغذائي الحضري في ارتفاع ويتوقع أن تزداد أهميته في المستقبل . فقد نمت المدن في الشرق ا دنى وهي مستمرة في النمو. ففي العام 2000 سكن حوالي 2 مليار نسمة في المدن حول العالم، وبحلول العام 2030 سيكون هذا الرقم قد ازداد عن ضعفه . وبسبب التنفيذ الحديث لبرامج الإصلاح الاقتصادي بما فيها الخصخصة وإجراءات التخفيف من مصاريف الحكومة التي تؤثر على كسب قدرة العمالة. وفي ذات الوقت ، تتوسع المدن وكذلك احتياجات الغذاء للعائلات المدنية. تصل معدلات الفقر في العديد من المدن إلى 30% وهي في ازدياد ، وبالتالي سيواجه المزيد والمزيد من الناس الصعوبات في الحصول على الغذاء الذي يحتاجونه . إن حماية ورعاية ا من الغذائي للسكان المدنيين أصبح هماً متزايداً لحكومات الإقليم.

5-5 سلامة ا غذية

أبدى كل من المستهلكين والحكومات اهتماماً متزايداً بسلامة ا غذية . فقد شهدت السنوات القليلة الماضية أزمة مرض جنون البقر في المواشي البريطانية، والديوكسين في المواد الغذائية المنتجة في بلجيكا . وقد سبب ذلك الكثير من التعطيل على التجارة الدولية. ففي أكتوبر من العام 2003، منعت إسبانيا استيراد الحمضيات الطازجة من ا رجنتين والبرازيل. فقد أعلنت وزارة الزراعة أن هناك شكوكاً بأن الفواكه في هذه الدول قد أظهرت مدى تأثير عالي للكائنات الحية الدخيلة بما فيها تلك التي تسبب آكلة الحمضيات .

أما في إقليم الشرق ا دنى، فتعرضت دول محدودة للحظر الذي فرضته الدول المتقدمة على صادراتها من ا غذية . فقد حظر الفستق الإيراني من الدخول إلى ا سواق ا مريكية واليابانية بسبب النسبة العالية من ا فلاتوكسين فيه . وقد تعرض الفستق المصري أيضاً

للحظر بسبب النسبة العالية من ا فلاتوكسين فيه ، كما تعرضت البطاطا في مصر أيضاً لذات الحظر بسبب العفونة البنية عليها. وفي كلا الحالتين كانت الخسائر الاقتصادية كبيرة .

تعتبر أنظمة مراقبة الغذاء في أغلب دول الشرق ا دنى بعيدة عن المثالية . فالعديد من هذه الدول لا تمتلك بعد تشريعاً شاملاً و ذاتي التضمن يمكن أن يستجيب لمتطلبات اليوم في هذا الحقل . وقد بدأت بعض الدول مع المساعدة التقنية من منظمة ا غذية والزراعة بتحديث تشريعات الغذاء وذلك بوضع مسودة وتشكيل قانون أساسي للغذاء ، ومجموعة أنظمة للغذاء مبنية على أعمال مفوضية منظمة ا غذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لقوانين ا غذية. فقد قامت الإمارات وا ردن حديثاً بتحديث وتعزيز البنية التحتية لمراقبة الغذاء وقدمت النظام القائم على المخاطرة في أنظمة مراقبة الغذاء على كل من شحنات ا غذية المحلية والمستوردة . وتقوم مصر ا ن بمراجعة وتحديث معايير الغذاء لديها بما ينسجم مع قوانين ا غذية .

ويتم ا ن تحديث تشريعات مراقبة الغذاء بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة الصحة العالمية . إذ تتنوع خدمات التفتيش على الغذاء بشكل واسع من بلد خر . ففي معظم البلاد ، تعتبر تسهيلات خدمات التحليل صالحة فقط فيما يخص التحليل الروتيني البسيط ونتيجة لذلك ، فإن خدمات مراقبة الغذاء ضئيلة جداً على ا قل في جوانب معينة . مع تواجد تشريع شامل للغذاء وتفتيش ملائم وخدمات تحليل ، يعتمد نجاح خدمات مراقبة الغذاء في تقديم حماية مناسبة وفعالة للمستهلك كما لخدمات الاستيراد والتصدير على الإدارة الجيدة عموماً ، والقدرة على الإشراف وبرمجة وتوجيه نشاطات مراقبة الغذاء .

وفقاً لذلك ، فإن دول الإقليم بحاجة لتعزيز قدراتها الوطنية سعياً لتحديث البنية التحتية لمراقبة ا غذية خاصة التسهيلات المخبرية لمواجهة التهديدات المنبثقة عن المخاطر والتلوث الكيميائي ، والميكروبي أو ذات ا صول الطبيعية، وبحاجة إلى وضع تشريعات تستجيب لمتطلبات المدونات واتفاقيات منظمة الصحة العالمية المتعلقة ب SPS و TBT بما فيها جودة وسلامة الغذاء، تقديم خدمات تفتيش وأخيراً الإدارة والتطبيق . وعلى أي حال، فإن الاستجابة لهذه الاتفاقيات قد لا يكون بالسهل للعديد من دول الإقليم ن هذا يتطلب موارد بشرية وتقنية ومالية .

5-6 الزراعة العضوية

ظهرت حركة الزراعة العضوية وتطورت بسرعة وبشكل تلقائي تقريباً خلال العقود الماضية من القرن المنصرم ، وذلك كرد فعل لحقيقة أنه و ول مرة في التاريخ ، دمر الجنس البشري قدرة ا رض على الحمل بشكل خطير . وتتقدم هذه الحركة بقوة خاصة في أوروبا . ففي الفترة ما بين العشرينات والثمانينات ، كانت الحركة مقصورة على مجموعة صغيرة من المزارعين ولكنها توسعت بشكل ملحوظ في العقود الماضية كنتيجة لزيادة الوعي الشعبي .

في المقام ا ول ، كانت الزراعة العضوية قطاعاً من الزراعة تطور إلى حد كبير باستقلال عن التأثير الحكومي . وخلال السنوات القليلة الماضية، ازداد اهتمام العامة في مزاولة الزراعة العضوية ومنتجاتها بشكل مستمر كرد على زيادة المشاكل البيئية والصحية (BSE) المرتبطة بأنظمة الزراعة التقليدية . وسيبقى الحافز ا ساسي للناس في المجتمع الغربي على استهلاك المنتجات العضوية هو التأثير البيئي المفترض للزراعة العضوية مقابل التأثير السلبي المعروف للزراعة التقليدية .

قامت العديد من الدول في إقليم الشرق ا دنى بتحرير اقتصادها تحت تأثير ضغط العولمة . وقد أدى ذلك إلى انخفاض في الموازنة العامة ودفع بالحكومات إلى إعادة هيكلة اقتصادها حتى تلك الدول التي تمتلك عائدات نفط خام مرتفعة . لقد تأثر القطاع الزراعي بهذه الحركة بشكل كبير ومنذ ذلك الحين، تسعى السياسات المتعلقة في الشرق ا دنى إلى زيادة الإيراد من التصدير . على الهيئات والمؤسسات العامة أن تخطط لاستراتيجيات تطوير مدفوعة نحو التصدير وتشجع القطاع الخاص على لعب دور أكبر في القطاع الزراعي . وقد أعطى هذا التوجه في بعض دول الإقليم (تونس ومصر) حافزاً لإدخال وتطوير الزراعة العضوية . وعلى أية حال ، فإن بعض المختصين في الإقليم لا يشعرون بأن الزراعة العضوية قادرة على الاستجابة لمخاوف ا من الغذائي . ويدل هذا السلوك على تحفظهم وقد يحد من تحركهم للتغيرات في السياسة لدعم الزراعة العضوية .

رغم أن هناك إمكانية كبير في الإقليم للزراعة العضوية (إذ أن ظروف المناخ الزراعي متنوعة وغالباً ما تستجيب لنمو العديد من المحاصيل، ومازالت الزراعة تقليدية تستخدم وذات مدخلات خارجية ضئيلة ومن السهل تحويلها للاستجابة إلى المتطلبات العضوية وهناك مقاييس محفزة إضافة إلى أن تدريبات البحوث وبنيات التوسع غالباً ما توضع في الموضع الصحيح بالنسبة للزراعة التقليدية ومن ثم يمكن استخدامها للزراعة العضوية) فالعمل هنا يواجه العديد من العوائق . وهذه تتضمن ، نقص إطار العمل التنظيمي ، والبنية التحتية واللوجستيات غير المناسبة، العوز في معرفة كيفية الإنتاج، نقص المعرفة بمتطلبات وتطورات السوق ، ونقص الوعي بالزراعة العضوية عامةً (كحولي 2003) .

5-7 برامج شبكة ا مان وحماية المزارعين

تصبو برامج شبكات ا مان الزراعية إلى تزويد المنتجين با دوات للتقليل من تأثير مخاطر الإنتاج والسوق على دخل المزارع فقد صممت برامج شبكات ا مان لضمان استمرار قابلية عمل المزارع للتطبيق وذلك عبر التقليل من التقلب في دخل المزارع .

يواجه المنتجون اليوم اقتصادا زراعياً مختلفاً بشكل جذري عن ذلك الذي تواجد في السنوات القليلة الماضية . وإضافة إلى ذلك ، فإن التغييرات التي تطرأ على الزراعة مستمرة في

التصعيد محدثة فرصاً وتحديات جديدة . إحدى هذه التحديات الرئيسية هي بيئة تتطلب معرفة وأدوات إدارة مخاطر متقدمة وحديثة .

هناك العديد من أدوات إدارة المخاطر التي يمكن توفرها للمزارعين للتخفي من خطر الانخفاض الذي لا يمكن التنبؤ به في دخل المزارع. وقد طورت الدول المتقدمة بما فيها أمريكا وكندا وأعضاء الاتحاد ا وروبي عبر سنوات حزمة من برامج إدارة المخاطر الشاملة لمساعدة المنتجين في إدارة مخاطرهم بشكل فعال . وعلى أي حال، لا يمكن النظر في استراتيجيات إدارة المخاطر هذه بشكل منعزل . على سبيل المثال ، هناك استراتيجيات خاصة بديلة لإدارة المخاطر يمكن للمنتج أن ينفذها (مثل تقديم العقود والخيارات) ، وهي غير متوفرة للمزارعين في إقليم الشرق ا دنى والتي تحد من التقلب في دخل المزارع إضافة إلى أو نيابته عن برامج شبكات ا مان الممولة من قبل العامة .

إن المحللين و صناع القرارات المتعلقة بسياسة الزراعة في بعض دول الشرق ا دنى ، بما فيها مصر وتركيا وتونس والمغرب قد بدءوا بمناقشة أدوات إدارة المخاطر التي تديرها الحكومة والبرامج المتوفرة حالياً أمام المزارعين في الدول النامية . تهدف هذه البرامج إلى التقليل من تأثير الانخفاض غير المتوقع في الدخل الناجم عن تقلب سعر المحصول ، وارتفاع كلفة المدخلات والخسائر المادية في إنتاج السلع . قد تتضمن حزمة شبكة السلامة : حساب تثبيت الدخل الصافي التأمين على المحصول – برنامج تأمين على عائدات السوق – برامج إدارة مخاطر بتوجيه ذاتي برنامج أونتاريو لكوارث دخل المزارع – برامج بحث وتطوير – وتعويض أضرار ا حياء البرية .

8-5 تأملات حول تحليل السياسات الزراعية فيما بعد مؤتمر كانكون

يعود عدم وجود اتفاقية في كانكون بشكل كبير إلى الخلاف حول الدعم العالي للزراعة والإعانات في الدول الغنية إضافة إلى ما يسمى بقضايا "سنغافورة" (الاستثمار، سياسة التنافس، الشفافية في تدابير الحكومة وتسهيلات التجارة). ذلك أن انهيار المحادثات في كانكون سوف يؤخر إتمام جولة محادثات التجارة الحالية ويضيف مخاوف على السياسات. ومع تأخير المحادثات، ما تزال الدعامات الثلاثة للتجارة الزراعية (الوصول إلى السوق، تنافس التصدير والدعم المحلي) تمثل وتفرض عوائق خطيرة على التجارة . وعلى أي حال، بينما يتوقع أن يتم التفاوض على تخفيض معدلات التعرفة – يتحرك تحليل إجراءات إزالة التعرفة نحو المقدمة . وتزداد أهمية حقوق الملكية الفكرية ووضع العلامات كحقول تحتاج إلى مزيد من البحث . فقد برزت قضايا أخرى تحتاج إلى حل، تتضمن هذه مقاييس الصحة والصحة النباتية استخدام وضع العلامات كعائق تقني للتجارة، الإشارة الإجبارية إلى بلد المنشأ والمفاوضات حول الحفاظ على وضع العلامات الإجباري هداف شرعية محددة مثل إيصال معلومات أساسية متعلقة بالصحة وا من والجودة. تحتاج ا بحاث القادمة إلى تضمن مزيداً من تحرير التجارة على المنتجات المصنعة .

تستخدم ا ن أدوات سليمة ومجربة لتحليل السياسات الاقتصادية في مجال المعالجات التجارية تحليل السياسات الاقتصادية التجريبي السليم في معالجة التجارة وحل النزاعات التجارية ، ولكن يبدو أن هناك حاجة لمزيد من العمل في إقليم الشرق ا دنى فيما يتعلق بتقدير ا دوات الجديدة لتحليل تطبيقات معالجات التجارة . أما بالنسبة لمفاوضات التجارة فهناك حاجة لتعزيز تحليل السياسات الاقتصادية وذلك لتقديم مفهوم عام للتكلفة والفوائد سواق أكثر انفتاحاً ووضع مشاريع لنتائج خيارات واقتراحات معينة، إضافة إلى تقديم تحليل تاريخي فعلي .

فعلى سبيل المثال يجب أن تكون دول الشرق ا دنى المعنية في مفاوضات التجارة جاهزة لتقييم وتبادل المعلومات حول الاقتراحات المقدمة بما فيها تضمينا الزيادة الثانية "للصندوق ا خضر" لضمان أقل حد من تشويه التجارة في حين يؤمن تغطية ملائمة لمقاييس تستجيب هداف اجتماعية هامة مثل الحوار حول المناظر الطبيعية، حماية البيئة – تعزيز إنعاش الحيوانات – الحيوية المستدامة للمناطق القروية وتخفيف الفقر، وتحقيق ا من الغذائي للدول النامية . وإضافة إلى ذلك هناك حاجة لتحليل كامل على مضامين تخفيض التعرفة المقترح والذي يصل إلى 5-0% على عدد من خطوط التعرفة غير المحددة حيث أن هذا التخفيض على التعرفة يتضمن تهديداً كبيراً لصغار المزارعين والتي ستودي بهم إلى خسارة عملهم . وقد يتفاقم الفقر في المناطق الريفية وترتفع الهجرة إلى المدينة. إن تطبيق الدول النامية للصيغة السويسرية والفئة الثالثة للتعرفة تحتاجان إلى تقييم على مستوى الدولة مقابل تطبيق مختلف لنماذج التعرفة (صيغة التخفيض الطولي والقيمة غير المحددة حسب القيمة ، والقيم المحددة (2 دولار أمريكي للكيلو)، والقيم المختلطة (30% أو 2 دولار أمريكي للكيلو، أيما

أعلى) ، والقيم المركبة (30% +2 دولار أمريكي للكيلو) والقيم التقنية والقيم المقيدة والقيم المطبقة) . يحتاج ادعاء تأثير الإجراءات المقترحة أن ينفذ بشكل فردي أو جماعي من قبل وكالات تحليل السياسات المعنية في الشرق ا دنى . وهذا يشكل تحد لمحللي السياسات في الإقليم الذين عليهم أن يزودوا صانعي القرار بالتقييمات المطلوبة على الخيارات المقترحة .

5-9 التعاون الإقليمي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي

يبدو أن هناك حاجة متزايدة للأولويات الإقليمية والتعاون بغرض تنسيق ودعم الجهود الوطنية لتحقيق أهداف ا من الغذائي لتنمية زراعية مستدامة . فهناك حاجة ماسة في الشرق ا دنى للبرامج الإقليمية التي تهدف إلى وضع أساس لتسهيلات التجارة إضافة إلى تكملة الجهود الوطنية . وقد تم الاعتراف بالتعاون الإقليمي وتعزيز التجارة الزراعية داخل الإقليم على أنها من أولويات الدول ويتوقع أن تحظى بمزيد من ا همية في المستقبل القريب .

وعموماً ، فإن النزعة الإقليمية قد أصبحت من أكبر القوى التي تشكل اقتصاد العالم اليوم . ففي عام 1996، نفذت حوالي 53% من التجارة العالمية ضمن تجمعات تجارة إقليمية . ويعتبر الإتحاد ا وروبي أقوى هذه التجمعات تتبعه إقليم شمال أمريكا ، NAFTA . وقد شكلت اتفاقيات تجارة إقليمية أخرى في العالم النامي وأهمها اتفاقية آسيان في آسيا والميركورس في أمريكا اللاتينية .

وقد أثرت العديد من العوامل الهامة بالاهتمام باتفاقية التكامل الإقليمي في إقليم الشرق ا دنى بشكل كبير . أولاً : كانت العديد من دول الإقليم تتبع إصلاحاً اقتصادياً لتخفيف الدور الاقتصادي للقطاع العام، وقد تحولت من استبدال التصدير إلى استراتيجيات تصنيع مؤدية إلى التصدير . ونتيجة لذلك كان هناك فرصة أعظم أمام الإقليم لتوسيع التجارة الداخلية ولاستغلال الفرص الاستثمارية في التكامل والاقتصاديات الكبيرة . وعلاوة على ذلك ، فإن تطبيق حزمة تحرير التجارة المتفق عليها في جولة ا ورغواي ، تستمر في مواجهة إقليم الشرق ا دنى بوصول أقل نفعاً إلى أسواق شركائهم التجاريين ا هم في الإتحاد ا وروبي . وجاءت المبادرة ا وروبية بإتمام جيل جديد من اتفاقيات الشراكة مع دول جنوب المتوسط كجواب على هذا التحدي . وتستلزم اتفاقيات الشراكة هذه خلق منطقة تجارة حرة إقليمية مع الإتحاد ا وروبي بحلول العام 2010 .

يتوقع أن تعزز الاتفاقيات التجارة والتنمية وجذب الاستثمارات ا جنبية المباشرة إلى منطقة جنوب المتوسط . وعلى أي حال ، يقع خطر مثل هذه الاتفاقيات في خلق نماذج للتجارة الثنائية التي تعوق (تحويل التجارة) العلاقات الاقتصادية الإقليمية بين العرب . فإذا لم تتواجد اتفاقيات تجارة حرة بين الدول العربية في جنوب المتوسط ، أي إذا لم يتوصلوا إلى إنشاء منطقة تجارة حرة واحدة ، فسيكون الإتحاد ا وروبي هو المهيمن المشترك . يمكن للمستثمرين ا جانب أن يختاروا الاستثمار في الإتحاد ا وروبي كونه "المركز" ، وذلك بسبب

المنفذ الذي يقدمه إلى كافة الدول العربية ، إذا ما أبقت ا خيرة على عوائق على التجارة داخل الإقليم . لذلك ، فإن التخفيض من تأثير ما يسمى "المركز والشعاع الواصل" يمكن أن يكون سبباً رئيسياً لخلق منطقة تجارة حرة بين الدول العربية كافة .

يمكن أن ينظر إلى اتفاقية تجارة إقليمية واسعة وشاملة على أنها رد أكثر قابلية للتطبيق لجذب الاستثمارات ا جنبية المباشرة وذلك عبر "تأثير سوق كبيرة " واستغلال الفرص التي تطرحها برامج الخصخصة التي تتبعها الدول العربية بشكل منفرد .

هذه التغييرات ، التي تبعت اتفاقية ا ورغواي للزراعة ، يتوقع أن يكون لها تأثيرات واضحة على كل من حجم واتجاه التجارة داخل الإقليم . أولاً : سيصدر التأثير ا ساسي على التجارة داخل الإقليم من عمليات فرض التعرفة ، إذ أن حماية إزالة التعرفة في معظم دول الإقليم تمارس التمييز ضد المنتجات الزراعية التي يمكن أن تزود بشكل تنافسي من دول أخرى في الإقليم . وبالتالي فإن فرض التعرفة على أساس الدولة ا كثر رعاية يضمن ا ثار الإيجابية على التجارة فيما بين الإقليم . وسوف تتجاوز فوائد فرض التعرفة حد التقدم في حجم التجارة الداخلية إذا أنها قد تخدم لتحسين استقرارها كذلك . وثانياً : يجب أن يشجع تخفيض التعرفة على الاستيراد تبادل للسلع واسع على امتداد الإقليم وذلك على أساس الدولة ا كثر رعاية ، رغم انه قد ينجم عنه آثاراً سلبية على التبادل فيما بين التجمعات الاقتصادية المتواجدة في الإقليم(اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية) وذلك بسبب تآكل هوامش الامتيازات فيما بين هذه التجمعات . ويمكن لاتفاقيات التكامل الإقليمية في الشرق ا دنى أن تستغل هذه الهوة الكبيرة الحالية بين التعرفات المطبقة والمقيدة في العديد من دول الشرق ا دنى .

أما اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ا خرى مثل اتفاقية (الصحة والصحة النباتية، العوائق الفنية للتجارة، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) فتقدم فرصة كبيرة لدول الشرق ا دنى لتنسيق معاييرها وأنظمتها والتي يجب أن تقدم بيئة توصل إلى ترويج التجارة فيما بين الإقليم . وفعلاً فإن المؤثر ا برز لجولة ا ورغواي سينجم عن قواعدها في التدبير والتقدم العام في ضبط السياسة .

يبدو أن المشهد الواسع يوحي بأن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستخلق تطورات محدودة ولكنها إيجابية في التجارة الزراعية الإقليمية . إن ضخامة الفوائد المتزايدة يعتمد إلى حد كبير على الطريقة التي يُطبّق فيها كل بلد التزاماته اتجاه جولة ا ورغواي وعلى مستوى التعاون والتنسيق بين المجموعات الإقليمية الموجودة .

5-10 تحديث الاستراتيجيات القومية للتنمية الزراعية المستدامة

في دعم لكل السياسة المذكورة أعلاه وللاهتمامات المؤسسية ، اعتبر المجتمع الدولي تخفيض الفقر والجوع كهدف أساسي لسياسة التنمية في ا لفية الجديدة . إن الالتزامات بتحقيق أهداف

التنمية للألفية تشكل هيكلاً من النشاطات وا فعال التطويرية والمعايير لقياس عملية التنمية . إن البلدان في طريقها ا ن لصياغة استراتيجيات وسياسات من أجل إنجاز الالتزامات التي تنص عليها أهداف التنمية للألفية .

إن الحد من الجوع والقلق بشأن الغذاء هو جزء أساسي من جدول أعمال التطور العالمي، كما أُعلن في اتفاقية روما في قمة الغذاء العالمي . في عام 1996 وجرى التأكيد عليها مرة أخرى من قبل المشاركين في قمة الغذاء العالمي : بعد خمس سنوات (WFS:fyl) . إن إعلان ا لفية يعكس هدف القمة في جعل الحد من الجوع والفقر الشديد هدفاً تنموياً طاغياً للألفية .

تحتاج العديد من البلدان في الإقليم إلى جعل تطبيق وإصلاح السياسات من أولويات استراتيجيتها الوطنية آخذين بعين الاعتبار التطورات المحلية والإقليمية والعالمية ، بالإضافة إلى التزامات الحكومات في المجتمع الدولي .

بدأ العديد من البلدان في الإقليم بتطبيق إصلاحات في سياساتها، وبرامج تعديل هيكلية في بداية الثمانينات . وقد قامت بلدان في الإقليم مثل مصر وتركيا ولبنان وإيران والمغرب وباكستان وسورية والسودان بتخفيض الإعانة الظاهرة للغذاء . وسياسة الإصلاح هذه تؤثر في كل من توفر الغذاء والحصول عليه بطرق مختلفة . فتكاليف التغيير الجذري المتضمن في برامج التعديل الهيكلية والذي يعتبر أساسياً لزيادة إنتاج الغذاء يمكن أن تهدد الرفاه القصير ا مد للفقراء. وعلى أي حال ، فإن التقييم ا ولى للإصلاحات الزراعية في مصر والمغرب وتونس في النصف الثاني من الثمانينات يشير إلى أن هذه الإصلاحات قد ساعدت على زيادة إجمالي الناتج الزراعي ليصل إلى مستويات قياسية في أوائل التسعينات .

ولكن فقد لا تكون هذه النتيجة هي ذاتها في كافة الدول التي تتبنى الإصلاح . فقد يكون لارتفاع أسعار الزراعة آثاراً محدودة على الإنتاج الزراعي في ا مد القصير والمتوسط إذ أن المزارعين غير قادرين على زيادة إنتاجهم بسرعة ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الافتقار إلى الخيارات التقنية وإلى التشديد الذي يواجهونه في الحصول على مدخلات حديثة . وإضافة إلى ذلك قد يكون لارتفاع أسعار المدخلات آثاراً سلبية على الإنتاج. ورغم ذلك، فإن إصلاحات سياسة الاقتصاد الكلي مع مصاعبها الملازمة قصيرة ا مد، قد تؤدي على المدى الطويل إلى نظام اجتماعي اقتصادي صحي إذا ما طبقت بشكل صحيح. إن التخفيف من المحددات غير السعرية مثل البنية التحتية الريفية المحدودة ، والائتمان غير المناسب والافتقار للوصول إلى ا سواق، هي أيضاً أساسية لإحداث زيادات هامة على الإنتاج .

يبدو أن هناك حاجة ماسة لمراجعة إطار العمل الوطني الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة لتغطية الاهتمامات والقضايا المذكورة أعلاه على ا قل . على حكومات الإقليم أن تكون مهيأة بالقدرات التقنية والمؤسسية الملائمة للتعامل مع هذه القضايا ضمن استراتيجية شاملة من غذائي مستدام وتنمية زراعية . وتحاول منظمة ا غذية والزراعة أن تدعم الجهود الوطنية في هذا الخصوص .

6- ملاحظات ختامية

رغم أن دول إقليم الشرق ا دنى قد حققت تقدماً في إصلاح اقتصادها وخلق بيئة أكثر صلاحاً للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنها ما تزال تواجه عدة تحديات لتحقيق أهداف في التنمية الزراعية والريفية المستدامة . فمن خلال الوصف والتحليل السابقين، يمكن أن نستخلص أن العديد من دول الشرق ا دنى ما تزال تواجه الحاجة إلى قدرة مؤسسية وتقنية مناسبة للاستجابة إلى متطلبات صياغة وتحليل وتكييف ومراقبة سياسات التنمية الزراعية والريفية ضمن سياق البيئة الدولية والمحلية المتغيرة . وعلى أي حال ، تختلف هذه الاحتياجات من دولة خرى تبعاً لظروفها الخاصة وتاريخها الحديث .

فعلى الرغم من ندرة الموارد ا رضية والمائية ، والتحديات المؤسسية والسياسة المتواجدة ، إلا أن العديد من دول الإقليم لديها عدد من السقوف التفضيلية التي تحتاج إلى معالجة بشكل أفضل في تأسيس التنافسية وتحسين الجهود لمكافحة انعدام ا من الغذائي والفقر . وهذا يتطلب قدرات مؤسسية وتقنية مناسبة لوضع ا ولويات ضمن خيارات سياسة مفصلة وواضحة كجزء من إطار العمل الاستراتيجي للتنمية الزراعية المستدامة وا من الغذائي على المستوى الوطني والعائلي .

يواجه محللو السياسة في الإقليم تحديات تتعلق بتحديث معارفهم وقدراتهم وذلك لتقديم تحاليل معقولة في الوقت المناسب حول القضايا المذكورة أعلاه . وفي مثل هذه التحليلات ، يجب ا خذ بعين الاعتبار النماذج الحديثة والمعرفة المعاصرة في إطار المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي . وعلى الحكومات أن تبذل المزيد من الجهود لتحديث استراتيجياتها الوطنية وتنسيقها مع الجهود والبرامج الإقليمية المعنية با من الغذائي ، يوجد في الإقليم العديد من القضايا السياسية والمؤسسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار ، تشمل هذه القضايا استخدام وإدارة الموارد البشرية – الاستدامة وقضايا البيئة – تحرير التجارة – المزايا التفضيلية وتنافسية الزراعة – الاستثمار في الزراعة – تغيير دور الدولة – تحسين منظمات القرويين – تحسين البناء التنظيمي لتحليل السياسات – مؤسسات السوق والتسويق – حقوق الملكية – تحسين الموجهات المؤيده للفقراء للخدمات المالية المقدمة للريف – وضع أولويات لتنفيذ وإتمام السياسات الإصلاحية – الحصول على تقنيات وقواعد معلومات جديدة – الإدارة واللامركزية – تأسيس أطرعمل استراتيجية بما فيها استراتيجيات منفتحة لتشجيع التصدير والترويج للتجارة الزراعية فيما بين دول الإقليم وتقديم تسهيلات للتجارة، سلامة ا غذية – الزراعة العضوية – برامج شبكات ا من الزراعية وانعكاسات ما بعد اتفاقية كانكون على التنمية الزراعية عموماً وعلى تحليل سياسة الزراعة خصوصاً.

تعمل منظمة ا غذية والزراعة وغيرها من الشركاء في التنمية عن كثب مع دول الإقليم على تحديد الاحتياجات وتطوير القدرات التقنية والمؤسسية للحكومات وغيرها من الشركاء في حقل تحليل السياسات الزراعية .

إن مقارنة تجربة كل دولة في الإقليم والدروس المستقاة منها سوف تساعد كل دولة للاستفادة من خبرة ا خرى وتأسيس صلات داخل الإقليم فيما بين المؤسسات التي ستقدم خدمات مشابه إلى حكوماتها وبلادها الخاصة وتحسين إمكانية المجتمع الدولي المانح على مساعدتها عند الطلب للاستجابة إلى المتطلبات الناشئة عن التكيف والتقدم .

المراجع

1. Dahlman Carl (2002): Technology, development, and the role of the World Bank, Working paper for Human Capital Development and Operation Policy (http://www.worldbank.org/html/extdr/hnp/hddflash/workp/wp_00053.html).

2. Datt, Gaurav and Martin Ravallion. 1998. "Why Have Some Indian States Done Better than Others at Reducing Rural Poverty?" *Economica* 65: 17-38.

3. David Gibbon, John Dixon and Aidan Gulliver edits (2001): Farming Systems and Poverty: improving farmers' livelihoods in a changing world.: Malcolm Hall ISBN 92-5-104627-1

4. El Ghonemy, M. Riad, 1993, Land, Food and Rural Development in North Africa. London. IT and West view Press.

5. FAO. 2002. Regional Workshop on Irrigation Advisory and Training Services in the Near East. Regional Office for the Near East. Cairo, Egypt.

6. FAO. 2002. The State of Food and Agriculture- Agriculture and Global Public Goods- Ten Year after the Earth Summit. Rome, Italy.

7. IFAD 2002. IFAD Strategy for Rural Poverty Reduction in Near East and North Africa (http://www.ifad.org/operations/regional/2002/pn/pn.htm)

8. Intergovernmental Panel on Climate Change. 2001. Special report on the regional impacts of climate change: an assessment of vulnerability. Geneva.

9. KAHOULI,, H. (2003) " Organic farming in NENA Region: challenges and opportunities"

10. CUREMISII2, Cairo, Egypt. Mellor, J (2000): Faster More Equitable Growth: The Relation Between Growth in Agriculture and Poverty Reduction, CAER II Discussion Paper No. 70. Harvard Institute for International Development

11. N. Chbouki. 1992 Spatio-temporal characteristics of drought as inferred from tree-ring data in Morocco. University of Arizona. (Ph.D. thesis); and C.W. Stockton. 1988. Current research progress toward understanding drought. In Drought, water management and food production, Proceedings, International conference, Agadir, Morocco, 21-24 November 1985.

10. NERC 26 (2002): Trade policies, intra-regional trade and opportunities for sustainable agricultural development, the 26th FAO regional Conference for the Near East, Tehran, Islamic Republic of Iran, 9 - 13 March 2002.

11. NERC 26 (2002): Biotechnology for Agriculture, Forestry and Fisheries in the Near East Region, the 26th FAO Regional Conference for the Near East, Tehran, Islamic Republic of Iran, 9 - 13 March 2002.

12. RNEP (2003) "National Strategies and Regional Programmes for Food Security within the Context of Economic Integration in the Near East" a paper presented at the High-Level Technical Workshop "Regional Programmes for Food Security in the Near East: Towards Sustainable Food Security and Poverty Alleviation" Jeddah, 8-9 October 2003.

الملحقات

الملحق 1

مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي المحلي والناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد في دول الشرق ا دنى (2001)

الدولة	الفرد الواحد	الزراعة	الزراعة	الإجمالي
	$	%	مليار دولار	مليار دولار
أفغانستان	NA	NA	NA	NA
الجزائر	1780	9.8	5.4	54.9
البحرين	12117	1.0	0.1	7.9
قبرص	11519	4.6	0.4	9.1
جيبوتي	932	3.5	0.0	0.6
مصر	1426	17.0	16.7	98.5
جمهورية إيران الإسلامية	1599	19.0	21.7	114.1
العراق	NA	NA	NA	NA
ا ردن	1742	3.7	0.3	8.8
كازاخستان	1379	9.0	2.0	22.2
الكويت	16641	0.3	0.1	32.8
كيرجستان	301	37.3	0.6	1.5
لبنان	4696	12.0	2.0	16.7
الجماهيرية العربية الليبية	7581	9.0	3.7	41.0
مالطا	9184	2.8	0.1	3.6
موريتانيا	364	20.9	0.2	1.0
المغرب	1114	15.8	5.4	33.9
عمان	7590	3.0	0.6	19.9
باكستان	404	24.0	14.1	58.6
قطر	28174	0.4	0.1	16.2
السعودية	8869	5.2	9.7	186.5
الصومال	NA	NA	NA	NA
السودان	393	38.9	4.9	12.5
الجمهورية العربية السورية	1174	27.0	5.3	19.5
طاجكستان	179	29.4	0.3	1.1
تونس	2092	11.6	2.3	20.0
تركيا	2147	12.9	18.7	145.2
تركمنستان	1241	28.8	1.7	6.0
الإمارات	19970	3.5	1.9	53.0
أوزباكستان	451	34.0	3.9	11.4
اليمن	478	15.4	1.4	9.1
المجموع الإجمالي	**1685**	**8.5**	**85.5**	**1005.6**

الملحق 2

إجمالي السكان الزراعيين والريفيين والمدنيين (000) لدول إقليم الشرق ا دنى

(تقديرات العام 2001)

	الإجمالي الفعال اقتصاديا وزراعياً	الإجمالي الفعال اقتصاديا	غير الزراعيين	السكان الزراعيين	مدني	ريفي	الإجمالي
أفغانستان	6,099	9,153	7,498	14,976	5,063	17,411	22,474
الجزائر	2,613	10,857	23,534	7,307	17,807	13,034	30,841
البحرين	3	307	645	7	603	49	652
قبرص	32	390	725	65	554	236	790
جيبوتي	248	315	139	505	542	102	644
مصر	8,665	26,566	44,275	24,805	29,479	39,601	69,080
إيران	6,515	25,062	52,904	18,465	46,236	25,133	71,369
العراق	633	6,568	21,312	2,272	15,894	7,690	23,584
ا ردن	180	1,624	4,490	561	3,976	1,075	5,051
كازاخستان	1,386	8,012	12,985	3,110	8,985	7,110	16,095
كويت	9	845	1,950	21	1,894	77	1,971
كيرجستان	557	2,220	3,735	1,251	1,702	3,284	4,986
لبنان	45	1,295	3,433	123	3,203	353	3,556
الجماهيرية العربية الليبية	103	1,846	5,105	303	4,757	651	5,408
مالطا	2	149	386	6	357	35	392
موريتانيا	638	1,213	1,303	1,444	1,621	1,126	2,747
المغرب	4,271	12,093	19,553	10,877	17,085	13,345	30,430
عمان	262	749	1,705	917	2,002	620	2,622
باكستان	25,033	53,737	71,941	73,030	48,397	96,574	144,971
قطر	4	317	568	7	534	41	575
السعودية	581	6,338	19,100	1,928	18,229	2,799	21,028
الصومال	2,762	3,906	2,682	6,475	2,564	6,593	9,157
السودان	7,554	12,557	12,673	19,136	11,792	20,017	31,809
الجمهورية العربية السورية	1,468	5,375	12,075	4,535	8,602	8,008	16,610
طاجكستان	817	2,467	4,104	2,031	1,698	4,437	6,135
تونس	949	3,913	7,243	2,319	6,330	3,232	9,562
تركيا	14,485	31,851	47,267	20,365	44,686	22,946	67,632
تركمنستان	696	2,111	3,241	1,594	2,170	2,665	4,835
الإمارات	65	1,386	2,529	125	2,315	339	2,654
أوزباكستان	2,991	11,086	18,443	6,814	9,222	16,035	25,257
اليمن	2,867	5,746	9,578	9,536	4,775	14,339	19,114
دول الـــ AGG	**92,533**	**250,054**	**417,121**	**234,910**	**323,074**	**328,957**	**652,031**

المصدر : Http://devdata.worldbank.org

الملحق 3

قيمة إجمالي التجارة الزراعية في إقليم الشرق ا دنى للعام 2001

(ألف دولار أمريكي)

الدولة	التجارة الزراعية		إجمالي التجارة	
	التصدير	الاستيراد	التصدير	الاستيراد
	26,834	2,610,717	20,000,000	11,529,800
الجزائر	25,280	517,078	5,545,600	4,263,500
البحرين	401,286	646,088	975,912	3,929,600
قبرص	3,166	114,587	25,000	170,000
جيبوتي	628,459	3,222,034	5,600,000	12,756,000
مصر	969,755	2,461,185	23,716,000	18,138,000
إيران	9,231	1,596,050	11,087,000	4,748,000
العراق	316,118	841,832	2,293,650	4,831,360
ا ردن	441,100	504,897	8,646,900	6,363,000
كازاخستان	40,912	1,132,023	16,141,700	7,733,880
الكويت	86,184	61,227	476,100	467,200
كيرجستان	169,126	1,213,880	889,300	7,291,070
لبنان	31,204	790,104	8,376,830	4,131,620
ليبيا	39,580	233,057	1,956,600	2,722,050
مالطا	34,149	159,256	360,600	395,700
موريتانيا	702,898	1,669,118	7,122,000	10,961,000
المغرب	615,645	1,286,763	11,070,800	5,796,180
عمان	1,019,891	1,519,426	9,238,000	10,192,000
باكستان	5,406	418,768	10,869,100	3,385,130
قطر	439,491	4,656,803	68,063,000	31,223,000
السعودية	65,675	55,458	140,000	324,000
الصومال	323,527	347,992	1,688,700	1,585,500
السودان	1,368,540	1,303,499	4,699,780	4,033,010
سورية	90,588	111,190	651,600	687,500
طاجكستان	453,598	845,591	6,609,000	9,552,000
تونس	4,093,661	2,421,377	31,334,200	41,399,100
تركيا	101,424	140,723	2,632,000	2,097,000
تركمنستان	862,438	2,445,285	84,000,000	50,400,000
الإمارات	945,643	296,216	3,264,900	3,136,900
أوزباكستان	87,450	857,236	3,199,900	2,298,900
اليمن	14,398,258	34,479,461	350,674,172	266,542,000

الملحق 4

إجمالي استخدام المناطق وا راضي في دول إقليم الشرق ا دنى في 2001

(000 هكتار)

	ا راضي المنزرعة والمحاصيل الدائمة	المناطق الزراعية	المراعي الدائمة	إجمالي الإقليم
أفغانستان	8,054	38,054	30,000	65,209
الجزائر	8,252	40,052	31,800	238,174
البحرين	6	10	4	71
قبرص	113	117	4	925
جيبوتي	1	1,301	1,300	2,320
مصر	3,338	3,338		100,145
إيران	16,548	60,548	44,000	164,820
العراق	6,090	10,090	4,000	43,832
ا ردن	400	1,142	742	8,921
كازاخستان	21,671	206,769	185,098	272,490
الكويت	15	151	136	1,782
كيرجستان	1,467	10,758	9,291	19,990
لبنان	313	329	16	1,040
ليبيا	2,150	15,450	13,300	175,954
مالطا	10	10		32
موريتانيا	500	39,750	39,250	102,552
المغرب	9,720	30,720	21,000	44,655
عمان	81	1,081	1,000	30,950
باكستان	22,160	27,160	5,000	79,610
قطر	21	71	50	1,100
السعودية	3,794	173,794	170,000	214,969
الصومال	1,071	44,071	43,000	63,766
السودان	16,653	133,833	117,180	250,581
سورية	5,450	13,723	8,273	18,518
طاجكستان	1,060	4,560	3,500	14,310
تونس	4,909	8,999	4,090	16,361
تركيا	26,355	38,733	12,378	77,482
تركمنستان	1,815	32,515	30,700	48,810
الإمارات	238	543	305	8,360
أوزباكستان	4,830	27,630	22,800	44,740
اليمن	1,595	17,660	16,065	52,797
دول الـAGG	168,680	982,962	814,282	2,165,266

المصدر : Http://devdata.worldbank.org

الموارد المائية بالشرق ا دنى

الدولة	المساحة (1999)	السكان (2000)	متوسط الأمطار	الموارد الداخلية السطحية	الموارد الداخلية الجوفية	الموارد الداخلية متداخلة	الموارد الداخلية (المجموع)	الموارد الخارجية الطبيعية	الموارد الخارجية الحقيقية	الموارد الكلية الطبيعية	الموارد الكلية الحقيقية	نسبة الاعتمادية	الموارد المائية الداخلية للفرد	الموارد الكلية الحقيقة للفرد
	كم2	1000 نسمة	كم3/سنة	كم3/سنة	كم3/سنة	كم3/سنة	كم3/سنة	كم3/سنة	كم3/سنة	كم3/سنة	كم3/سنة	%	م3/فرد/سنة	م3/فرد/سنة
أفغانستان	652 090	21 765	213.4	-	-	-	55.0	10.0	10.0	65.0	65.0	15.4	2 527	2 986
الجزائر	2 381 740	30 291	211.5	13.2	1.7	1.0	13.9	0.4	0.4	14.3	14.3	2.9	459	473
أذربيجان	86 600	8 041	38.7	6.0	6.5	4.4	8.1	22.2	22.2	30.3	30.3	73.2	1 009	3 765
البحرين	690	640	0.1	0.004	0.0	0.0	0.004	0.11	0.11	0.12	0.1	96.6	6	181
قبرص	9 250	784	4.6	0.6	0.4	0.2	0.8	0.0	0.0	0.8	0.8	0.0	995	995
جيبوتي	23 200	632	5.1	0.3	0.0	0.0	0.3	0.0	0.0	0.3	0.3	0.0	475	475
مصر	1 001 450	67 884	51.4	0.5	1.3	0.0	1.8	85.0	56.5	86.8	58.3	96.9	27	859
ايران	1 633 190	70 330	372.4	97.3	49.3	18.1	128.5	9.0	9.0	137.5	137.5	6.6	1 827	1 955
العراق	438 320	22 946	94.7	34.0	1.2	0.0	35.2	61.2	40.2	96.4	75.4	53.3	1 534	3 287
الأردن	89 210	4 913	9.9	0.4	0.5	0.2	0.7	0.2	0.2	0.9	0.9	22.7	138	179
الكويت	17 820	1 914	2.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.02	0.02	0.02	0.02	100.0	0	10
كازاخستان	2 724 900	16 172	680.4	69.3	6.1	0.0	75.4	34.2	34.2	109.6	109.6	31.2	4 664	6 778
كيرجستان	199 900	4 921	106.5	44.1	13.6	11.2	46.5	0.0	-25.9	46.5	20.6	0.0	9 439	4 182
لبنان	10 400	3 496	6.9	4.1	3.2	2.5	4.8	0.04	-0.4	4.8	4.4	0.8	1 373	1 261
ليبيا	1 759 540	5 290	98.5	0.2	0.5	0.1	0.6	0.0	0.0	0.6	0.6	0.0	113	113
مالطا	320	390	0.2	0.0	0.05	0.0	0.05	0.0	0.0	0.05	0.1	0.0	129	129
موريتانيا	1 025 520	2 665	94.7	0.1	0.3	0.0	0.4	11.0	11.0	11.4	11.4	96.5	150	4 278
المغرب	446 550	29 878	154.7	22.0	10.0	3.0	29.0	0.0	0.0	29.0	29.0	0.0	971	971
عمان	212 460	2 538	26.6	0.9	1.0	0.9	1.0	0.0	0.0	1.0	1.0	0.0	388	388
باكستان	796 100	141 256	393.3	47.4	55.0	50.0	52.4	181.4	170.3	233.8	222.7	76.5	371	1 576
قطر	11 000	565	0.8	0.001	0.050	0.000	0.051	0.002	0.002	0.1	0.1	3.8	90	94
السعودية	2 149 690	20 346	126.8	2.2	2.2	2.0	2.4	0.0	0.0	2.4	2.4	0.0	118	118
الصومال	637 660	8 778	180.1	5.7	3.3	3.0	6.0	7.5	7.5	13.5	13.5	55.6	684	1 538
السودان	2 505 810	31 095	1 043.7	28.0	7.0	5.0	30.0	119.0	34.5	149.0	64.5	76.9	965	2 074
سوريا	185 180	16 189	46.7	4.8	4.2	2.0	7.0	39.1	19.3	46.1	26.3	80.3	432	1 622
طاجكستان	143 100	6 087	98.9	63.3	6.0	3.0	66.3	33.4	-50.3	99.7	16.0	16.7	10892	2 625
تونس	163 610	9 459	33.9	3.1	1.5	0.4	4.2	0.4	0.4	4.6	4.6	9.0	439	482
تركيا	774 820	66 668	459.5	186.0	69.0	28.0	227.0	4.7	2.3	231.7	229.3	1.0	3 405	3 439
تركمنستان	488 100	4 737	78.7	1.0	0.4	0.0	1.4	59.5	23.4	60.9	24.7	97.1	287	5 218
الامارات	83 600	2 606	6.5	0.2	0.1	0.1	0.2	0.0	0.0	0.2	0.2	0.0	58	58
اليمن	527 970	18 349	88.3	4.0	1.5	1.4	4.1	0.0	0.0	4.1	4.1	0.0	223	223

الملحق 6
مقارنة لإنتاجية بعض المحاصيل المنتقاة في إقليم الشرق ا دنى مع الدول المتقدمة والنامية ومعدل العالم (1998–2002)
(طن متري/هكتار)

1998	1999	2000	2001	2002	
					القمح
2.70	2.76	2.72	2.75	2.72	العالم
2.76	2.81	2.74	2.82	2.72	الدول المتقدمة
2.62	2.70	2.70	2.67	2.72	الدول النامية
1.82	1.83	1.82	1.94	1.96	الشرق ا دنى
					ا رز، ا رز غير المقشور
3.82	3.99	3.92	3.95	3.92	العالم
6.03	6.16	6.27	6.62	6.55	الدول المتقدمة
3.76	3.93	3.85	3.88	3.84	الدول النامية.
3.81	3.96	4.04	3.92	3.97	الشرق ا دنى
					ذرة شامية أو صفراء
4.43	4.38	4.28	4.42	4.34	العالم
7.02	7.14	6.95	7.24	6.98	الدول المتقدمة
3.08	2.99	2.85	3.01	3.01	الدول النامية
3.54	3.58	3.76	3.81	3.90	الشرق ا دنى
					البطاطا
15.97	15.30	16.39	15.86	16.13	العالم
16.72	16.49	18.01	17.10	17.36	الدول المتقدمة
15.03	13.94	14.63	14.54	14.85	الدول النامية
17.67	19.24	18.88	19.19	19.37	الشرق ا دنى
					البرتقال
16.76	16.90	18.13	17.24	17.56	العالم
25.80	22.20	26.63	25.80	26.43	الدول المتقدمة
14.54	15.60	15.96	15.03	15.32	الدول النامية
14.20	14.41	14.27	14.86	14.53	الشرق ا دنى
					العنب
7.85	8.34	8.65	8.29	8.24	العالم
7.33	7.92	8.25	7.78	7.64	الدول المتقدمة
9.22	9.43	9.68	9.52	9.68	الدول النامية
7.14	6.89	7.41	7.06	7.32	الشرق ا دنى
					الشمندر
38.81	39.53	41.00	38.33	40.80	العالم
39.23	40.24	41.71	39.30	42.69	الدول المتقدمة
37.18	36.22	37.86	34.19	33.44	الدول النامية
39.95	37.95	40.56	35.60	32.95	الشرق ا دنى
					سكر القصب
64.66	65.65	64.16	64.68	65.80	العالم
85.06	81.88	81.42	72.77	75.03	الدول المتقدمة
63.39	64.62	63.05	64.17	65.21	الدول النامية
58.82	56.32	56.35	56.53	58.54	الشرق ا دنى

المصدر :FAOSTAT 2002

2-5 تطور تحليل السياسات الغذائية والزراعية : استعراض المتطلبات المؤسسية والمنهجيات

لوكا سالفاتيشي[10]
ماريا غراسيا كويتي[11]

	القسم ا ول – البحوث والسياسات : الروابط والتبعية – لوكا سالفاتيشي	
	ملخص	**67**
1-	**مقدمة**	**68**
2-	**أبحاث العلوم الاجتماعية في مجال الزراعة ذات العلاقة بالسياسات**	**70**
	تحليل السياسات : بعض المفاهيم العامة	**70**
	المنهجيات البديلة لتفسير عملية تحليل السياسات الغذائية والزراعية	**73**
	الطرق التحليلية لقياس عوائد أبحاث السياسات	**76**
3-	**تحليل السياسات : الحوافز وا داء**	**78**
	نتائج تحليل السياسات كجزء من البضائع العامة أو الخاصة	**78**
	استخدام تحليل السياسات	**83**
	الإشراف وطريقة عمل مؤسسات تحليل السياسات	**85**
	الوصل بين السياسات وا بحاث	**88**
	تقييم ا بحاث وتقييم ا داء	**93**
	النتائج	**98**
	القسم الثاني : تطوير المهارات في مجال تحليل السياسات : ماريا غراسيا كويتي	**101**
1-	**القضايا والمفاهيم ا ساسية : التدريب بناء وتطوير المقدرات**	**101**
2-	**مهام و مجالات تحليل سياسات الغذاء والزراعة**	**102**
	المهام	**102**
	مجالات السياسات الغذائية والزراعة	**104**
3-	**احتياجات ومجال التعاون الإقليمي والدولي في تطوير إمكانات تحليل السياسات**	**105**
	الحاجة : الاعتبارات العامة	**105**
	على المستوى المحلي ومن خلال التعاون الإقليمي والدولي	**105**
4-	**تجارب بناء مقدرات ومنهجيات مختارة**	**107**
	النتائج والتساؤلات المتوقعة لبدء النقاش	**119**
	المراجع	**121**
	المرفق 1	**123**
	المرفق 2	**126**

[10]– قسم العلوم الاقتصادية والاجتماعية – جامعة ديلغي ستودي – موليسه .

[11]– مسؤولة دعم السياسات الزراعية رفيعة المستوى – قسم مساعدة السياسات – منظمة ا غذية والزراعة – روما

ملخص

الفهم المشترك لتحليل السياسات وتطوير المقدرات

تسعى هذه الورقة إلى التوصل إلى فهم مشترك لما يعنيه تعبير تحليل السياسات وذلك من خلال طرح الإطار العام للتخطيط وتقييم انعكاساته من حيث تأثيره على عملية صنع السياسات وتقديم فهم مشترك حول تطوير المهارات في مجال تحليل السياسات الغذائية والزراعية . وتستعرض الورقة ا دبيات المتوفرة وتجارب منطقة الشرق ا دنى وكذلك التجارب من خلال الإجابات على الاستبيان الذي تم توزيعه على المشاركين في ورشة العمل من خلال استبيان تم توزيعه عليهم (المرفق 2) وكذلك من التجربة العالمية .

الرابط بين ا بحاث والسياسات العامة

بالرغم من عدم وجود علاقة بسيطة بين *التحليل والقرار* ، فحسب مايراه العديد من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية فإن التأثير على صانعي القرار يشكل نتيجة مقصودة أو متوقعة من أبحاثهم. وهناك الكثير من ا دبيات المتاحة التي تعالج طبيعة العمليات المتعلقة بالسياسات وحول ما إذا كانت ا بحاث تقدم المعلومات حول السياسات العامة . وقد تم الإطلاع على ا دبيات الرئيسية المتعلقة باستخدام المعرفة في عملية صنع القرار و كذلك ا طر التي تفسر كيفية حدوث تغيرات السياسات . ويبدو أن للمفاهيم المختلفة لعملية صنع السياسات انعكاسات مختلفة على مدى قدرة ا بحاث على التأثير على السياسات وعلى كيفية تصميم ا بحاث لتتمكن من التأثير على تلك السياسات . وعلاوةً على ذلك فإن لكل من هذه المفاهيم انعكاسات مختلفة على من يشار إليهم بصانعي القرار في المجتمع و / أو من يجب أن يتم توجيه ا بحاث إليهم . فعلى سبيل المثال توجه بعض الانتقادات للنظرة التقليدية "لوظيفة الإيحاء" التي تقوم بها ا بحاث وذلك من قبل من يتساءلون ما إذا كانت المؤسسات البحثية تؤثر بشكل فعلي على السياسات أو ما إذا كانت ا بحاث تستخدم فقط من أجل التبرير .

القضايا المطروحة للمناقشة

وبالاستفادة من ا دبيات المتاحة تناقش هذه الورقة بشكل مطول كيف و لمن يمكن تقديم تحليل السياسات . و. وفي هذا المنظور فتتعلق القضايا المتعلقة بتحليل السياسات وتقديمها بما يلي :

- الهيكل الجماعي للمنظمات التي يمكنها المشاركة في تحليل السياسات الزراعية والغذائية (بشكل أولي على ا قل) : هل هناك موارد مالية وبشرية غير موجهة ؟
- مصدر الموارد اللازمة للتحليل : هل هناك فرص للتمويل الخاص ؟
- الدعم المؤسسي : ماهي أكثر ا شكال فعالية لتقديمه ؟
- "واقع" مؤسسات تحليل السياسات : ما هي درجة الاستقلالية والاستقلالية المالية التي يجب أن تحظى بها ؟
- التنظيم والإدارة : كيف يمكن توظيف الكادر المؤهل (والاحتفاظ به) ؟
- قنوات الاتصال بين محللي السياسات وصانعيها : ماهي الاستراتيجيات ا كثر فعالية من أجل الربط بين السياسات وا بحاث ؟

- المتابعة والتقييم : ماهي ا ليات التي يمكن أن تحقق فائدة ا بحاث وجدوى استخدام الموارد العامة ؟

تطوير المقدرات

وبينما تركز الكثير من المناقشات (وكذلك ا دبيات) على عموميات التغيير المؤسسي فيتضمن القسم الثاني من هذه الورقة استكشافاً للتجارب الفعلية في مجال *تطوير المقدرات في مجال تحليل السياسات* .

يستعرض القسم الثاني القضايا المفاهيمية حول وظائف تحليل السياسات ويمثل حالات مختارة من مختلف المنهجيات في تطوير المقدرات في مؤسسات القطاع العام . وتتراوح مثل هذه المنهجيات بين البناء المؤسسي بهدف تعزيز أو إنشاء وحدات خاصة أو مؤسسات تحمل مهام تحليل السياسات إلى بناء المقدرات ذات التوجهات الخاصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي . وتشير المنهجيات التي تم استعراضها والاستبيانات التي تم تنفيذها إلى النتائج ا ولية القائلة بأن بناء المؤسسات وتطوير المهارات يقتضي عادةً بذل جهود حثيثة وطويلة المدى واهتماماً بفعالية كفاءة تشغيل الوحدات والمؤسسات المعنية بمهام تحليل السياسات . كما أنها تشير إلى أهمية الروابط بين مؤسسات القطاع العام والمؤسسات ا كاديمية / البحثية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وكذلك إنشاء شبكات عمل بين المؤسسات البحثية . وأخيراً يستكشف القسم الثاني ويستعرض مدى الرغبة بتنفيذ فعاليات تطوير المهارات الإقليمية والدولية في مجالات السياسات ذات العلاقة بمختلف الدول أو مجالات السياسات ذات الطبيعة الإقليمية .

القسم ا ول – ا بحاث والسياسات : الروابط والتبعية – لوكا سالفاتيشي

1- مقدمة

تغير دور الدولة

تعرض دور الدولة في الكثير من الدول النامية للتغير خلال السنوات الخمسة عشر الماضية . هناك العديد من العوامل التي أثرت على وضع الدولة ويبدو أنه من الجدير بالذكر الإشارة إلى أمرين : التكامل الإقليمي و مسألة السيادة – والانتقال إلى اقتصاد السوق والقوة المتزايدة لشركات القطاع الخاص وا فراد . يتزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات والقوانين وا سواق والموارد بالإضافة إلى المهارات الإدارية للمزارعين . تتطلب عملية إنشاء الهيكل التنظيمي المرن الكثير من الحكومات مما يقتضي منها المباشرة بالفعاليات الجديدة والتخلي عن بعض الفعاليات التي كانت تقوم بها منذ القدم .

الجهات الجديدة في مجال التنمية الزراعية والريفية

يتزايد اهتمام وزارات التجارة والصناعة ووزارات البيئة والجهات المستقلة بالسياسات الغذائية. وفي الواقع فإن مفهوم القطاع الزراعي أصبح أكثر اتساعاً وشمولية وذلك نظراً لزيادة أهمية التصنيع الزراعي وما يتعلق به من شبكات نقل و نظام التوزيع بأكمله (Timmer 2003) . وبالإضافة إلى ذلك فقد ظهر مفهوم التنمية الزراعية الذي يعني تنويع الاقتصاد المحلي . وأخيراً فقد ظهرت الاهتمامات البيئية لتكتسب المزيد من ا همية ابتداءً من الحاجة إلى إدارة الموارد البيئية بشكل أفضل إلى التخلص من العديد من أنواع التلوث .

وقد ظهرت تحديات جديدة أدت إلى تغيرات في تنظيم السياسات الغذائية والزراعية . ويشكل ا من الغذائي حالياً أحد ا هداف المتعددة بينما تتطلب العولمة والتطورات السريعة في مجال العلم والخصخصة والتحرير الاقتصادي وتحديات إدارة الموارد المستدامة والتنويع أموراً جديدة . وبالنسبة للدول النامية تشكل ندرة الخبرة والمعوقات المالية عقبة كبيرة نظراً لعدد القطاعات المعنية و مواجهة تكاليف هذه التحديات الجديدة (Maxwell و Slater 2003) . ويجب أن يتم توجيه التحول باتجاه المزيد من الفعالية والكفاءة من خلال التحليل الموضوعي والتفكير الجماعي والتجارب السابقة وا فكار الجديدة والمبادرات الناجحة التي قام بها ا خرون .

موجز القسم ا ول

ويتعلق هذا الجزء من هذه الوثيقة بالعلاقة بين البحث والسياسات ، وخاصةً حول كيفية تطوير أبحاث السياسات وكيفية استفادة السياسات من تلك ا بحاث . وبما أن أحد أهداف ورشة العمل يتمثل في تطوير المقدرات في مجال تحليل السياسات الغذائية والزراعية ، فقد يعتقد أن تلك العلاقة هي عبارة عن علاقة مباشرة حيث يتم تصميم البحث الجيد ليكون ذو علاقة بالسياسات ويتم تقديم نتائجه بطريقة قابلة للاستخدام من قبل صانعي السياسات وتعتمد عملية صنع السياسات الجيدة على نتائج ا بحاث المفيدة . وفي الواقع فإن هذا ا مر بعيد عما هو قائم فعلياً .

استعراض ا دبيات

هناك الكثير من ا دبيات حول هذا الموضوع وفي العديد من نظم العلوم الاجتماعية مثل : العلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم الإنسان والإدارة على سبيل المثال . ونسعى هنا إلى مراجعة بعض هذه ا دبيات والاستفادة من إمكانية معالجة متطلبات تحليل السياسات . وبالتالي فتبدأ هذه الورقة (الفقرة 2) بمناقشة موجزة *لسبب* تنفيذ تحليل السياسات الغذائية والزراعية *وما*تتكون منه . ومن ثم نتعرض لمسألة *قيمة* تحليل السياسات .

... حول العلاقة بين السياسات وا بحاث

وتناقش (الفقرة 3) من الورقة تبعية و آلية عمل مؤسسات تحليل السياسات . حيث يشكل موضوع من و لمن يتم تحليل السياسات المسألة الهامة في هذا المجال حيث أن نوع التحليل المنفذ غالباً ما يعتمد على نوع المؤسسة أو الجهة التي تنفذ البحث . وبعد ذلك سيتم البحث في مسألة كيفية تأثير البحث على السياسات و كيفية استفادة السياسات من ا بحاث . وأخيراً نتعرض لمسألة هامة هي تقييم ا داء : كيف يمكن تحديد ملاءمة وكفاءة وفعالية المؤسسة البحثية ؟ ويتم في الخاتمة (القسم 4) تجميع جميع هذه الخيوط مع بعضها البعض و طرح المواضيع اللازمة للمناقشة .

... حول تبعية وطرق عمل وأداء مؤسسات تحليل السياسات

الإمكانات المؤسسية على مستوى الدولة

وتتم الإشارة قدر الإمكان إلى الإجابات على الاستبيان الذي تم إرساله للحصول على المعلومات المتعلقة بالإمكانيات المؤسسية في مجال تحليل السياسات الغذائية والزراعية[12] . سوف يساعد استعراض الإمكانات المؤسسية المتاحة في مجال تحليل السياسات الزراعية والغذائية في مختلف الدول سيساعد كلاً من تلك الدول على الاستفادة من تجارب الدول ا خرى وإنشاء العلاقات الإقليمية بين المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات المشابهة للحكومات والدول المعنية ولتحسين قدرة المجتمع الدولي المانح على مساعدة تلك الدول عند الحاجة للتعديل والتطوير . ونستخدم نتائج

[12]– تعكس هذه الوثيقة المعلومات المقدمة من خلال سبعة استبيانات تم استلامها أثناء إعدادها.

الاستبيان للاستفادة من بعض العبر حول طريقة زيادة تأثير أبحاث السياسات الاقتصادية على قرارات السياسات .

وفي الواقع فإن النقاط الواجب دراستها قد تختلف من دولة إلى أخرى وكذلك تختلف ا همية النسبية للمواضيع المختلفة . وبالتالي فليس هناك محاولة لتقييم المؤسسات المعنية حيث أن هذا سيتطلب أن نأخذ بعين الاعتبار الإطار الخاص الذي تعمل فيه كل من تلك المؤسسات : التاريخ السياسي ونظام التبعية الذي تخضع له المؤسسة – نوع الرابطة بين السياسات وا بحاث – نوع البحث المنفذ. وبالتالي فإن الحالات المشار إليها هي مجرد أمثلة وهي لا تمثل "الدليل" التجريبي الوحيد على الطريقة التي يتمثل فيها التغيير المؤسسي .

معلومات حول و أهمية تجارب تحليل السياسات في مختلف الدول

وأخيراً يجب الإشارة إلى أن القسم ا كبر من ا دبيات حول تحليل السياسات يعتمد على تجربة الدول المتقدمة . لذا فيمكن الإشارة إلى أن العديد من القضايا التي تطرحها تلك ا دبيات نادراً ماتكون ذات علاقة بمنطقة الشرق ا دنى . وبالرغم من أنه قد يكون من الصحيح أن بعض المخاوف التي تتم معالجتها بعيدة عن تجربة الكثير من الدول النامية فإننا نعتقد بوجود الفائدة من مقارنة كيفية أداء المؤسسات المختلفة للمهام ذاتها في البيئات المختلفة . فقد تشير المنهجيات المختلفة إلى وجود طرق أفضل لتنفيذ عمل تحليل السياسات حيث يسمح اتباع تلك الطرق للمؤسسة بإحداث تغييرات ذات معنى . وحتى اعتبرت القضايا المطروحة هنا على أنها قضايا تأشيرية فإنها قد توفر "سلة أفكار" يمكن للمشاركين في الورشة استخدامها للحصول على العبر المفيدة .

2- أبحاث العلوم الاجتماعية في مجال الزراعة ذات العلاقة بالسياسات

ناقشت الفقرة السابقة *سبب* ماهية تحليل السياسات الغذائية والزراعية و*مكوناتها* . وبعد السبب والمكونات يظهر سؤال *ماهو* كم مايجب دراسته وماهي قيمة تحليل السياسات ؟

تحليل السياسات بعض المفاهيم العامة

تحليل السياسات: التعاريف

من ناحية عامة يمكن تعريف "صنع السياسات" بشكل واسع جداً حيث يضم أية مجموعات من العمليات والفعاليات والإجراءات التي تظهر في قرار . ويمكننا الإشارة إلى مجال واسع من صانعي القرار : ابتداءً من أرباب ا سر إلى صانعي السياسات الحكومية" (Carden و Neilson 2002 – ص 3) . و غراض هذه الورقة ومع أن السياسات تعرف على أنها سياسات عامة بينما تحليل السياسات ينفذ بشكل مشترك من قبل مجموعة من الجهات حيث يتبع البعض منها للدولة أو يتلقى التفويض منها والبعض ا خر يعمل بمبادرته الشخصية مثل ا كاديميين والمجموعات المهتمة والصحافيين حيث أن الحكومات قد تصغي وقد تستجيب أيضاً للجهات المعنية ا خرى .

السياسات كسياسة عامة

تحليل السياسات

ويمكن الإشارة إلى مصطلح "تحليل السياسات" على أنه "*مجموعة المنهجيات المخصصة لدراسة صنع السياسات . وعندئذ يتعلق تحليل السياسات بتطوير وتطبيق مجموعة من المفاهيم الاجتماعية والعلمية للمساعدة على حل المشكلات العامة من خلال تدخلات السياسات الحقيقية*" (Hajer 2003

– ص 181)[13] . وحسب هذا التعريف يصنف تحليل السياسات من ناحية من خلال إعداد *المعرفة* اللازمة للسياسات والتي تتصف بكونها علمية وليس سياسية ، ومن ناحية أخرى من خلال السلوك *لتوجيه المشكلة* الذي ينجم عنه مفاهيم تدخليه للسياسات اللازمة لتغيير مجرى أحداث معينة .

إن أية عملية تحليل السياسات تعتبر عملية وصفية وتنبؤية ، حيث يقوم المحلل *بالوصف* نه يخبرنا عن تغيرات السياسات اللازمة لتحقيق سلوكيات جديدة[14] . كما يقوم المحلل *بالتنبؤ* نه يخبرنا أنه إذا ما تم تطبيق تغيرات خاصة في السياسات فسوف تطرأ سلوكيات جديدة . ولكن بالطبع فغالباً مايكون هناك خطأ في تشخيص المشكلات وبالتالي فيتوقع أن يكون هناك خطأ في الوصف والتنبؤ . ويجب أن يكون هناك آليات وإجراءات قادرة على تقييم نتائج السياسات الجديدة مقابل ا هداف المعلنة والسماح بالتصحيح والتعديل عند ظهور الاختلافات .

وحسب Barbero (2000) فإن البحث والتحليل المطبق على السياسات الغذائية والزراعية "يمكن أن يوصف بشكل مناسب على أنه عملية إعداد المعلومات المتقدمة (مثل آثار السياسات الفعلية أو المتوقعة) وذلك من خلال استخدام المعلومات ا ساسية . ويفهم ا مر ا خير حالياً على أنه يتكون من المعلومات الثانوية : أي البيانات التي تقوم بتجميعها وتوفيرها مكاتب ومديريات الإحصاء ، وكذلك من البيانات ا ولية : أي البيانات التي يتم تجميعها مباشرةً من قبل مركز البحث غراضه الخاصة . لذا فمن الواضح أن كمية ونوعية المعلومات ا ساسية تلعب دوراً هاماً في أي عمل بحثي وأنه يجب إيلاء الاهتمام الخاص لفعاليات تقصي الحقائق" (ص 8) .

ومن خصائص كفاءة النظام هو ما إذا كان النظام مصمماً بشكل يمكنه من توفير المعلومات الإدارية بنفسه . وفي حالة السياسات الغذائية والزراعية ، فإن المعلومات اللازمة لاتقتصر على تقييم عمل نظام تقديم السياسات و إنما على توفير الملاحظات لمستشاري السياسات وصانعيها ، أي كمدخل لعملية صنع السياسات الديناميكية . وعلى سبيل المثال ، إذا كان هناك مجال للاعتقاد بأن فعالية السياسات الحالية غير كافية ، فيجب تقديم التوصيات لتحسين عمل النظام . وفي حالات أخرى ، فقد ترغب الحكومة في تغيير أدوات السياسات غراض لاتتعلق بكفاءة السياسات الفعلية (مثلاً من أجل التوافق مع التزامات منظمة التجارة العالمية) : وبالتالي فسيكون من الهام معرفة ماإذا كان هناك أدوات أخرى يمكن استخدامها .

المنهج الاقتصادي

ضمن هذا المنظور فإن المنهج الاقتصادي مناسب بشكل خاص لتحليل بدائل ونتائج السياسات . ويستخدم الاقتصاد أكثر من أي علم أو نظام آخر ا طر التحليلية المصممة لتقييم البدائل والتكاليف والفوائد . وعلاوةً على ذلك فإن هذه ا طر مرنة بما يكفي لاستيعاب مجموعة واسعة من اهتمامات السياسات وأهدافها .

---

[13]– يقدم دون مجموعة أخرى من التعريفات العامة المفيدة : "تحليل السياسات ضمن نظام العلوم الاجتماعية الذي يستخدم طرقاً متعددة للبحث والمناقشة لإعداد ونقل المعلومات ذات العلاقة بالسياسات والتي يمكن استخدامها ضمن ا طر السياسية لحل مشكلات السياسات" (هاجر 2003 – ص 181)

[14]– إن هذا لايقتضي بالضرورة التوصية باتخاذ إجراءات خاصة حيث أن المنهج قد يكون من النوع " إذا كان س فيمكن أن يكون ع" .

وكما هو معروف فإن القسم ا كبر من السياسات يعتمد على القضايا الاجتماعية والاقتصادية أكثر منها اقتصادية . وحتى في هذا الحال فلا يمكن استخدام هذا ا مر كعذر لتجنب ملاءمة تحليل السياسات : ويكمن جزء هام من الشفافية على معرفة وفهم تكاليف الفرص البديلة لقرارات السياسات العامة . ويحتاج صانعوا السياسات وغيرهم لمعرفة تكاليف الفرصة البديلة للقرارات حتى ولو تمت التضحية با هداف الاقتصادية من أجل ا هداف السياسية والاجتماعية .

مجالات تحليل السياسات

يتضمن الاستبيان سؤالاً (4–5) حول مجالات السياسات الرئيسية الخاصة بالمؤسسات المعنية بتحليل السياسات في كل بلد . وتشكل *الزراعة* أكثر القضايا أهميةً حيث يصل وسطي حصتها إلى 45% . ويعتبر *ا من الغذائي* و *التنمية الريفية* المجالين الإضافيين اللذين تمت الإشارة إليهما ولكن بحصص أقل بكثير (13% و 10% على التوالي) . أما المواضيع الممكنة ا خرى مثل *الحراج – الري – البيئة – الخدمات المالية الريفية* – فهي نادراً ماتذكر . ومن الجدير بالملاحظة أن مجال السياسات الذي يتمتع با همية الكبرى في القسم ا كبر من الدول المتقدمة مثل *ا من الغذائي* لم يذكر في برامج عمل المؤسسات المعنية . ومن المؤشرات المفيدة ا خرى ماتظهره حقيقة أن السياسات في مجالات *التجارة* و *الصناعة* غالباً ماتكون ولو جزئياً على ا قل خارج نطاق عمل المؤسسات العاملة في مجال تحليل السياسات الزراعية (السؤال 4–6) .

وبالإشارة على القطاع الزراعي الذي يعمل ضمن إطار اقتصادي واجتماعي ومؤسسي معين ، فيجب أن يساعد تحليل السياسات على تشكيل استراتيجية تتضمن الرؤية حول الشكل الذي يجب أن يظهر عليه القطاع في المستقبل و خطة عمل تظهر كيفية تحقيق تلك الرؤية . وهناك عدة طرق يمكن لتحليل السياسات من خلالها أن تساعد على وضع وتبني استراتيجية التنمية في القطاع الزراعي[15] وذلك ضمن إطار عمل السياسات الذي حدد مسبقاً طبيعة وترتيب ا هداف الاقتصادية الاجتماعية العامة

1– تحديد أهداف السياسات الغذائية والزراعية المتناسبة والفعالة والتي يجب أن تساهم في تحقيق ا هداف العالمية الشاملة لكي تتمكن الدولة من تحقيق التكامل في تداخلاتها .
2– تحديد وتقييم الخصائص القطاعية الهيكلية الرئيسية وتحديد العوامل التي تمثل الفرص التنموية والمعوقات وإعداد مراجعات نقدية حول انعكاسات السياسات الغذائية والزراعية .
3– تحليل وتقييم البدائل المتاحة لصياغة السياسات البديلة وآليات التدخل في قطاع ا غذية والزراعة وكذلك في المناطق الريفية . وضمن هذا الإطار فقد يكون من المفيد تذكر أن نتائج تحليل السياسات تتراوح بين الحلول البديلة المرتبة بشكل بسيط بين مجموعة من السياسات والمؤسسات إلى تحديد المخطط التفصيلي للسياسات الواجب تطبيقها والمؤسسات الواجب بناؤها .
4– تمكين الدولة من الدخول في الحوار العالمي من أجل أن تلعب ا ولويات الوطنية دور الموجه للمفاوضات المتعددة الجهات والثنائية .

[15]– يتضمن القسم الثاني من هذه الوثيقة تصنيفاً لمهام تحليل السياسات .

5- تعزيز إدراك المفاهيم الاقتصادية وقضايا السياسات بين مختلف الجهات المعنية بالإضافة إلى تطوير قطاع ا غذية الزراعية الحديث وأشكال الإنتاج الزراعي المستدامة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف يمكن بذل جهود تطوير الإمكانات ، فعلى سبيل المثال يمكن تنفيذ الدورات التدريبية على تحليل السياسات .

6- العمل كمنتدى، مؤهل لحوار السياسات بين صانعي السياسات والمدراء والخبراء، يسعى إلى تحديد اهتمامات السياسات الحالية وصياغة ا بحاث في الوقت المناسب للعمل كأساس لاستعراض السياسات ووضع المقترحات . وقد يساهم هذا ا مر في خلق الجهود الجماعية بين مختلف المؤسسات والمجموعات في المجتمع أو قد يوفر ذخيرة المعارضة . وفي الواقع فيمكن لكل من صانعي السياسات ومجموعات المصالح الاستفادة من ا بحاث لاتخاذ موقف مؤيد حيث أن المواقف التي لاتستند إلى مبرر فني قد تتعرض لخطر تصنيفها على أنها مجموعة أخرى من ا راء فقط . ومع ذلك فإن تأييد السياسات يجب أن لايختلط مع الباحثين الذين يتراجعون ليلعبوا دور مؤيدي السياسات وخدمة المصالح السياسية لمستخدمي ا بحاث .

وفي الواقع فإن تعدد المهام يعكس عددا من "الزبائن" (المحتملين) والمهتمين بالاستفادة من نتائج تحليل السياسات . وتشارك العديد من الجهات في عملية صنع السياسات وتستخدم العديد من مصادر المعلومات لهذا الغرض . وقد أكدت نتائج الاستبيان أن المؤسسات التي تم الاتصال بها تقدم الخدمات للعديد من الجهات المعنية ابتداءً من الحكومة ومروراً بالمنتجين الزراعيين (المزارعين وشركات ا عمال الزراعية) والجامعات والمنظمات الدولية والمستهلكين وصولاً إلى الجمهور العام الذي يذكر بين المستخدمين النهائيين الرئيسيين (السؤالين 2-3 و 6-5) .

تحقيق التوازن بين ا هداف المتعددة

غالباً ماتناضل مؤسسات تحليل السياسات لتحقيق المعادلة بين أهداف متعددة وهو أمر له انعكاسات كبيرة على تنظيم البحث وتحديد أولويات خطة العمل . وحسب الإجابات التي تم تلقيها على الاستبيان (السؤالين 4-1 و 4-2) فإن أكثر ا هداف انتشاراً هو *تعزيز وتدعيم الإمكانات* لإنجاز واستخدام أبحاث السياسات وتطوير إمكانات المشاركة في عملية السياسات . أما الهدف الثاني فغالباً مايشار إليه *بإعداد المراجعات النقدية* لتقيم انعكاسات السياسات و *تسهيل* / تعزيز *حوار السياسات* بين الباحثين وصانعي السياسات والجهات المعنية ا خرى .

المنهجيات البديلة لتفسير عملية تحليل السياسات الغذائية والزراعية

مقاييس صنع السياسات

من أجل توضيح السبب المحتمل *لوجود* تحليل السياسات الغذائية والزراعية من الضروري النظر إلى عملية السياسات . ففي الكثير من الحالات تفرض الطبيعة المعقدة للسياسات الغذائية والزراعية تحديات على من يرغبون بفهمها . وليس هناك نموذج واحد أو نظرية واحدة لتفسير جميع خبايا وخفايا السياسات المعقدة بطريقة مرضية . ومع ذلك فإذا لم يضع المرء نصب عينيه بعض التفسيرات للدوافع والإجراءات التي يقوم بها صانعوا القرار فعندئذ تصبح السياسات مجرد عملية

اعتباطية[16] حيث لا يتمكن محللو السياسات أن يلعبوا أي دور مفيد . وبالتالي فلا يتم تصنيف النظريات المختلفة من حيث قدرتها على فهم عمليات السياسات و إنما تتم مراجعة بعض مقاييس صنع القرار الرئيسية للحصول على أي تلميح يفيد في فهم فائدة تحليل السياسات .

النموذج المنطقي

يلخص *النموذج المنطقي* صنع السياسات على أنها عملية حل مشكلات متوازنة وموضوعية وتحليلية . وبالتالي يفترض أن يشكل تحليل السياسات السرعة الهادئة للمنطقية العلمية حيث يقدم معرفة غير قابلة للجدل تعزز الإمكانات الإدارية . ويتم اتخاذ القرارات في هذا النموذج من خلال سلسلة من المراحل المتتالية : "

- معرفة وتحديد طبيعة المسألة التي يجب معالجتها .
- تحديد مصادر الإجراءات الممكنة لمعالجة المسألة .
- تحديد مزايا وعيوب كل من هذه البدائل .
- اختيار البديل الذي يحقق أفضل الحلول .
- تنفيذ السياسة .
- تقييم النتائج" (Sutton 1999 – 9) .

ينظر إلى المعرفة على إنها مسألة حيادية أو غير سياسية ، لذا فسوف يتم إقناع صانعي القرار بالخيار ا كثر دقة أو ا كثر علمية . وينظر إلى عملية صنع القرار على أنها فعالية لحل المشكلات تتطلب مشاركة مكثفة للخبرات . وحتى ولو كانت درجة إقناع أو شمولية البحث ضعيفة لتشكل عاملاً محدداً لعملية صنع القرار فإن نتائج ا بحاث التراكمية تحول اهتمامات صانعي القرار عن ا سباب والمشكلات والانعكاسات المحتملة لتدخلات السياسات . وبالتالي فإن هذا المنظور يلخص العمليات التي يتم من خلالها تبسيط المعرفة ونقلها ولكنه لا يحلل ديناميكيات نوع المعرفة التي تجد طريقها إلى السياسات ومن يؤثر على المعرفة (Stone et al 2001) .

حدود المعرفة

باستخدام مثل هذا ا ساس المعياري فغالباً ما كان الخبراء الاقتصاديون يستخدمون منهج تحليل انعكاسات السياسات بافتراض أن مجموعة إجراءات السياسات داخلة ضمن نظام معين وتحقق وظائفها بشكل كامل من خلاله وتحقق ا هداف المطلوبة منها بشكل دقيق . وقد ركزت اقتصاديات الرفاه الحديثة بشكل كبير على النظرية المعيارية للخيار العام والتي تؤدي إلى توصيات سياسات تؤدي إلى زيادة بعض إجراءات الرفاه الاجتماعي . ومع ذلك فإن الإخفاقات الواسعة الانتشار للنموذج الخطي قد أدت إلى إدراك متزايد بأن مبدأ "إحصل على الحقائق الصحيحة أولاً" لم يعد يشكل استراتيجية مناسبة لتحليل السياسات .

يؤثر التركيز على حدود المعرفة على فهمنا لتحليل السياسات . فأولاً هناك إدراك متزايد ن القرارات لايمكن أن تتخذ عند توفر المعرفة المناسبة فقط . وثانياً "وفي ضوء ماذكر أعلاه ، فإن

[16]– من ا مثلة على عملية السياسات الفوضوية مايسمى نموذج "سلة المهملات" الذي يشير إلى أنه يمكن اتخاذ القرارات عندما يصل صانعوا القرار إلى سلة المهملات وهم يحملون المشكلة بيد والحل باليد ا خرى ويتم الربط بين ا مرين مع بعضهما البعض (Stone et al 2001) .

تحليل السياسات قد يعنى *بتحديد عدم توفر المعرفة بقدر مايعنى بتوفير تلك المعرفة* . (Hajer 2003 – ص 185) . وثالثاً فإننا نتحرك خارج نطاق المفهوم القائل بأنه يجب النظر إلى التقليد السياسي والثقافة على أنهما "الصندوق ا سود" الذي لايعمل بطريقة سليمة . ويتم تبني السياسات بشكل فعلي وفي الواقع فهي غالباً ماينظر إليها على أنها تختلف عن مايروج له خبراء الاقتصاد الذين يعملون في مجال الرفاه ولكن ينظر الاقتصاديون للكثير من الفوارق على أنها فشل السياسيين في مقاومة الضغط الذي تقوم به الجهات المهتمة .

نظرية الخيار العام

إن النماذج المنطقية وغير السياسية تشكل دليلاً ضعيفاً لحقيقة صنع السياسات . وإذا ما أقرت بأن هناك معوقات عملية لعملية صنع القرار العقلانى ("المنطقية المقيدة") ، فيجب أن يكون هناك إقرار بأن صانعي القرار يختارون تطبيق سياسات التعديل التي ترضي (بدلاً من أن تحقق بالشكل ا مثل) تحقيق ا هداف التنظيمية والتي تكون مقبولة في مواجهة الطلبات المنافسة . وتلقي النظرية الحديثة للخيار العام بعض الضوء على بعض الطلبات المنافسة وتنظر إلى الضغوطات الناجمة عن المصالح الخاصة على أنها الإجراءات المنطقية التي يقوم بها ا فراد والمجموعات لتحسين رفاهها بدلاً من أن تكون معوقاً للتشغيل المثالي للعملية السياسية . وعندئذ تقدم تلك النماذج إطاراً لتحليل أدوار السياسيين والبيروقراطيين ومجموعات المصالح في محاولة لتفسير إجراءات الحكومة : حيث يكون الموظفون الحكوميون والسياسيون عمليين وواقعيين بشكل كامل ويسعون إلى ضمان قدرة الحكومة على العمل والتكيف مع طلبات مجموعات الضغط ومع ا زمات عند نشوئها .

طلبات تحليل السياسات

قد تبدو عملية التغير التي يتم تحقيقها من خلال هذا النوع من المساومة السياسية بطيئة بشكل كبير ولا يبدو أن هناك الكثير من المجال للمعرفة لتجد طريقها إلى السياسات . ويلخص ستون وزملائه (2001) ا سباب الرئيسية لتهميش الباحثين في عملية صنع القرار فيما يلي :

- أن عمليات السياسات التراكمية تشجع القوى المؤيدة للواقع والمعارضة للتحديث .
- أن الإبداع يخضع للإهمال و الإعاقة .
- أن ا فكار أو ا بحاث الجديدة يمكن أن تهمل على أنها غير واقعية .
- أن التركيز على تطوير ا هداف والخطط الواضحة منخفض .
- أن المشكلات الصعبة التي تتطلب تغيرات كبيرة لحلها تتعرض للإهمال .
- أن نتائج البحث الهامة قد تهمل بسبب الاستثمارات المكلفة للسياسات الحالية .
- أنه لابد من ا زمات السياسية (الفضائح أو ا حداث المؤلمة) قبل أية عملية إعادة تقييم كبيرة للسياسات .

ومن ناحية أخرى فيمكن الإشارة إلى أن السياسات التي يتم التوصل إليها من خلال عملية المساومة والتوصل إلى إجماع والتعديل المشترك قد تكون أفضل نوعيةً من السياسات التي تعتمد على "المنطق" وتحليل التكاليف – المنفعة الشاملة . وفي الواقع إذا لم ينظر إلى الخبرات على أنها معرفة موضوعية وإنما على أنها معلومات متصارعة مما يدفع صنع السياسات لخوض حرب أفكار ويمكن للائتلافات المتنافسة أن تؤدي إلى طلب متزايد على تحليل

السياسات كنتيجة لـــ ... المساومة ... إنشاء المعرفة الموضوعية

السياسات . وإذا ماكانت نظم مشكلات السياسات و معتقدات السياسات تشكل نظماً اجتماعية فيتم التركيز على العمليات التي يتم من خلالها تطوير "المعرفة الموضوعة" (الفهم المشترك وا راء الجماعية) لتصبح قادرة على التغيير . ويمكن لنتائج تحليل السياسات التي تصبح "الحكمة التقليدية" أن تساعد على تحقيق الإجماع بين مختلف الجهات المعنية سواءً إذا كانت دولاً معنية بعملية المفاوضات الدولية أو صانعي السياسات في مجتمعات السياسات . وضمن هذا المنظور يمكن أن يكون البحث مفيداً في توفير "وصف" و "مناقشات" السياسات التي تدعم تفضيلات السياسات للقادة السياسيين أو في توفير ا ساس اللازم للمناظرات والهويات البديلة و مواقع المقاومة (وسوف نعود إلى هذا الموضوع في القسم الثالث) . وإذا كان هذا ا مر صحيحاً فإن ما يحدد برنامج أعمال السياسات لا يقتصر على ا حداث الخارجية فقط وإنما يمتد ليشمل كيفية فهم تلك ا حداث أيضاً (Stone et al 2001) .

الطرق التحليلية لقياس عوائد أبحاث السياسات

تقييم انعكاسات تحليل السياسات

يشعر الكثير من محللي السياسات أن عملهم له قيمة ولكن قليل منهم من يقول ماهو مدى تلك القيمة . إن منهجيات تقييم انعكاس أبحاث العلوم الاجتماعية غير متطورة بشكل جيد . ومن المؤكد أن قياس تكاليف و فوائد تقنية معينة أكثر سهولة ومباشرةً من قياس تكاليف وفوائد نتيجة أو توصية من توصيات السياسات حيث تتدخل الكثير من العوامل والجهات السياسية لتعقيد الروابط بين نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية وتأثيرات السياسات . ومع ذلك وبما أن الاهتمامات بتحديد المسؤولية في تزايد مستمر ، فتحتاج مؤسسات ا بحاث إلى تأكيد القيمة الاجتماعية والاقتصادية بحاثها أمام الجهات المانحة ومستخدمي ا بحاث ودافعي الضرائب . ويطلب المسؤولون الحكوميون بشكل متزايد دلائل على انعكاسات ا بحاث وذلك على وجه الخصوص في الدول النامية التي لا تتمكن من تقديم تكاليف ا بحاث التي تعتبرها من سلع "الرفاهية".

تؤكد ا دبيات الحديثة حول تقييم أبحاث العلوم الاجتماعية بما فيها تحليل السياسات على أن النتاج ا ولي هو المعلومات . وعادةً ماتتبع ا طر التنظيمية النماذج التي يستخدمها الباحثون الاقتصاديون لقياس معدلات عوائد البحوث الزراعية اعتماداً على نماذج السوق أو تحليل الانحدار لتقدير تكاليف الاستثمار وقيمة الفوائد المحققة (Ryan و Garrett 2003) . ومع ذلك فإن هناك إجماع قليل على المنهج المفضل للتقييم وقد كانت محاولات التقييم الكمي الواقعي محدودة (ويتضمن المرفق 1 المنهج الممكن لتقييم المعلومات التي يتم الحصول عليها من أبحاث السياسات) .

الاستعداد للدفع

حسب Gardner (1999) فسوف يكون من المبالغة بمكان محاولة تقدير قيمة تحليل السياسات من خلال محاولة التقييم الكمي لمدى تأثر صنع قرارات السياسات بذلك التحليل وبالتالي تأثيرها على الدخل الحقيقي . وهناك أكثر من مؤشر مباشر لقيمة تحليل السياسات في هذا المجال ، وهو الاستعداد للدفع مقابل أبحاث السياسات التي تظهرها المؤسسات الحكومية التي

تتعاقد مع الباحثين نها تعتقد أن فوائد النتائج تبرر تلك التكاليف . وبالتالي يوحي هذا المنهج بتقييم النتاج من خلال النظر إلى التكاليف كما يتم عادة في قياس خدمات المحامين والمحاسبين وأصحاب المهن المسلية ومن يقومون بتقديم الخدمات ا خرى غير الملموسة . ومع ذلك فإذا ماافترضنا بأن كل ما يدفع ثمنه يجب أن يكون ملائماً فسريعاً ما يدور النقاش في حلقة مفرغة.

وحتى فيما لو كانت هذه "الرغبة في الدفع من قبل القطاع العام" مفهوماً خاضعاً للنقاش فيجب أن لا يكون المرء سريعاً جداً في الإشارة إلى أن البحث لا يستحق ما يدفع مقابله ، حيث يتم تسديد الدفعة من قبل المتطوعين الذين يعتبرهم الاقتصاديون عادةً أناساً منطقيين . وبالتالي فمن المعقول استخدام ميزانية تكاليف تحليل السياسات لوضع حاجز أعلى على قيمة الخدمات المقدمة من قبل العلماء الاجتماعيين الذين تستأجرهم المؤسسات الحكومية[17] . وهو حاجز أعلى ن بعض ا بحاث والتحليلات الحكومية تنفذ بشكل كبير إن لم نقل بشكل كامل لتستجيب أو لتنفذ للتقييمات الاقتصادية التي تقوم بها مجموعات القطاع الخاص أو الحكومات ا جنبية . وإلى هذا الحد يجب أن يبقى الدخل المحلي ثابتاً إذا ماقامت كل من الجهتان بتخفيض جهودها[18].

بعض النتائج العامة

وأخيراً فهل يمكن لنظرية المعلومات إعلامنا ماإذا كان صانعوا القرار سيستثمرون الكثير أو القليل في مجال تحليل السياسات الغذائية والزراعية ؟ وحتى لو لم يكن ممكناً تغطية جميع النواحي الخاصة للمواقف المختلفة فهناك على ا قل بعض المؤشرات العامة (Hirshleifer و Riley 1992) :

- يمكن أن يحدث الاستثمار *المفرط* في تحليل السياسات عندما يعتقد كل مشارك في عملية صنع القرار أن وجود الدلائل الإضافية سيقنع ا خرين بصحة رأيه .
- يحدث الاستثمار *غير الكافي* عندما تعتمد الاتفاقات حول السياسات التي سيتم تنفيذها على "تعويض حالات عدم الاتفاق" في مختلف أبعاد عدم التأكد . وإذا افترضنا بأن وزارة الزراعة متأكدة تماماً من أن الطلب مرن وأن برنامج دعم الإنتاج يعمل بشكل أفضل في هذه الحالة . وقد تكون وزارة البيئة متأكدة كذلك من أن الطلب غير مرن وأن الطلب غير المرن يتطلب دعم إنتاج أيضاً ، فإن حل إحدى حالات عدم الاتفاق من خلال تمويل بحث السياسات الذي سيشير إلى أداة السياسات الواجب استخدامها في حالة مرونة الطلب سيجعل التوصل إلى الإجماع أمراً مستحيلاً . لذا فقد ترفض الدولة المعلومات التي ستحل حالة عدم الاتفاق من بعد واحد فقط حتى ولو كانت تلك المعلومات دقيقة ومجانية .

[17]– باستخدام هذا المنهج يقدر غراندر (1999) أن التكاليف السنوية (وبالتالي القيمة) بحاث السياسات الزراعية هي حوالي 40 مليون دولار في الولايات المتحدة ا مريكية .

[18]– يمكن الإشارة إلى موضوع مشابه بشأن خدمات المحامين والترويج للعلامات التجارية والاستعداد العسكري .

- يحدث الاستثمار *غير الكافي* أيضاً عندما تحدث حالات من الاختلاف في الرأي وتعارض المصالح والتي ستجعل من العسير أن لم يكن من المستحيل التوصل إلى قرار حول سياسة يتوقع كل طرف أنه سيحقق المكاسب على حساب ا طراف ا خرى من خلالها .

إن الافتراض ا خير ملائم تماماً حيث أنه ليس هناك الكثير من حالات خيارات السياسات التي يمكن النظر إليها على أنها "مفيدة" للجميع . وعندئذ تكون النتيجة : عندما يكون هناك تعارض في المصالح فقد يفضل كل عنصر من عناصر المجموعة عدم كشف المعلومات التي قد تضر بفرصته في الاستفادة (حسب اعتقاده) معتقدات ا خرين الخاطئة .

وفي أية حال فيجب الإقرار بأن المنهجيات الكمية لا يمكن أن توفر النظرة العميقة لعملية السياسات وكيفية استخدام صانعي السياسات للمعلومات البحثية. ولا تشير هذه الطرق إلى كيفية تأثير تحليل السياسات على خيار السياسات أو تحديد الجهات العاملة في مجال السياسات التي يجب أن تستهدفها معلومات ا بحاث : *"تبقى عملية صنع السياسات عبارة عن صندوق أسود يوفر فكرة طفيفة حول تأثير ا بحاث أو كيف يمكن تطوير تلك التأثيرات أو نقلها بشكل أكثر فعالية"* (Ryan و Garrett 2003 – ص 3) .

3- تحليل السياسات : الحوافز وا داء

نتائج تحليل السياسات كجزء من البضائع العامة أو الخاصة [19]

الهيكل المؤسسي الجماعي

يمكن لمجموعة من المنظمات أن تشارك في تحليل السياسات الغذائية والزراعية إما من خلال التمويل أو التنفيذ مثل الجامعات والوزارات غير الزراعية (مثل وزارة البيئة) والعديد من المؤسسات غير الحكومية (مثل المنظمات الفلاحية) والمنظمات الإقليمية والدولية (مثل : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة ا غذية والزراعة)وكذلك القطاع الخاص (مثل مؤسسات ا بحاث الخاصة) . ويساعد إدخال عدد كبير من المؤسسات في مجال فهم وتنفيذ أبحاث السياسات الغذائية والزراعية على تحسين نوعية وكمية الموارد المالية والبشرية التي يمكن استخدامها – على سبيل المثال مصادر التمويل الجديدة المحتملة من الوزارات غير الزراعية أو المنظمات الفلاحية والخبرات العلمية المتوفرة في الجامعات .

التمويل والتنفيذ

يمكن النظر إلى تحليل السياسات من بعدين مختلفين : مصدر ا موال المستخدمة في التحليل ونوع المؤسسة المنفذة للبحث . وقد كان الاقتران مع هذا التعقيد المؤسسي يشكل اتجاهاً نحو فصل التمويل عن التنفيذ حيث أن كلاً منهما يتطلب مستلزمات ومهارات مختلفة عن ا خرى .

يجب أن يتم تحديد مسؤولية تمويل تحليل السياسات على أساس من سيستفيد من نتائج هذا التحليل . ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ تحليل السياسات يجب أن يتقرر على أساس اعتبارات الكفاءة . وسوف تكون آلية التمويل المناسبة هي التي تسمح بالاستخدام ا مثل للبنية التحتية

[19]– يعرف مفهوما "البضائع الخاصة" و "البضائع العامة" في ملحق التعاريف رقم 3 .

للأبحاث – وهي مسألة تتأثر باقتصاديات السعة ومجال ا بحاث وحجم السوق والإمكانات المؤسسية والإدارية المتوفرة – مع توفير فرصة تحمل العبء المادي لتحليل السياسات من قبل من يستفيدون من نتائج ذلك التحليل (Echeverria *et al* 1996) .

التمويل العام

ويكمن التساؤل في: إلى أي حد يجب أن يعتمد تحليل السياسات الغذائية والزراعية على التمويل العام؟ يكمن النقاش الرئيسي في أننا نواجه مشكلة بضائع عامة حيث تكون كمية ا بحاث العامة غير كافية . وبما أنه يمكن توفير التحليل المنفذ لجميع المستخدمين[20] فإن هناك في الواقع "أثر البضائع العامة" الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في السوق . وبالتالي فسوف لن تنفذ استثمارات القطاع الخاص في مجال أبحاث السياسات طالما أن مستوى الفوائد (الخاصة والاجتماعية) ينخفض على مستوى تكاليف ا موال المستخدمة . ويوفر وجود "الخارجيات" (أي الاختلافات بين الفوائد الاجتماعية والخاصة) المبرر الاقتصادي لدخول المؤسسات الحكومية في هذه العملية إما من خلال مؤسسات تحليل السياسات التي يديرها القطاع العام أو من خلال التعاقد مع ا طراف ا خرى (مثل الجامعات) .

ومع أنه ليس هناك مبرر اقتصادي مناسب للدعم الحكومي فمن الجدير بالذكر أنه قد يكون هناك العديد من ا سباب المترابطة التي تفسر نقص التمويل الكافي لتحليل السياسات الغذائية والزراعية (Echeverria *et al* 1996) :

- تخفيضات الموازنة الحكومية العامة كنتيجة للتقشف المالي .
- عدم فهم القادة الوطنيين للدور الهام للزراعة وعدم الاعتراف بالطبيعة العامة لتحليل السياسات .
- انسحاب دعم الجهات المانحة .
- عدم محاسبة مؤسسات تحليل السياسات أمام من يمولون التحليل ومن يستخدمون نتائجه .
- عدم وجود النتائج المناسبة من العديد من برامج تحليل السياسات و / أو نقص التواصل بين محللي السياسات وصانعي السياسات .

التمويل الخاص

تعتمد فرص العوائد الخاصة على الترتيبات المؤسسية التي قد تشجع استثمار القطاع الخاص في تحليل السياسات . ومن أجل تخفيض "أثر البضائع العامة" فيمكن منح حقوق الملكية الفكرية لنتائج ا بحاث[21] . ويكمن الهدف النهائي في تحقيق التوازن المناسب بين الهدفين المترابطين للحصول على القدر المثالي من الجهد الذي يهدف إلى تنفيذ تحليل السياسات مقابل

[20]– تشكل نتائج تحليل السياسات مثالاً عن السلع "غير المنافسة" حيث أن حصول مستخدم واحد عليها لايمنع ا خرين من الاستفادة منها (من أجل تعريف مفهوم "التنافسية" أنظر مرفق التعريفات رقم 3) . وإذا كانت التكلفة الهامشية للحصول على مستخدمين إضافيين تساوي أو (قريبة من) الصفر فإن سعر مكافئ باريتو يجب أن يكون مساوياً أو (قريباً) من الصفر أيضاً وبالتالي فسوف لن يكون هناك إيراد لتغطية تكاليف تنفيذ تحليل السياسات .

[21]– سوف يساعد هذا ا مر على حل مشكلة "عدم الاستثنائية" حيث أنه دون تحديد حقوق الملكية (وتطبيقها) فسوف تبقى نتائج تحليل السياسات ضمن القطاع العام وسوف لن تستخدم من قبل المستهلكين المجانيين .

تحقيق الاستخدام الكفء لنتائج ذلك التحليل بعد تنفيذه . ومع ذلك فإن ا دبيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية أشارت إلى العديد من القضايا التي لم يتم حلها بعد . وعلاوةً على ذلك فقد يهدف تحليل السياسات الغذائية والزراعية إلى تحقيق أهداف متعددة ومستخدمين مختلفين مما يؤدي إلى انتشار الفوائد التي يمكن أن تبرر الإنفاق الحكومي على أبحاث السياسات .

مصادر التمويل

حسب الاستبيان فإن القسم ا كبر من تمويل تحليل السياسات يأتي من الوزارة التي يتبع لها هذا العمل وبتمويل المشاريع من قبل الجهات المانحة التي تشكل المصدر الثاني (السؤال 2-5) . وإنه من غير الواضح ماهي ا ساليب المستخدمة من قبل الحكومة للتمويل ولكن يحتمل أن يتم التمويل الخاص من خلال المنح السنوية بدلاً من استخدام الخطط التنافسية . ومن ناحية أخرى فإن التمويل العام يتماشى بشكل كامل مع الحصول العام على نتائج ا بحاث الذي تضمنه جميع المؤسسات (السؤال 5-3-3) .

المنح على شكل كتل نقدية

تاريخياً فقد كان الدعم المؤسسي في الكثير من الدول الشكل ا ساسى للدعم لتحليل السياسات . ويتم تقديم التمويل الحكومي على شكل منح كتل نقدية عادةً ما تتم من خلال وزارة الزراعة إلى مديرية أو مؤسسة تحليل السياسات المركزية التي تقوم عندئذ بتحديد أولوياتها لتنفيذ أبحاث السياسات. وتشجع تلك المنح مؤسسات تحليل السياسات على تنفيذ برامج تسعى لتنفيذ مهام رئيسية . كما أنه يعفي العاملين من عبء البحث عن المنح ويحرر المزيد من الوقت لتنفيذ الفعاليات البحثية.

يقدم دعم المشروع لتحليل السياسات التمويل لبعض المواضيع الخاصة ولفترات محددة (عادةً ماتكون من 1 إلى 5 سنوات) . وهي عادة تخصص على أساس مراجعات معدة لتحديد المزايا العلمية و من خلال تقييم الفعاليات المقترحة مقابل أولويات السياسات . وبالتالي يمكن تركيز مصادر المشروع على القضايا الجديدة . وبشكل أكثر عمومية فينظر إلى التمويل التنافسي على أنه آلية قوية لتوجيه الموارد (النادرة) باتجاه ا ولويات القصوى وتحسين النوعية والمحاسبة وتشجيع المشاركة ا وسع لمنفذي ا بحاث والشراكة الإبداعية . ومن ناحية أخرى فإنه يضع عبئاً أكبر على إدارة الدولة حيث أنه ينقل مسؤولية تحديد ا ولويات من مؤسسة تحليل السياسات إلى الوزارة الممولة .

الدعم المؤسسي مقابل الدعم من قبل مشروع

لتعزيز إمكانية المحاسبة ونوعية النظام وكفاءته فيجب تحويل قسم أكبر من ا موال بشكل تدريجي إلى التمويل التنافسي . وعلاوةً على ذلك فإن ا بحاث التي يعهد إلى الجهات بتنفيذها يمكن أن تحسن مستوى التأثير وذلك لوجود الرغبة الواضحة لدى الجهات المعنية بالحصول على المعلومات واستخدامها . ومع ذلك فيجب استمرار الحصول على المنح المنتظمة من أجل صيانة وتطوير البنية التحتية والموارد البشرية . وهذا يعني أن لكل من النظامين ميزاته ولا يكمن السؤال عما إذا كان أحد النظامين أفضل من ا خر و إنما عن نوع النظام المناسب الذي يمكن الحصول عليه فيما لو تم المزج بين هذين النظامين (Fuglie *et al* 1997) .

تنفيذ تحليل السياسات : السياسات مقابل الموارد الخاصة

أما فيما يتعلق بالإعداد الفعلي لتحليل السياسات فقد طرأت تغيرات، في العديد من الدول المتقدمة، على شكل الفصل أو الإبعاد بين مشورة السياسات وصياغة السياسات . وقد كان هذا ملاحظاً في تغير دور الخدمات المدنية و الفصل بين المهام المختلفة التي كانت تقوم بها إحدى الدوائر الحكومية في السابق . إن نتائج العملية المذكورة أعلاه على كل من النظام السياسي والمحاسبة العامة بعيدة المدى وهي تتجاوز نطاق عمل هذه الورقة . ومع ذلك ففيما يلي أحد ا سباب التي تكمن وراء هذا ا مر : بما أن للمديريات الحكومية اهتمامات كامنة في استمراريتها وتوسعها فيجب أن لا تعمل بآن واحد على تقديم المشورة لصانعي السياسات وتنفيذ تلك السياسات . وفي الواقع فلكي تتمكن أية مؤسسة تعتمد على تحليل السياسات من تبرير وجودها أو تبرير دعمها المالي فيجب أن يكون هناك مصالح خاصة قوية تسعى لاستمرار تطبيق تلك السياسات . (Sandiford و Rossmiller 1997) .

ومن ناحية أخرى تعتبر الشركات الخاصة أكثر استجابةً لتغيرات احتياجات المستهلكين وعندئذ يتوجب على منافسة السوق تنظيم كفاءة تلك الشركات . وفي محاولة تنظيم ا سواق وتسويق النظم لتوفير ا هداف والخدمات المقدمة من قبل الدولة فإن هناك اتجاه نحو إلغاء أو تخفيض الاحتكار الحكومي للخدمات الاستشارية المتعلقة بتحليل السياسات الغذائية والزراعية .

وفي الواقع فإن هناك بعض ا سباب التي تدعو للقلق من تقديم الدولة لتلك الخدمات . فمن ناحية أولى فإن قيام الدولة بتقديم الخدمات التي يمكن مبدئياً أن تقدم من قبل القطاع الخاص قد يعيق تقدم ذلك القطاع وتطوره . ومن ناحية أخرى فإن تقديم القطاع العام لتلك الخدمات قد ينطوي على نزعة نحو عدم الكفاءة نظراً نه نظام يقوده العرض وليس الطلب وقد تكون الحوافز المتاحة للموظفين الحكوميين على تقديم الخدمات بطريقة تتميز بالكفاءة والفعالية قليلة وخاصةً فيما يتعلق بالوقت .

ومع ذلك فإن خصخصة أو "تسويق" تحليل السياسات قد لا يتغلب بشكل آلي على تلك المشكلات. فسوف يتصرف الموظفون الحكوميون بشكل يعزز مصالحهم الخاصة بدلاً من البضائع العامة وبالتالي فقد يتم استبدالهم أو إخضاعهم لنظام القطاع الخاص الذي يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة مما يؤدي إلى وجود سلسلة غريبة من المحاكمة . وبالتالي فإن فعاليات القطاع الخاص بعيدة عن كونها تتميز بالشفافية أو الكفاءة .

بالرغم من أن الدعم الحكومي المباشر للأبحاث قد عالج بشكل ناجح مشكلة الخارجانية[22] فإن الدعم الحكومي بحد ذاته قد يؤدي إلى وجود شكل آخر من عدم الكفاءة : "*حيث أن العيب الحقيقي في التمويل الحكومي للبرامج يتمثل في انعدام الحوافز التي تدفع على مراقبة التكلفة في الوضع الذي يكون فيه مراقبة ا داء صعباً*" (Fuglie *et al* 1997 ص – 7) . وفي الواقع فإن قرار الدولة أن تلعب دوراً في تمويل أبحاث السياسات الغذائية والزراعية يواجه *مشكلة*

[22]– يتضمن مرفق التعاريف رقم 3 تعريفاً لمفهوم "الخارجانية" .

المرؤوس[23] التقليدية حيث تقوم الجهة "الرئيس" (الدولة) بتفويض "المرؤوس" بتنفيذ بعض الإجراءات (مؤسسة أبحاث السياسات) . وتظهر النظرية الاقتصادية أنه عندما لا تتمكن الجهة الرئيسية (الدولة) من قياس النتاج (من حيث نوعية نتائج تحليل السياسات) بشكل مباشر فيتوجب عليها تقديم الحوافز للمرؤوس (أي مؤسسة أبحاث السياسات) لتشجعها على العمل . وحتى عندما لا يتم استخدام التمويل التنافسي فيجب أن يتم إنشاء الإجراءات التعاقدية بين ممول تحليل السياسات ومنفذ تحليل السياسات من أجل تعزيز إمكانية المحاسبة و متابعة النتاجات بدلاً من المدخلات في الخدمات المقدمة من قبل الدولة .

الخطط المتوافقة مع الحوافز

وعملياً يتعلق السؤال الرئيسي بدرجة الاستقلالية الإدارية والاستقلالية المالية التي يجب أن تتمتع بها المؤسسة البحثية وتبعيتها وعلاقاتها مع المؤسسات الحكومية ا خرى ومهام وتركيبة وطريقة تشغيل الجهة المشرفة . ويمكن للمؤسسة المستقلة أن تنوع مصادرها بشكل أسهل من أجل تمويل (مثل المشاركة في المشاريع الممولة من قبل الجهات الدولية أو التي تشترك تلك الجهات في تمويلها) وتبني تنظيم مرن و الحصول على مساعدة الخبراء والمستشارين والباحثين الزائرين والعناصر غير المتفرغين أو الموسميين بطريقة تمكن من الاستجابة السريعة للطلبات الجديدة على جبهة واسعة من قضايا السياسات الزراعية ولمواجهة فترات ذروة العمل (Barbero 2000) .

نتائج من الاستبيانات

أشارت جميع الاستبيانات التي تم ملؤها إلى أن مؤسسات تحليل السياسات تتبع للدولة (السؤال 2–1) . وقد تضمنت الجهات العاملة والمعنية بشكل فعال في إدارة تلك المؤسسات الجهات الحكومية – مثل الوزارات والجامعات والمصارف – و الجهات غير الحكومية – مثل منظمات المنتجين وغرف التجارة (السؤال 2–2) . ومع ذلك فإن تعيين "الجهة المشرفة" التي تتخذ القرارات المتعلقة ببرنامج العمل و توزيع الميزانية غالباً ما يتم من قبل الدولة (السؤالين 2–2 و 2–4) . ويشير هذا ا مر إلى أن التعديلات التي تتم محاولة تنفيذها ضمن هيكل الخدمة المدنية ، إلا أنه لايبدو أن *الجهات المشرفة* مسؤولة أمام الجهات المعنية الرئيسية . ومن ناحية أخرى فيمكن اعتبار توسيع الجهات المشرفة لتشمل الجهات المعنية الرئيسية وا ليات المختلفة المستخدمة للحصول على مدخلات المزارعين ضمن إطار ا ولويات على أنه المحاولة ا ولى لتشجيع المؤسسات التي تعمل استجابةً للطلبات التي تتلقاها .

الإجراءات المؤسسية

حتى ولو كانت مؤسسات أبحاث السياسات الغذائية والزراعية تابعة لوزارات معينة مثل وزارة الزراعة ، فمن المهم أن تحافظ تلك المؤسسات على الاستقلالية العلمية والتنظيمية والإدارية والمالية . وهي يجب أن تتعاون وتنسق مع جميع الوزارات والمؤسسات والمنظمات التي يمكن أن تكون من المستخدمين لنتائج فعالياتها مثل منظمات المنتجين والجمعيات التعاونية

[23]– في مشكلة المرؤوس يوجد عادة طرف واحد (الرئيس) الذي يفوض طرفاً آخر باتخاذ الإجراءات (المرؤوس) . وعادةً مايمتلك الطرف الذي يقوم بتنفيذ المهمة ميزة المعلومات . وعندئذ يتوجب على الرئيس أن يقدم الحوافز للمرؤوس لتشجيعه على العمل لمصلحة الرئيس .

ومؤسسات التمويل والاستثمار وشركات التصنيع الزراعي والتسويق : *"اليوم أكثر من أي وقت مضر يجب أن تنسق السياسات الزراعية مع السياسات ا خرى والجهات المسؤولة عنها: فعلى سبيل المثال يجب أن يتم التنسيق مع المصرف المركزي ووزارة المالية في حالة سياسات التمويل الريفي و مع وزارة الاقتصاد أو التجارة في حالة سياسات التجارة الزراعية ومع وزارة المالية في حالة برامج الإنفاق على الري وا بحاث ومع وزارة البيئة أو الموارد الطبيعية في حالة سياسات الري .... وبشكل مماثل فإن التصميم والتنفيذ الجيدين للسياسات الزراعية يتطلب مشاركة الحكومات المحلية وجمعيات المنتجين وجمعيات مستخدمي المياه والمنظمات غير الحكومية والمكاتب الإقليمية لوزارة الزراعة والمؤسسات غير المركزية ا خرى"* (Norton 2003 – الفصل 2 – ص 7) .

التنظيم والإدارة

يعاني القطاع العام في الكثير من الدول من المركزية والبيروقراطية التي تفرض تكاليف كبيرة. لذا فيجب أن تحاول مؤسسات ا بحاث الحكومية تعديل إدارتها و تبعيتها بحيث يسمح لها بقدر أكبر من المرونة في الموارد المالية والبشرية وإدارة الموارد (Byerlee 1998) . وفي هذا الإطار أشارت المعلومات الإيجابية التي تم الحصول عليها من الاستبيان إلى أنه في الكثير من الحالات يتضمن تعديل موارد العمل حسب حجم العمل الحوافز المالية والعملية بدلاً من المراقبة والمتابعة (السؤال 3–3) .

الموارد البشرية

وأخيراً فيجب الإشارة إلى أنه لايزال هناك إمكانية لتحسين المؤهلات العلمية لفريق العمل المتخصص العامل في المؤسسات التي شملها الاستبيان . وفى المتوسط كان أقل من نصف العاملين في تلك المؤسسات يحمل شهادات الدكتوراه مع أن ثلثيهم على ا قل يحمل شهادات جامعية (السؤالين 3–1 و 3–2) . ويجب أن يتم إجراء المزيد من التحليل لدراسة النسبة بين المتخصصين و الإداريين .

استخدام تحليل السياسات

المستخدمين النهائيين

تشمل مجموعة المستخدمين النهائيين لتحليل السياسات كلاً من الجهات الاقتصادية الخاصة والجهات العاملة في مجال صنع السياسات العامة :

- السياسيين (الوزراء أو أعضاء البرلمان) .
- الموظفين الحكوميين رفيعي المستوى والمسؤولين المعينين .
- الخبراء والمتخصصين والمستشارين المعينين من قبل الدولة أو المجموعات الاستشارية المعينة لهيئات ا بحاث أو في مجلس الوزراء .
- الجهات غير الحكومية التي يمكن أيضاً أن تلعب دوراً في صنع القرار وفي صياغة السياسات الحكومية (المسؤولين المؤسسين – رؤساء المنظمات غير الحكومية – الموظفين الحكوميين الدوليين – الشركات) .

أكدت نتائج الاستبيان أن المستخدمين النهائيين الرئيسيين يشملون السياسيين والموظفين الحكوميين رفيعي المستوى والخبراء المعينين من قبل الدولة . ومع ذلك وفي الكثير من

الحالات تكون مجموعة واحدة مختلفة لكل مؤسسة "الزبون" الرئيسي الذي يتم تنفيذ تحليل السياسات من أجله (السؤال 6-5) .

"حلقة السياسات"

إن عملية صنع السياسات ليست عملية خطية أو مستمرة كما يعتقد مايسمى "النموذج المنطقي" الذي تعرضنا له في القسم الثاني من الورقة . ويمكن لصانعي السياسات على مختلف المستويات صنع السياسات حول الموضوع ذاته وفي نفس الوقت مما يؤدي إلى وجود الفجوات والقفزات في هذه العملية منذ ظهور القضية إلى أن يتم الاختيار النهائي (Ryan وGarrett 2003) . ومع ذلك فإن الطريقة التقليدية لفهم "حلقة السياسات" تكمن في تقسيمها إلى أربعة مراحل : تحديد المشكلة ووضع برنامج ا عمال – عملية صنع القرار الرسمي – تنفيذ السياسات – تقييم السياسات .

وضع برنامج ا عمال

وضع برنامج ا عمال : يتعلق هذا الموضوع بتحديد القضايا التي تحظى بالاهتمام والقضايا التي يتم استثناؤها من المناقشة العامة . ويشكل الباحثون مجموعة صغيرة في هذه العملية حيث يتنافسون مع الجهات ا خرى للتأثير على برنامج عمل السياسات . ومع ذلك فيمكن للباحثين أن يؤثروا من خلال دورهم على إنشاء "الحكمة المتلقاة" (التي تشكل المعرفة الملائمة والمقبولة) . وهذا يبدو متناسباً مع "نموذج تنوير Weiss" الذي يؤكد الفكرة القائلة بأن المعرفة المكتسبة من خلال ا بحاث يمكن أن توسع القاعدة المعرفية الموجودة لدى صانعي السياسات والتي يمكن أن تخلق تحولاً تدريجياً في التفكير المفاهيمي حول السياسات (Neilson 2001) . ومع ذلك فإن دور الخبراء في تحديد المشكلة يتجاوز الفعاليات التحليلية : "في الواقع فإن الخبراء يقولون بأن هناك مشكلة موجودة وهي تؤدي إلى "اختلال اجتماعي" يمكن ترجمته من قبل السياسيين إلى طلب سياسي لاتخاذ إجراء تعويضي" (Sutton 1999 – ص 27) .

ومن المفاهيم المفيدة ا خرى وخاصةً في المراحل ا ولية لوضع برنامج ا عمال وتحديد الإجراءات البديلة "المحاضرة" وهي مجموعة متناسقة من ا فكار والمفاهيم والفئات التي يتم من خلالها إعطاء معنى للظاهرة" (Sutton 1999 – ص 13) . وفي الواقع فإن هذا المنهج يضع الشروط المرجعية التي لاتسمح بوجود البدائل أو تعمل على تهميشها (وسيتم التعرض لمسألة استخدام اللغة في صنع السياسات فيما يلي) .

صنع القرار

صنع القرار : تمثل هذه المرحلة التي فيها اتخاذ القرارات الحاسمة : فحسب النموذج الخطي تحيط السياسة بفعاليات صنع القرار (بينما يعتبر التنفيذ من الفعاليات الإدارية) . وفيما يتعلق باستخدام المعرفة فيبدو أن المفهوم المناسب هو تعريف Caplan "للاستخدام المفاهيمي" المرتبط بالقرارات على المستوى الشامل وكذلك التحولات في مستوى الوعي لدى صانعي السياسات وإعادة توجيه مفاهيمهم ا ساسية (Neilson 2001) .

التنفيذ

التنفيذ : يمكن للبحث أن يلعب دوراً هاماً في تحديد أسباب فشل السياسات . وقد ترجع تلك الإخفاقات إلى واحد أو أكثر من العوامل المختلفة – خلل في تصميم السياسات – عدم كفاية

الموارد – التنفيذ غير المناسب . وعلى وجه الخصوص تشير "فجوة التنفيذ" إلى الفارق بين أهداف صانعي السياسات ومايحدث فعلاً عند تقديم السياسات . وتشكل إدارة عملية التنفيذ مهمة معقدة حيث أنها قد تتطلب الحصول على الإجماع ومشاركة الجهات المعنية الرئيسية وحل الخلافات والتخطيط وتجميع الموارد وتعديلها (Sutton 1999) . وفيما يتعلق باستخدام المعرفة فيبدو المفهوم المناسب هو تعريف Caplan "للاستخدام ا دواتي" الذي يرتبط مع القرارات على المستوى الجزئي أو القرارات الصغيرة وتعتمد القرارات التراكمية على المعرفة التجريبية أو البيانات (نيلسون 2001) .

المتابعة : تشكل المتابعة الخطوة التالية لعملية السياسات التي يمكن أن يؤثر عليها الباحثون بشكل واضح . ويتمتع البحث التقييمي بإمكانية توفير المعرفة التي تستخدم من قبل صانعي القرار المستقبليين مما يوحي بوجود منهجيات بديلة أخرى .

حسب نتائج الاستبيان فإن المؤسسات المعنية تعمل في جميع مراحل الحلقة مع أنه يبدو أن نتائج تحليل السياسات تلعب دوراً هاماً نسبياً في التحليل البعدي لاستخدام ا موال وكفاءة / فعالية أدوات السياسات (السؤال 4–7) . ويبدو هذا ا مر متناسباً تماماً مع النتيجة القائلة بأن بطء و تعقيد عملية صنع السياسات هما العاملين الرئيسيين الذي يعيقان تأثير السياسات يليهما المقاومة التي تبديها مجموعات المصالح القوية (السؤال 7–4) . وتلعب نتائج تحليل السياسات دوراً هاماً نسبياً في تقديم السياسات وفي المرحلة ا خيرة التي تسمى الحساب النهائي لاستخدام الموارد وكفاءة وفعالية أدوات السياسات (السؤال 4–7) .

الإشراف و طريقة عمل مؤسسات تحليل السياسات

يمكن أن نفكر في أربعة مجموعات من الفعاليات المنفذة من قبل مؤسسات أبحاث السياسات :

الفعاليات الرئيسية

- *الدراسات الروتينية والتحليل لتوفير* الملاحظات النقدية على فواصل منتظمة حول الواقع الحالي : ويجب أن يقدم هذا النوع من الدراسات التقارير المنظمة والموضوعية حول القطاع الزراعي مع المراجعة النقدية للإنجازات والمجالات التي تنطوي على المشكلات والاتجاهات الطارئة . وقد أظهرت الإجابات على الاستبيان أن الدراسات المنفذة بشكل روتيني حول القضايا التي تتطلب التحليل المنظم من بين الفعاليات الرئيسية لكل مؤسسة لتحليل السياسات مما يمثل وسطياً أهم الفعاليات المنفذة (السؤال 5–2–1) .

- *الدراسات المعمقة لمجالات وقطاعات وفروع الإنتاج* كأساس لتحليل مشكلات السياسات الزراعية ذات ا همية الخاصة ، على سبيل المثال : واقع دخل المزارعين وانعكاسات ظروف السوق أو تغيرات السياسات – التغيرات في حيازة ا راضي ونماذج استخدامات الراضي – ظروف سوق العمل – مستوى مصادر تشغيل اليد العاملة والدخل في المناطق الريفية – التعاون الإقليمي في نقل التقانات – الراضي وأسواق ا جار وغيرها – الاتفاقيات التجارية الدولية والتزاماتها – فعاليات التصنيع وقنوات تسويق السلع الخاصة

واتجاهات استهلاك الغذاء . ووسطياً يتم تصنيف هذه المجموعة من الدراسات على أنها المجموعة الثانية بين الفعاليات التي تنفذها المؤسسات التي قامت بملء الاستبيان (السؤال 5-2-1) .

- *الدراسات المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للأبحاث* والعمل الاستشاري المقرر لاكتساب الخبرة الكافية (من خلال الدورات الخاصة والدراسات في الخارج والتعاون) من أجل التمكن من تقديم الخدمات المناسبة للمستخدمين النهائيين وخاصةً للزبائن الجدد . وبالتالي فهذه الفعاليات قد تكتسب أهمية خاصة لاكتساب أو تدعيم السمعة وكذلك لتوسيع وتنويع مصادر التمويل . ويتم تنفيذ هذا النوع من الدراسات من قبل بعض المؤسسات فقط التي قامت بملء الاستبيان (السؤال 5-2-1) .

- *تنفيذ الدورات والندوات :* يمكن أن يشمل الحضور المشاركين من الدولة والمنظمات الفلاحية والمنظمات غير الحكومية ا خرى والقطاع الخاص . ويجب أن يتم تخطيط فعاليات تطوير المهارات وتنفيذها كتوسيع منطقي للفعاليات البحثية وتحليل السياسات لضمان اعتماد محتوى الدورات والندوات (من أجل مصلحة المسؤولين المعنيين بصنع السياسات وتنفيذها ومتابعتها) على المعرفة الواقعية لمشكلات بناء المقدرات وبرامجها والمجالات المتخصصة التي يجب البحث عنها أو اقتراحها . ويجب أن تعقد مثل هذه الفعاليات غراض داخلية أيضاً وعلى وجه للمحافظة على تطوير مهارات فريق العمل الفني ولتحقيق اندماج الموظفين الجدد في العمل من أجل أن يحلوا محل من يتركون العمل أو للعمل عند زيادة الحاجة للخدمات (Barbero 2000) . وفي الواقع فإن القسم ا كبر من الاستبيانات يشير إلى التدريب من بين الفعاليات الرئيسية المنفذة من قبل مؤسسات تحليل السياسات (السؤال 5-1-1) .

اقتصاديات السعة

من المسائل الهامة احتمال وجود اقتصاديات السعة واقتصاديات الشمولية في تحليل السياسات. وفيما يتعلق با ولى "فإن اقتصاديات السعة غير متواجدة بشكل كبير في ا بحاث الزراعية عندما ينتقل المرء خارج نطاق كلية الزراعة العادية في أمريكا مثلاً" (Gardner و Lesser 2003 – ص 696) . إن اقتصاديات الشمولية هي ا كثر احتمالاً : حيث يمكن تنفيذ الخدمات المختلفة من خلال تحليل السياسات (كما هو وارد أعلاه) فزيادة الناتج في إحدى تلك الخدمات قد يؤدي إلى انخفاض التكلفة (أو زيادة التوفير الفعال) للأخرى .

اقتصاديات الشمولية

تشير اقتصاديات الشمولية التقليدية إلى الربط بين فعاليتين في نفس المؤسسة ولكن يمكن تحقيق النتيجة ذاتها من خلال "اقتصاديات الشمولية الخارجية" ذات الوحدات المنفصلة . وضمن هذا الإطار فإن شبكات العمل والتعاون بين المفكرين و المؤسسات البحثية من ا دوات الهامة لزيادة الفعالية والكفاءة في عملية تحليل السياسات[24] . ويتم تشكيل الائتلافات بين المؤسسات

[24]– إن "الشبكات المؤسسية" تلك تختلف عن "شبكات السياسات" المحددة في ا دبيات كمجموعات ا فراد والمنظمات التي تشترك في نظم المعتقدات المتشابهة وآليات العمل ونماذج محددة من السلوك" (Sutton 1999 ح ص 12) .

البحثية (مثل الشراكات العالمية لمؤسسات ا بحاث بين الدول أو قطاعات السياسات) لتحقيق ا هداف التي يتم السعي إليها بشكل جماعي . وهي تتصف بالاستقرار النسبي (وعدم الهرمية في أغلب ا حيان) في العلاقات الداخلية بين مجموعة مختلفة من الجهات ذات المصالح المشتركة .

الشراكات

يمكن أن يتم التواصل بين تحليل السياسات الخاصة والعامة من خلال مجموعة من ا قنية . وتضم الروابط الرسمية ا بحاث التعاقدية والمشاورات والمشاريع البحثية التعاونية والمشاريع المشتركة . وقد تقوم المؤسسات الحكومية بشراء المعلومات الفنية لفعالياتها البحثية من خلال التعاقد مع خبراء من الجامعات والشركات الاستشارية . وتظهر التجربة أنه لايمكن ية مؤسسة بحثية الازدهار دون التبادل المستمر والتواصل مع المؤسسات العلمية ا على مثل الجامعات الوطنية والدولية . ويجب أن يشمل بحث السياسات المناسب التحليل القيم والتوصيات الملائمة التي تم تطويرها ضمن أطر أخرى . وفي الواقع فإن استخدام العمل السابق المنفذ من قبل المؤسسات ا خرى يمكن أن يكون أحد وسائل تعزيز الإجماع الاجتماعي وحشد الدعم لنتائج السياسات[25] .

ضمن هذا الإطار تعرض الإجابات على الاستبيان دلائل مختلطة . فمن ناحية أولى فإن مساعدة المؤسسات ا خرى نادرة جداً وتقريباً ليس هناك حالات لتبادل فريق العمل مع المؤسسات الدولية أو المحلية ا خرى (السؤالين 3–4 و 3–5) . وعلاوةً على ذلك فهناك دولتان فقط يعمل بعض موظفيها كأعضاء في المؤسسات ا كاديمية أو البحثية ا خرى (السؤال 3–7) . ومن ناحية أخرى فقد أقر جميع من ملأوا الاستبيان بالعلاقات مع المؤسسات البحثية ا خرى مثل الجامعات .

شبكات العمل

تحتاج أية مؤسسة لتحليل السياسات الغذائية والزراعية لتطوير استراتيجياتها لتبقى على اطلاع بآخر التطورات في مجال تحليل السياسات . ومن انعكاسات التعقيد المتزايد لتحليل السياسات الغذائية والزراعية الحاجة لتطوير الشراكات للحصول على المزيد من المهارات التكميلية والمشاركة في شبكات ا بحاث التي تشجع على تبادل المعرفة والبيانات . وفي الواقع فقد تظهر آثار ا بحاث من خلال ا ثار الشاملة "*مثل مايحدث عندما يستخدم محللو السياسات في دولة ما منهجيات أو نتائج سياسات تم التوصل إليها في إطار مختلف أو عندما تغير النتائج الطرق العامة التي تعالج بها المشكلات مما يؤدي إلى تغيرات متعددة في قرارات السياسات مابين الدول والمؤسسات وا فراد*" (Ryan و Garrett 2003 ص 4) . يعتبر هدف تطوير التعلم الإقليمي من خلال تمكين المشاركين في الفعاليات المشابهة في الدول المجاورة من الاستفادة من تجارب بعضهم البعض هدفاً ملائماً في منطقة الشرق ا دنى .

[25]– في هولندة وفرنسا على سبيل المثال تم تنفيذ هذا ا مر من خلال دمج أو إنشاء مشاريع مشتركة بين الجامعات ومؤسسات أبحاث السياسات الزراعية الوطنية .

إن إطار صنع السياسات في تغير مستمر . وأكثر من قبل فإن حلول المشكلات الملحة لايمكن أن توجد ضمن حدود الدول ذات السيادة . وتشير أكثر الاستبيانات (السؤالين 5-4-1 و 5-4-2) إلى وجود العلاقات الدولية والدعم (وخاصةً من قبل منظمة ا غذية والزراعة) والعضوية في شبكات العمل الإقليمية (كما هو الحال في شبكة عمل منطقة الشرق ا دنى وشمال أفريقيا حول السياسات الزراعية) NENARNAP أو الهيئة الحكومية للتنمية – IGAD)[26] .

المصادر الخارجية

وضمن هذا المنظور هناك بديل آخر حول مؤسسات تحليل السياسات وهو التعاقد على تنفيذ العمل البحثي الخارجي . ويكمن الدافع الاقتصادي ا ول وراء هذا السلوك هو أنه قد يكون أكثر توفيراً التعاقد مع بعض الخبرات البشرية والموارد المادية المؤهلة بدلاً من إنشاء أو توسيع هيكلياتها الخاصة بها . وفي الواقع فغالباً مايكون ممكناً الاستفادة من الخبرات المحلية الكامنة : "ففي كل دولة من الدول هناك خبراء مطلعين على القضايا ... ويكمن التحدي في بعض ا حيان في تعريفهم على *أطر السياسات ا كثر شمولية وعلى بدائل السياسات التي تم استكشافها في الدول ا خرى ... وفي منحهم الفرصة للعمل على قضايا السياسات التي قد لايكونوا قد عملوا عليها سابقاً*" (Norton 2003 – الفصل 9 – ص 14) . وعلاوةً على ذلك فإن الباحثين الذين يعيشون ويعملون في دولة ما قد يكونون أكثر إدراكاً للمناخ السياسي والقضايا الرئيسية وفرص توفير واستخدام تحليل السياسات .

وتتأكد النتيجة السابقة من خلال سلوك مؤسسات تحليل السياسات في منطقة الشرق ا دنى . ويقوم القسم ا كبر من تلك المؤسسات بالتعاقد على تنفيذ العمل البحثي (السؤال 5-4-4) مع أنه من غير الممكن التحديد الكمي لمساهمة الباحثين الخارجيين في الجامعات أو المفكرين .

الخدمات القابلة للبيع

وأخيراً فإن حجم الخدمات مدفوعة ا جر التي يمكن أن تنفذ تتعرض لمعوقات ا ولويات . ولكن يجب فهم أن تلك الخدمات قد تلعب دوراً مفيداً ومبرراً لسببين على ا قل . أولاً أنها قد تكون ضرورية لاكتساب الموارد المالية الإضافية وبالتالي زيادة درجة استقلالية المؤسسة . وثانياً أن العلاقات ا قرب طلب السوق للخدمات يمثل رقابة خارجية على نوعية العمل (Barbero 2000) . وبالتالي فحتى لو لم يتم تنفيذ أبحاث السياسات من قبل مؤسسات تبحث عن الربح ، فإن النتاج المطلوب يجب أن يكون عبارة عن خليط بين *الخدمات القابلة للبيع* و*البضائع العامة* . وعلى العكس من ذلك ففي حالة واحدة فقط (ولنسبة قليلة) يتم إدخال الخدمات المدفوعة ا جر ضمن موارد تمويل مؤسسات تحليل السياسات التي شملها الاستبيان (السؤال 5-2) .

[26]– يتضمن الجزء الثاني من هذه الوثيقة أمثلة عن فعاليات تطوير المهارات الخاصة على المستوى الإقليمي والدولي .

الوصل بين السياسات وا بحاث

الوصل

يتعرض هذا القسم للعلاقة بين ا بحاث والسياسات وخاصةً حول كيفية تأثير ا بحاث على السياسات وحول كيفية استفادة السياسات من ا بحاث . وقد لا تكمن المسألة ا ساسية في مستوى الاستثمار المطلق في أبحاث السياسات وإنما فى عدم قدرة صانعي السياسات على الحصول على ا بحاث والبيانات والتحليل . ويجب تشجيع الباحثين على الاستفادة من زيادة توفر تقنيات المعلومات لنشر المعلومات على المجموعات المتباينة وخلق حوار عام هام من أجل الحصول على المزيد من المدخلات لعملية صنع السياسات . وتأخذ استراتيجيات تحسين القدرة على الاستخدام والاستفادة من المعرفة ("خلق الروابط" أو البناء "الحزام الناقل") شكل، البدء بالرسائل الإخبارية – بناء مواقع الإنترنت – تنظيم ا حداث لعرض المطبوعات والتقارير البحثية – تنظيم الحوار لخلق فرص تبادل ا راء حول السياسات الزراعية بين صانعي القرار والباحثين .

الاستهداف

ومع ذلك فغالباً ما تهمل قوائم تقنيات تشجيع استخدام ا بحاث أهمية استهداف مجموعات مستخدمي ا بحاث الخاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات توزيع مختلفة . فهناك حاجة لطرق مختلفة حسب اختلاف الجمهور المستهدف . ولا يحدث التوزيع على الإطلاق من الفراغ الاجتماعي والسياسي ، فعلى سبيل المثال هناك الكثير من الحكومات التي ترغب في عرض نتائج أبحاث السياسات من خلال وسائل الإعلان قبل توزيعها داخلياً[27] . وبالتالي فإن الاستراتيجيات التي تحقق هدفها بشكل جيد في دولة ما قد تفشل في دولة أخرى (Stone et al. 2001)[28] .

لايبدو أن هناك في المنطقة مستوى رفيع من الوعي حول أن توجيه ا هداف يتطلب استراتيجيات عرض وتوزيع مختلفة وكذلك أوساطاً مختلفة لتنفيذ أبحاث السياسات المناسبة والقابلة للاستخدام من قبل العموم . وهناك حالتان فقط ظهر فيهما وجود استراتيجيات لاستهداف مجموعات مستخدمي ا بحاث الخاصة من خلال استراتيجيات توزيع مختلفة و / أو نسخ مختلفة من نتائج ا بحاث الملائمة لكل مجموعة من المجموعات (السؤال 6–2) . ومن ناحية أخرى فمن الجدير بالذكر أنه ضمن الهيكل الإشرافي متعدد المستويات فإن أثر السياسات يوجه نحو مستويات متعددة (وطنية – محلية – مجتمعية – أسرية) حتى ولو كان المستوى المحلي دائماً هو الهدف ا ساسي (السؤال 6–4) .

---

[27]– في هذا الإطار يجب التركيز على أن الكثير من الاستبيانات تشير إلى أن موافقة الدولة قبل التوزيع ليست ضرورية (السؤال 5–3–5) .

[28]– من الملاحظ أن أساليب البيروقراطية تختلف باختلال الدول وتكمن "خلاصة استجابة الحكومة لمشكلة سياسات ما في الولايات المتحدة في اختيار البروفيسور الذي يتمتع بأفضل سمعة في المجال ومنحه ميزانية بحث كريمة والتعاقد معه" . بينما في ألمانيا "فيتم تنظيم الكثير من الباحثين ضمن قواعد استشارية ضمن أسس الحزب السياسية" (Stone et al 2001 – ص 23) .

التوزيع

من طرف أول فقد يكون هناك حاجة لمعالجة جزء معين من البيانات من قبل فرد واحد (معلومات خاصة) ومن الطرف المقابل فقد تكون تلك البيانات معروفة للجميع (معلومات عامة) : ويمثل *التوزيع* العملية التي يتم فيها فقد الخصوصية . فمن النظرة ا ولى قد يبدو من الصعب تزويد مؤسسات أبحاث السياسات بالحوافز لتوزيع نتائج أبحاثها بشكل فعال . ولكننا غالباً ما نرى سلوكيات مشابهة من قبل الباعة الذين يقومون بالترويج لبضاعتهم أو من قبل من يحملون شهادات البروفيسور الذين يقومون بتقديم أوراقهم للمجلات لنشرها . وفي حالة الترويج يقوم كل بائع بإيصال رسالته من خلال القناة الصاخبة حيث أن المستهلكين لديهم وقت محدود لتحليل ا خبار التي يسمعونها . وفي نفس الوقت فيتوقع أن تبذل مؤسسات أبحاث السياسات جهوداً كبيرة "لإيصال" نتائجها عندما يكون "بقاؤها" مضموناً من خلال إقناع صانعي السياسات بقيمتها .

استراتيجيات التوزيع

تمت الإشارة على نطاق واسع إلى أن "توزيع نتائج ا بحاث على صانعي السياسات بالطريقة المناسبة هو أهم العوامل التي تساعد على تسهيل تأثير السياسات (السؤال 7–3) . وحسب الإجابات على الاستبيان فإن تنظيم الفعاليات المتخصصة والمحاضرات العامة هي استراتيجية التوزيع الرئيسية (السؤال 5–3–1) . ومع ذلك فيعتمد القسم ا كبر من مؤسسات تحليل السياسات على نطاق واسع من الاستراتيجيات تتراوح بين الاستراتيجيات التقليدية مثل النشر والاستراتيجيات الحديثة مثل الإنترنت ووسائل الإعلام) .

محللي السياسات من المريخ وصانعي السياسات من الزهرة

إذا ماقامت مؤسسة أبحاث السياسات بتقديم المعلومات العامة فغالباً مايفترض أن يحاول صانعوا القرار في مختلف مجال الاقتصاد وخاصةً صانعي السياسات مراجعة خياراتهم في ضوء معتقداتهم المتغيرة . ومع ذلك فقد طورت ا دبيات الكبيرة حول استخدام ا بحاث في صنع السياسات العديد من الفرضيات من أجل تفسير عدم استخدام المعرفة أو ا بحاث في مجال صنع القرار (نيلسون 2001) . ومن بين أهم الفرضيات المؤثرة هي نظرية "المجتمعين" التي فسرت استخدام أو عدم استخدام بحث مثل بحث أعراض التشعب التي توجد بين مجتمعين مستقلين أو باحثين أو عالمين أو خبيرين بطريقة منهجية مقابل الطريقة السياسية التي يتبعها السياسيون والإداريون والمسؤولون . عادةً ماتكون أفكار الباحثين مختلفة عن أفكار صانعي السياسات حتى حول مايشكل أو يميز المعرفة : *"عادةً ماينظر علماء الاجتماع إلى المعرفة على أنها أمر ملائم من الناحية النظرية والمنهجية و / أو قابل للدفاع عنه . وينظر صانعو السياسات إلى المعرفة على أنها أمر ينجم عن الخبرة"* (Neilson 2001 – ص 5) . وهذا مايولد المخاوف حول صلاحية ا بحاث وقضايا الرقابة والمتابعة والقضايا المتعلقة بهذه المسألة مثل : ماهو ا مر القابل للمعرفة ؟

يتطلب التغلب على عدم الفهم هذا من الباحثين دراسة عملية السياسات لتأكيد أهمية ا بحاث ولبناء المنهجيات اللازمة لتقييم علاقتها وأهميتها . ومن ناحية أخرى يجب أن تمتلك الوزارات والمديريات الرئيسية إمكانية ا بحاث والتحليل التي يمكنها من خلالها أن تتواصل مع منظمات المجتمع المدني والجامعات ومعاهد السياسات والمجموعات الفكرية .

وفي أية حال ، فإن نقل نتائج تحليل السياسات عادةً مايكون عملية مكلفة ومثيرة للضجة حيث أن نتائج ا بحاث هي أنواع المعلومات التي لاتتمتع طبيعتها وقيمتها بالشفافية . إن نتاجات أبحاث السياسات هي نتاجات مختلفة وصعبة الاستيعاب حتى على من يرغبون باستخدامها حيث أنها تكمن وراء التوصيات الفنية والنتائج الكمية . وتتطلب هذه المشكلة تطويراً للإمكانيات الحكومية للاطلاع على ا بحاث واستيعابها وكذلك في الإمكانيات وا فراد والموارد الحكومية بشكل عام . ومن ناحية أخرى فإن تدريب الباحثين على الاتصالات (مهارات العرض والتواصل مع ا جهزة الإعلامية والوعي العام) قد يكون مفيداً جداً حيث تسمح هذه المهارات لمحللي السياسات بالعمل براحة على توسيع جمهور نتائج ا بحاث بشكل يتجاوز المستفيدين الإقليميين أو الشركاء و يسرع عملية صنع القرار بالمعلومات التي يتم استخدامها كمدخلات .

نوعية التحليل

ومن الصعب إعطاء وجهة نظر متوازنة حول قضايا السياسات حيث أنه لا يوجد "حقيقة وسطية" ليتم اكتشافها[29] . *فنوعية* البحث هي أحد نواحي إمكانية تأثيره على صانعي السياسات حيث أنهم يرغبون بالحصول على تحليل السياسات الناتجة عن مؤسسات وخبراء معروفين[30]. وبالتالي فتحتاج المؤسسة البحثية إلى خلق سمعة جيدة على أنها مصدر مستقل للرأي . وغالباً ماتحدد قيمة البحث مصداقية المؤسسة التي تقوم بتنفيذ تحليل السياسات إلا أنه لايمكن التسليم بمصداقية البحث . وهناك بعض الممارسات المحددة مثل التزام بالمقاييس المعروفة اللازمة للمحافظة على مركز من يقومون بتحليل السياسات . ومن أجل الحصول على الوضع المستقل فإن المؤسسات بحاجة ن ينظر إليها على أنها جهة مستقلة ، أي مؤسسات قادرة على تقديم الخدمات التي لاتخضع بالضرورة لشروط الجهة التي تتبع إليها تلك المؤسسات . إن التوجه العملي لتحليل السياسات يجعل تلك المؤسسات دائماً معرضة لخطر الخضوع لسيطرة الدولة الفكرية . وفي هذا الخصوص فإنه من المثير للقلق أن "أهمية ونوعية ا بحاث والنتاجات الجيدة" لاتذكر تقريباً بين العوامل التي تسهل تأثير السياسات (السؤال 7–3) ، بينما "نقص القدرة على الاستخدام وضعف نوعية المطبوعات" لاتعتبر من بين المشكلات الرئيسية (السؤال 7–6) . ومن ناحية أخرى فإنه من المشجع أن تصنف "سمعة ومرتبة الباحثين و / أو المؤسسة ذاتها في مجال السياسات" في المرتبة الثالثة من العوامل التي تسهل تأثير السياسات (السؤال 7–3) .

ومع ذلك فيجب أن لاننسى أن نوعية ا بحاث أمر ضروري ولكنه ليس شرط كافٍ : "فحتى النتائج ذات النوعية الجيدة يجب أن تتمكن من إيجاد مستمعيها المناسبين وأن تعرض نفسها بشكل موجه باتجاه المستخدمين" (نيلسون 2001 – ص 8) . وبينما تعتمد فرص تأثير تحليل

[29]– مع ذلك يجب ملاحظة أن الورقة ا خيرة التي تم إعدادها من قبل Brock et al (2003) تشجع استخدام "طرق وسطيات النماذج" من أجل تجنب تقييم السياسات المشروط بنموذج اقتصادي معين .

[30]– قد يكون هذا سبب استخدام صانعي السياسات في الدول النامية لنتائج ا بحاث أو خبراء ا بحاث القادمين من الدول الصناعية حيث أنه ينظر إليهم على أنهم أفضل من حيث النوعية لذا فإنهم أكثر مصداقية (Neilson 2001) .

السياسات على القوة المفاهيمية للوثيقة . *"وهذا لايعني أنها يجب أن تكون مكتوبة بشكل أكاديمي وإنما يجب أن يكون منطقها واضح ومقنع وأن تكون أسسها صلبة"* (نيلسون 2003 – الفصل 9 – ص 23) . ويلعب التحليل الرسمي والكمي للقضايا دوراً داعماً فمن الضروري أن يكون لتحليل السياسات أساساً قوياً ، إلا أنه يجب التعبير عن النتائج بلغة مفهومة لنطاق واسع من القراء .

نقاشات السياسات

ومن استراتيجيات نقل النتائج الممكنة تبسيط القضايا المعقدة والنتائج وتحويلها إلى "قصص" يمكن لصانعي السياسات الاعتماد عليها في صنع قرارهم . وكما ذكرنا سابقاً في مناقشة مرحلة إعداد برنامج ا عمال في صنع السياسات ، فإذا تم عرض تعديل السياسات "كنقاشات خاضعة للمحاكمة" ، فإن اللغة لاتقتصر فقط على التنبؤ بالحقيقة وإنما تشكل أيضاً القضايا المطروحة في تلك المناقشات : "وهي تشكل وسيلة لنقل ا فكار كما أنها تعمل على عكس مواقف سياسية معينة مما يشكل الحقيقة الاجتماعية حسب النظرة وا يديولوجية" (Sutton 1999 ص 10) . وفي الواقع فإن *النقاشات السياسية* تؤثر على عملية صنع السياسات من خلال العديد من الطرق مثل :

- تسمية وتصنيف المجموعات .
- قضايا "التشكيل" الواجب معالجتها .
- يبدو أن حل صنع السياسات واضحاً وغير قابل للنقاش .
- "عدم تسييس" قرارات السياسات وتوجيهها باتجاه استخدام اللغة العلمية الحيادية .

التأثير الزائف

من القضايا ا خرى المتعلقة بنوعية البحث قضية "التأثير الزائف" ، وخاصةً في حالة الدول النامية فإن تأثير بعض "سلات ا فكار" حول السياسات قد لاتفسر بقوة ا بحاث وإنما من خلال ضعف الجهات ا خرى . ويمكن تفسير ا مر ا خير من خلال عدة عوامل مثل ضعف الثقة بين الحكومة والإدارة وضعف إمكانات السياسات لدى ا حزاب السياسية والمجموعات المعنية وعدم رغبة الجامعات والجهات ا كاديمية بالالتزام بتنفيذ أبحاث السياسات ومجتمع ا عمال غير المتطور . وبالتأكيد تصبح عندئذ نوعية ومصداقية تحليل السياسات قابلة للتحقيق عند وضع ا ليات التنافسية وإنشاء المؤسسات القادرة على تحمل المسؤولية والتي تتمتع بالشفافية .

يمكن أيضاً تحقيق الوصل بين ا بحاث والسياسات من خلال مشاركة صانعي القرار والمسؤولين الحكوميين في مشاريع تحليل السياسات .وتشير التجربة إلى أن مشاركة صانعي السياسات في ا بحاث تساعد على تخفيف البطء في تحقيق انعكاسات السياسات الناجمة عن تغيير السياسات (Ryan و Garrett 2003) . ومن أجل توضيح فكرة وانعكاسات المشاركة المباشرة نورد فيما يلي قائمة المهام الممكنة التي يمكن تنفيذها من خلال "مسؤولي الاتصال" :

- التواصل المباشر مع مؤسسات تحليل السياسات حول القضايا المتعلقة بإعداد برنامج العمل .

- جمع المعلومات الإحصائية والفنية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل من الجهات الحكومية
- إطلاع الحكومة على سير العمل والحصول على آرائها حول بعض القضايا الإشكالية إذا لزم ا مر .

مشاركة صانعي القرار

وحسب نتائج الاستبيان فقد حاولت العديد من المؤسسات إشراك صانعي القرار بشكل مباشر في تنفيذ و متابعة وتفسير عمل تحليل السياسات (السؤال 6–6) . وعلاوةً على ذلك فإن التواصل بين الباحثين وصانعي السياسات خلال عملية تحليل السياسات يعتبر ثاني أهم العوامل (الوزن الوسطي 20%) التي تساعد على تسهيل تأثير السياسات (السؤال 7–3) .

الحوار مع الجهات المعنية

يجب أيضاً أن تشارك المؤسسات غير الحكومية المعنية بالانعكاسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية للسياسات الغذائية والزراعية في تحديد برنامج عمل تحليل السياسات . ويتضمن الاستبيان أمثلة عامة حول الملاحظات والمقترحات وا راء التي طرحتها الجهات المعنية (السؤال 7–2) .

يحتاج توزيع الموارد للارتباط مع تخطيط تحليل السياسات وذلك اعتماداً على منهج "القاعدة – القمة" التي تحقق مشاركة الجهات المعنية وتساعد على الحصول على الملاحظات من المتابعة وتقييم الانعكاسات . ومع ذلك فإن زيادة التواصل بين منتجي المعرفة ومستخدميها يعتبر من العمليات المعقدة وطويلة المدى التي لايمكن تطبيقها ببساطة من خلال "مشاركة" الجهات المعنية .

تحقيق الإجماع

وأخيراً فإن هناك انتقاد عام لتحليل السياسات التي تعتمد منهج "القمة – القاعدة" دون أن تأخذ بعين الاعتبار آراء ا فراد والمجموعات الاجتماعية التي لها تأثير على كيفية تطور النظام . وتكمن الإجابة المحتملة على هذا الموضوع في *التحليل الربفي التشاركي* الذي يعالج تنفيذ ومتابعة المشكلات من خلال "جذورها" أو ا سلوب التشاركي للبحث الذي يساعد على بناء العلاقة بين الباحثين ومن يتعلق بهم البحث أو من يكونون موضوع ذلك البحث . ويسمح مثل هذا التواصل الشخصي من خلال البنى التشاركية والتشاورية باستخدام التواصل التقليدي (غير الرسمي والشائع) في نشر ا بحاث وكذلك في توفير المعلومات الفنية والتدريب .

كانت جميع المؤسسات التي قامت بملء الاستبيان تقريباً تقوم بأحد أشكال التحليل التشاركي (السؤال 5–3–4) ولكن التشاركية قد تتراوح بين التعليق على المسودات إلى صياغة الاستراتيجيات الشاملة . ويمكن للمرء عندئذ أن يتوقع أن نوعية المشاركة من حيث تنوع مجموعات الجهات المعنية التي كانت متواجدة أثناء عملية المشاورات والعمليات التي تم استخدامها لتنظيم المشاركة تتباين بشكل كبير من دولة إلى أخرى .

تقييم ا بحاث و ا داء

الفائدة والتأثير

حتى ولو كان تقييم السياسات العامة مهمةً صعبة كما ذكرنا في القسم الثاني من الورقة فإن الحكومات والمؤسسات الخاصة والشركات والجمعيات الخيرية تفرض متطلبات متزايدة على

مؤسسات تحليل السياسات من أجل محاسبتها على استخدام الموارد وأهمية ا بحاث التي تجريها . ويجب أن ينظر التقييم إلى نوعية نتاجات ا بحاث وفعالية نقل تلك النتاجات والمساهمة في حوار السياسات والنتائج المتوقعة من توصيات السياسات أو الخيارات التي يتم بناؤها على نتائج ا بحاث (Ryan و Garrett 2003) . ومع ذلك فإن المعايير أو المؤشرات متعددة : كيف يمكن تحديد أهمية وفائدة وتأثير ا بحاث ؟

تشارك العديد من الجهات في عملية صنع السياسات وهي تعتمد على العديد من مصادر المعلومات عند صنع قرارات السياسات أو التأثير عليها . وعندئذ يصبح من الصعب أن تعزى الانعكاسات ي مصدر من المصادر حيث يعتمد العدد الكبير من المعنيين على عدد واسع من المصادر . ومن المناقشة السابقة يجب أن يكون واضحاً أنه بالرغم من التطورات المنهجية فإن فائدة وتأثير بحث السياسات يمكن أن يعتمد على عين الناظر . ويبدو التقييم ا كثر موضوعية ممكناً في حالة أهمية المعيار حيث تم اقتراح المؤشرات الممكنة في ا دبيات (Stone et al 2001) :

- ا عمدة في الصحف أو عدد المرات التي يتم فيها الاستشهاد بتلك ا دبيات .
- عدد التلميحات في مواقع الإنترنت أو طلب الصفحة .
- إجراء المقابلات الإذاعية أو التلفزيونية .
- عدد المطبوعات المراجعة .
- الحضور العام والمتخصص والسياسي للفعاليات والمحاضرات والمؤتمرات المنظمة من قبل المؤسسة .
- زيادة القدرة على اجتذاب منح التأسيس والعقود الحكومية والمصادر التمويلية ا خرى في السنوات السابقة .
- إنشاء برامج جديدة وتعيين الموظفين وتجديد المشاريع .
- تعيين فريق العمل البحثي في الجهات الاستشارية الحكومية .
- تطور الباحثين وحصولهم على العمل ضمن المؤسسات الحكومية أو الدولية .

إن هذه المعايير لاتثبت التأثير وإنما تمثل الترابط الممكن ا بحاث والسياسات العامة .

ومن المنهجيات ا خرى لتقييم الانعكاسات ما تقترحه إيفبري التي تصنف المنتجات من أبحاث السياسات الاقتصادية والفعاليات ذات العلاقة مثل النتاجات والنتائج / التأثيرات واستجابات السياسات وانعكاسات الرفاه (الجدول 1) . *"إن النتاجات هي فعاليات أو جهود يمكن أن يعبر عنها بشكل كمي أو نوعي . والنتائج أو ا ثار هي مقاييس لاستخدام الزبائن أو الشركاء لتلك النتاجات ... وتشير استجابات السياسات إلى درجة نسبة انعكاسات ... النتاجات والنتائج / التأثيرات إلى صياغة السياسات أو تطبيقها . والانعكاسات هي ا ثار القابلة للقياس لاستجابات السياسات على رفاه المستفيدين من ا بحاث"* (Ryan و Garrett 2003 – ص 16) .

المحاسبة وتأثير ا بحاث

يتطلب اختيار أفضل المشاريع البحثية المعلومات حول قيمة التحليل للمجتمع . وتضع ندرة الموارد عبئاً متزايداً على العاملين على إدارة تحليل السياسات بشأن توزيع الموارد على المجالات ذات ا ولوية . وفي هذا الخصوص يمكن أن يكون تحليل التكلفة – المنفعة أداةً مفيدة بالرغم من أن تقييم المنافع من خلال تحليل السياسات ا ساسية التي تطبق على العديد من السلع وتولد منافع غير سوقية لا يزال يشكل أمراً إشكالياً .

ويجب أن يتم تطبيق عدد من آليات المتابعة والتقييم على الصعيد المحلي وعلى صعيد النظام والمؤسسة والمشروع وذلك من أجل ضمان فائدة البحث والقدرة على المحاسبة في استخدام ا موال العامة . ومن بين من أجابوا على الاستبيان كانت هناك دولتان فقط تطبقان نظام المراجعة الخارجية بينما ظهر أن أربعة دولة أخرى لا تطبق أي نظام للتقييم سواءً أكان داخلياً أم خارجياً (السؤال 7–1) .

ا داء

إن مكون ا داء للتحليل المؤسسي يشكل تقييماً لقدرة المؤسسة على تحقيق ا هداف ا ساسية من خلال تقديم الخدمات المقررة للمتلقين المستهدفين . وتشكل الفعالية والكفاءة المعيارين ا ساسيين لتقييم ا داء .

الفعالية

الفعالية : تشكل الفعالية المعيار ا على حيث أنها تشكل المقياس العام لقياس ما إذا تم تحقيق المهمة أم لا . وتعني الكفاءة أن المؤسسة تعمل بطريقة تساعدها على تحقيق النتائج المباشرة بشكل ناجح ، أي أنها قادرة على تقديم الخدمات المطلوبة إلى المتلقين المستهدفين وأنها تقوم فعلاً بذلك . ومن أجل تحقيق الفعالية فإن هناك حاجة لدراسة مدى وطرق تأثير البحث على السياسات ودراسة العوامل التي تؤثر على مدى تأثير السياسات الناجمة عن تحليل السياسات . وقد تكون الطريقة الناجحة لذلك هي فهم كيفية تعلم واستيعاب صانعي السياسات للأفكار وإدخالها ضمن عمليات صنع السياسات . وسوف يوفر هذا ا مر فرصة التعلم التي يمكن أن تساعد في تصميم المشاريع والبرامج لمعالجة قضايا السياسات .

الجدول 1 – بعض المؤشرات حول نتاجات أبحاث السياسات

النتاجات	النتائج / التأثيرات	استجابات السياسات	الانعكاسات
المطبوعات * العدد والنوع * محكم / غير محكم	**المطبوعات** * المراجع – استخدام المناهج – أرقام التوزيع – المبيعات – المتطلبات – المواقع	* التغير في السياسات الذي يعزى إلى أبحاث السياسات	* تخفيض الفقر
المنهجيات * الوصف * القيمة المضافة	**المنهجيات** * استخدام منهجيات جديدة	* تطبيق السياسات الحالية	* تحسين ا من الغذائي والتغذوي
التدريب * عدد المتدربين * مدى التدريب * فترة التدريب * عدد ونوع الكتيبات	**التدريب** * ترقية المتدربين * عدد المتدربين ا خرين الذين يتم تدريبهم من قبل المتدربين السابقين	* تنفيذ تغييرات السياسات	* تطوير معيشة الفقراء
الندوات / القمم / المؤتمرات * العدد * النوع * عدد المشاركين	**الندوات / القمم / المؤتمرات** * عدد صانعي السياسات الحاضرين ومدى التأثير على السياسات * دعوة فريق العمل لعرض المذكرات وا وراق ا خرى في اجتماعات أخرى	* تغيرات المؤسسات	* دعم البيئة الطبيعية
المؤتمرات الصحفية * العدد * النوع	**المؤتمرات الصحفية** * عدد المقالات الصحفية الناتجة وشكلها		
تعزيز الإمكانات	**تعزيز الإمكانات** * دعوة عناصر فريق العمل والإدارة للمشاركة في اللجان التي تحكم على تغيرات السياسات * طلب المزيد من الموارد استجابة للنتاجات السابقة * درجة نجاح اكتساب الموارد الإضافية بحاث السياسات		

المصدر : مأخوذ من Ryan و Garrett 2003 – ص 17 .

وحسب الإجابات المقدمة ضمن الاستبيان فإن المؤسسات التي تقوم بتنفيذ الاستبيان كانت قادرة على المساهمة في تطوير بدائل ومقترحات السياسات (السؤال 6-3) . ومن ا مور الهامة أيضاً المشاركة في تقديم المعرفة اللازمة حول السياسات واللازمة لتغيير السلوكيات والمنهجيات لدى الجهات المعنية وتقديم المدخلات للسياسات . ومن ا مور ا قل أهمية الفعالية في زيادة الإمكانات في مجال تحليل السياسات ونشر نتاجات ا بحاث الناجحة .

الكفاءة

ينظر هذا المعيار إلى تكاليف تقديم تحليل السياسات إلى المتلقين المستهدفين . وهو مشروط بالفعالية : فماذا سيحدث فيما لو قامت المؤسسة بتقديم النتائج دون أن يتلقاها المستخدمون المستهدفون النهائيون ؟ لذا فتحتاج الكفاءة إلى دراسة كفاءة العمل البحثي و كفاءة نشر النتائج أيضاً . وهناك عادة نقطة تعادل بين مستوى الكفاءة وتكاليف النشر : فعلى سبيل المثال يؤدي تخصيص الموارد الإضافية لنشر النتائج إلى زيادة التكلفة ولكنه يحسن الفعالية . ومن ناحية الكفاءة فإن المسألة ا ساسية الواجب معالجتها هي ما إذا كانت التكلفة الإجمالية لتحقيق مستوى معين من الكفاءة منخفضة بالشكل المعقول . وإذا ماكانت ا مور ا خرى متساوية فيمكن للاقتصاديات أن تلقي بعض الضوء على الكفاءة النسبية للمنهجيات المختلفة المستخدمة[31] . فعلى سبيل المثال يمكن للمرء النظر إلى "تكاليف الوحدة" للأبحاث ونشرها وما إذا كان هناك اقتصاديات السعة أو اقتصاديات الشمولية .

الصعوبات

إن تقييم الداء يشكل عملية معقدة وهو سوف يؤدي إلى وجود قدر كبير من المعلومات الذي يحتاج إلى التمثل والاستيعاب . لذا فنحن بحاجة لفكرة واضحة حول ما نود أن تؤدي إليه تلك العملية . وبشكل مثالي فيجب أن ينظر المنهج إلى المؤسسة من الخارج وأن يحدد ما إذا كان يمكن تطوير المؤسسة أو أنه يجب تغييرها بشكل كامل . وفي أية حال فإن أفضل تقييم لايقتصر على البيانات الكمية مثل التكاليف و إنما على مدى تأثر القضايا والنواحي ا خرى مثل الإطار التنظيمي بهذا التغيير . فعلى سبيل المثال غالباً ما يتوجب على الجهات الحكومية العمل بموجب متطلبات تنظيمية يكون من الصعب تغييرها .

ومع أن هناك مجال لتحسين إدارة أبحاث العلوم الاجتماعية ذات العلاقة بالسياسات الزراعية ، فليس هناك مجال للتفاؤل الكبير حول إمكانية تناقص تمويل أبحاث السياسات دون خسارة المكاسب المستقبلية المتوقعة إذا ماتم تحسين الإدارة . ويكمن الخلل في هذا الافتراض في أن الإدارة ا فضل تسمح "باختيار الفائزين مسبقاً" . وعلى العكس فإذا ما توجب تخفيض ميزانية أبحاث السياسات بشكل كبير ، فمن المحتمل أن يتم تخفيض الكثير من الفعاليات المنتجة على أنها فعاليات غير منتجة . وفي الواقع ففي تحليل السياسات "كما هو ا مر في الحفر بحثاً عن النفط واختيار لاعبي كرة القدم وتربية الخيول ا صيلة – يتوجب على المرء يبذل الجهود الكبيرة من أجل أن يجني النجاح" (Gardner 1999 – ص 20) .

[31]– إن افتراض *coeteris paribus* حساس ن بعض البدائل غير متوفرة في بعض الحالات .

1- النتائج

قيمة تحليل السياسات

قمنا في القسم السابق بمناقشة أهمية الفهم ا عمق لمساهمة أبحاث السياسات بعمليات السياسات. ويمكن للفهم العلمي ا دق أن يحدد المشكلات التي تتطلب التدخل الحكومي وأن يشير على أن المشكلة أقل حدة مما هو معتقد بشكل عام ، كما يمكن أن يكون ضرورياً لتقييم فعالية وتكاليف المعالجة المقترحة .

ويشير الدليل المتوفر إلى أن عوائد أبحاث السياسات في الاقتصاد الزراعي كانت أكبر من تكاليف تلك ا بحاث وقد تكون تلك القيمة كبيرة جداً . ومع ذلك فيجب الاعتراف بأن مثل هذا الرأي الجرئ يبدو مشكوكاً فيه حيث أنه يأتي من قبل اقتصادي أوروبي . وخلال السنوات ا ربعين الماضية كانت السياسات المزرعية في الاتحاد ا وربي تخضع بشكل كبير للتدخل الحكومي المباشر مما يكلف دافعي الضرائب والمستهلكين المليارات من اليورو بينما كان يحقق مكاسب أقل للمزارعين : وإذا كانت هذه هي النتائج فيمكن للمرء أن يتساءل عن مساهمة تحليل السياسات الغذائية والزراعية (إن كانت هناك أية مساهمات).

وبالنظر إلى الفروقات بين تقديم القطاع العام والقطاع الخاص لخدمات تحليل السياسات يبدو من المفيد التمييز بين مكونين : تمويل تقديم الخدمات مقابل عملية الإعداد الفعلية . ومن النقاط الهامة أنه ليس هناك ضرورة لتنفيذ كلا المهمتين من قبل المؤسسة ذاتها (أو من قبل القطاع الاقتصادي ذاته) .

استدامة نتائج ا بحاث

وحسب الاستبيان فلا يبدو أن التكاليف الكبيرة وعدم وجود الحوافز من بين أكثر المشكلات أهمية (السؤالين 7–5 و 7–6) . وقد يتمكن التمويل التنافسي بإمكانية تعزيز القدرة على المحاسبة ونوعية وكفاءة النظام بالرغم من ارتفاع التكاليف سواءً أكانت التكاليف النثرية أم تكاليف وقت الخبراء . وبالتالي فيجب تحويل الحصة ا كبر من ا موال بشكل تدريجي إلى المنح التنافسية المفتوحة لمؤسسات القطاع العام بما فيها الجامعات وكذلك لمؤسسات القطاع الخاص . وبالطبع فيجب الاستمرار بتقديم المنح المنتظمة من أجل المحافظة على البنية التحتية الحالية وتطويرها .

تطوير الموارد البشرية

هناك مشكلة تتعلق بنوعية الموارد البشرية العلمية ترجع إلى الانعزالية المهنية والروابط العلمية العالمية الضعيفة . ويصنف "اكتساب المهارات الفنية" عادةً في المرتبة الثانية بين احتياجات تطوير الإمكانات (السؤال 7–5) ، بينما يعتبر "تعزيز الإمكانات الفعالة والتدريب" على نطاق واسع من بين أهم المشكلات (السؤال 7–6) . ويمكن تحقيق هذا ا مر من خلال تقييم احتياجات الموارد البشرية واستخدام المنح الخارجية والقروض اللازمة لتطوير الموارد البشرية ودعم المشاركة في شبكات العمل الدولية والفعاليات ا خرى (السؤال 7–7) . ومع ذلك فإن تراكم رأس المال البشري أمر غير فعال إذا لم يترافق بالتقييم المعتمد على أداء المتخصصين الذي يرتبط بنظام الحوافز والمكافآت .

يجب أن يستجيب تحليل السياسات الغذائية والزراعية لتغيرات المناخ الزراعي والعلمي والاقتصادي . ففي الدول الصناعية تضمنت الإصلاحات فصل تمويل ا بحاث عن تنفيذها مما يشجع على زيادة تقديم التمويل من خلال ا ليات ا كثر منافسة وتحسين القدرة على محاسبة المؤسسات البحثية وتحويل ا بحاث القريبة من السوق إلى القطاع الخاص . ويؤكد المقياس الجديد على الهيكل المؤسسي الجماعي والمصادر وا ليات الجديدة لتمويل ا بحاث وإصلاحات التنظيم والإدارة في المؤسسات العامة (Byerlee 1998) . وتتطور هذه التعديلات بشكل عام بشكل أبطأ في الدول النامية ، وهذا ما تؤكده نتائج الاستبيان حيث أن "إعادة الهيكلة التنظيمية / المؤسسية" تعتبر من أهم احتياجات تطوير الإمكانات (السؤال 7–5) . وتحتاج الجهات العاملة في مجال تحليل السياسات إلى تحسين القدرة على المحاسبة من خلال الاستيعاب المؤسسي للأهداف وآليات التقييم الشفافة للتخطيط والمتابعة وتقييم انعكاسات السياسات الغذائية والزراعية. وفي الواقع فإن "تراجع أو نقص مناخ السياسات المساعد وضعف البنى المشرفة" يعتبر من بين أهم العوامل المعيقة لتأثير السياسات (السؤال 7–4) .

تحقيق التوازن بين الطلبات المتعددة

وبما أن هناك طلب متزايد على مؤسسات تحليل السياسات العامة فيجب أن تعمل تلك المؤسسات بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية لتحديد ا ولويات التي تعالج ا هداف المتعددة وتوظيف المنهجيات الرسمية لتحديد أولويات ا بحاث . ويعتبر هذا ا مر هاماً عندما تكون الموارد نادرة وتكون ا هداف متناقضة ويكون المستفيدون ضعفاء من حيث القدرة على التعبير عن احتياجاتهم . وحسب نتائج الاستبيان ، فإن الحقيقة القائلة بأن "المؤسسة تحدد أولوياتها مع بعض المشاورات" تعتبر إحدى أهم المشكلات في حالتين من الحالات على ا قل (السؤال 7–7) . بينما يشكل "ضعف مشاركة الجهات المعنية" (مع "مقاومة مجموعات المصالح القوية لإصلاحات السياسات") أحد أهم العوامل المعيقة لتأثير السياسات .

سوف تعتمد كفاءة وفعالية تحليل السياسات على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الهامة من أجل تحسين أدائها بشكل جيد . ويجب أن تدور تلك الإصلاحات حول الاستقلالية والمرونة المالية والقدرة على المحاسبة من أجل خلق مؤسسات تحليل السياسات الغذائية والزراعية التي تتمتع برؤية استراتيجية طويلة المدى وآلية شفافة لتحديد ا ولويات ونوعية فريق العمل الممتازة . ويجب أن تركز إعادة الهيكلة المؤسسية على إنشاء التمويل الجماعي وعلى القاعدة المؤسسية المتنوعة لتحليل السياسات . وسوف يضمن هذا ا مر وجود مجال واسع من ا راء عند تحديد ا ولويات وإدارة وتوزيع نتائج التحليل . ومع ذلك وبالرغم من الدور المتزايد لوحدات القطاعين العام والخاص وتنويع مصادر التمويل فإن التمويل العام و تنفيذ تحليل السياسات الغذائية والزراعية سوف يبقى أمراً جوهرياً في منطقة الشرق ا دنى .

وسوف تقيم ورشة العمل بشكل أكثر دقة انعكاسات ا بحاث على السياسات والعوامل التي تسهل أو تعيق تأثير السياسات . وفي أية حال فإننا نعتقد أنه يجب الاستمرار في تقديم الدعم العام لإنشاء الإمكانات الوطنية لتحليل السياسات الغذائية والزراعية وزيادته إن أمكن حيث أن طبيعة الكثير من مشكلات السياسات الغذائية والزراعية المعقدة والفنية وغير الواضحة

والنظرية – مثل سياسات الحوافز ونظم التسويق وإطار حيازة ا راضي وسياسات الري ونظام التمويل الريفي وتطوير ونقل التقنيات الزراعية – تعني احتياج صانعي السياسات للمشورة العلمية والحكم المنطقي من أجل تزويد عملية صنع القرار بالمعلومات والتوجيهات .

القسم الثاني

تطوير المهارات في مجال تحليل السياسات : ماريا غراسيا كويتي

ا هداف

يهدف القسم الثاني من هذه الوثيقة إلى :

- تحديد المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالتدريب وبناء المقدرات وتطويرها .
- طرح القضايا المتعلقة بمهام ومجالات تحليل السياسات الغذائية والزراعية في مؤسسات القطاع العام .
- توضيح تجارب ومنهجيات تطوير المهارات المختارة .
- اقتراح قائمة قضايا لمناقشتها .

1- القضايا والمفاهيم ا ساسية : التدريب، بناء المقدرات وتطوير المقدرات

من التدريب ... إلى بناء الإمكانات

يشير بناء المقدرات إلى تطوير الموارد البشرية وكذلك التطوير التنظيمي الذي يفهم بشكل عام على أنه "بناء المؤسسية" أو "الهندسة التنظيمية" . لذا فيشمل بناء المقدرات الفعاليات التي تهدف إلى اكتساب المعرفة والمهارات الفنية والتغيرات السلوكية وكذلك الفعاليات المتعلقة بالمهارات الإدارية والتشغيل الفعال والكفء للمؤسسات . وفي مجال التدريب يتم نقل المعرفة من خلال *تقانات النقل* مثل المحاضرات والمطالعات الموجهة ومن خلال سلسلة من ا حداث . وفي بناء المقدرات يتم التعلم من خلال *التقانات التجريبية* أي المناقشات و ورشات العمل و التجربة الميدانية والتدريب على الوظيفة ومن خلال العمل الجماعي وهو شكل كثير الحدوث .

... إلى تطوير الإمكانات

ويستخدم مصطلح تطوير المقدرات بشكل متزايد ليحل محل مصطلح "بناء المقدرات" . ويؤكد تطوير الإمكانات على أن لكل مجتمع إمكاناته وأن الجهات الخارجية تقر بتلك الإمكانات وتساهم في تطويرها وتعزيزها من خلال عملية النمو الداخلي (على العكس من بناء الإمكانات الذي ينطوي على مفهوم الانطلاق من الصفر) .

وقد يتضمن بناء المؤسسة وتطوير الإمكانات مراجعة الإطار التنظيمي لمؤسسات القطاع العام في الزراعة على كل من المستوى المركزي والفرعي ، ودعم نظم إدارة المعلومات أو قواعد البيانات وإدخال طرق عمل جديدة ووضع المؤشرات العامة وتنفيذ برامج التدريب أثناء الخدمة أو أية أنواع أخرى من الفعاليات ، إلخ ... وهو ما سنوضحه فيما بعد في القسم الرابع حول التجارب .

2- مهام و مجالات تحليل سياسات الغذاء والزراعة

المهام

محللي السياسات مقابل باحثي السياسات

يفهم عادةً أن محللي السياسات يختلفون عن باحثي السياسات حيث تدفع كلا المجموعتين مجموعة مختلفة من الحوافز[32] حيث يرتبط محللو السياسات بشكل أوثق بالسياسات العامة . لذا فغالباً ما يشار إلى تحليل السياسات على أنها "صنعة" . وعلى العكس من باحثي السياسات الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جزء من المجتمع ا كاديمي متخصص في نظام معين ويتابع عملية بناء المعرفة، فإن محللي السياسات يتوجب عليهم "صنع" بدائل السياسات لصانعي القرار . وهم يترجمون نتائج أبحاث السياسات إلى سياسات يمكن تنفيذها بشكل مباشر وبالتالي فهم يلعبون دور صلة الوصل بين الباحثين وصانعي القرار . ويعني الاهتمام بتنفيذ نتائج ا بحاث الاهتمام بالكثير من الاعتبارات العملية (بالإضافة إلى تحقيق التميز النظامي وكذلك الاهتمام بعملية البدائل المقترحة) ضمن الإطار السياسي للدولة وفي زمن معين . وعلاوةً على ذلك فإن عمل محللي السياسات عادةً ما يتميز بوجود المواعيد النهائية التي قد تكون صارمة جداً وندرة الموارد المالية وصعوبة الحصول على مصادر المعلومات سواءً أكانت رسمية (مثل المكتبات) أو غير رسمية (مثل مواقع الإنترنت) . لذا فإن محللي السياسات في الإدارات العامة يشبهون المهنيين في أنهم يساهمون في تبني السياسات وتنفيذها .

ويجب القول أيضاً بأنه نادراً ما يوجد ضمن ا طر الحكومية المسئولون الذين تقتصر مهامهم على تنفيذ تحليل السياسات مهما كان نوعها . وعادةً ما يقع محللو السياسات تحت تركيبات بعض الكلمات "السياسات" – "التخطيط" – "الإدارة" – "التقييم" – "البحث" – "الدراسات" . وقد أشار الاستبيان الذي تم تلقيه من المشاركين إلى وجود العناوين التالية : مدير التخطيط وإدارة السياسات – منسق البحوث والدراسات الاقتصادية – مدير الدراسات – اقتصادي زراعي – زراعي رفيع المستوى – مسئول الموارد الطبيعية والبيئة – مدير مديرية سياسات الاقتصاد الزراعي – رئيس قسم السياسات وتحليل ا سعار الزراعية في وزارة الزراعة – وحدة سياسات الغذاء والزراعة وإدارة معلومات التكاثر الحيواني – مديرية الدراسات الاقتصادية والإحصاء .

وكما ذكرنا سابقاً في هذه الوثيقة فإن عمل تحليل السياسات (الخاصة بقطاع ا غذية والزراعة) على المستوى الوطني يمكن أن يكون ضمن إطار عمل الوزارات العاملة في مجال قطاع الزراعة والريف (الزراعة – التنمية الريفية – الري – الموارد الطبيعية – الغابات ...إلخ) أو وزارات البيئة والصناعة والتجارة والتخطيط والتمويل التي تمس الزراعة كما أنها تقع في بعض

[32]– كما هو مذكور من قبل Both (1998:226) الوارد في مراجع Neilson (2001:8) "إن حوافز العلماء الاجتماعيين تعلق أهمية أكبر لبناء المعرفة مقابل أبحاث صياغة السياسات وللسلطة بدلاً من الفائدة ولقيمة الاستقلالية العلمية بدالً من قيم مشاركة السياسات وللفهم بدلاً من الإجراء" .

الحالات تحت إشراف السلطات المحلية . وفي الكثير من الدول غالباً ما يتم تنفيذ تحليل السياسات من قبل المؤسسات البحثية وا كاديمية[33] والشركات الاستشارية .

... في المؤسسات المنشأة بشكل خاص

وفي الحالات ا خرى توكل تلك المهام إلى مؤسسات ووحدات يتم إنشاؤها بشكل خاص مثل المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية ووحدة المعلومات والسياسات الزراعية التي تم إنشاؤها في وزارة الزراعة والتزاوج الحيواني في أفغانستان أو ورقة عمل استراتيجية تخفيض الفقر ووحدة المتابعة وا من الغذائي في وزارة الزراعة في طاجكستان .

... في المنظمات الإقليمية

ومع تزايد التوجه نحو التكامل الإقليمي يتم تنفيذ بعض تحليلات السياسات ذات العلاقة بالزراعة وخاصةً تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية والمخاطر البيئية (مثل التصحر والتلوث وجائحات أمراض النباتات والحيوانات) والبنية التحتية ومعلومات التسويق وتسهيل التجارة على المستوى الإقليمي من قبل المؤسسات الاقتصادية الإقليمية (مثل الاتحاد ا وربي – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – اتحاد المغرب العربي – مجلس التعاون الخليجي وغيرها) .

مهام تطوير السياسات وتحليلها

ومن أجل التقاط مجموعة المهام الواردة تحت اسم تطوير وتحليل السياسات يتضمن الإطار 1 تصنيفاً ملخصاً ، حيث يتم تجميع مهام تحليل السياسات إلى مهمة "المسؤول المكتبي" الذي يقوم بمهمة المراقبة والمتابعة العامة وخاصةً في مجال السياسات و "تطوير السياسات" التي تتعلق بالبدء بعمل تحليل السياسات وتشجيعه و "تحليل السياسات (ا بحاث والمعلومات العامة)" والذي يشمل عمل تحليل السياسات الفعلي أو الإشراف على العمل الذي يتم التعاقد عليه مع الجهات الخارجية أو الجامعات . ويتم توجيه القسم ا كبر من جهود تطوير الإمكانات بهذا الاتجاه وذلك كما هو وارد في القسم الرابع . وتعني الفئة ا خيرة التي يشار إليها باسم "إشعال النار" أن نأخذ بعين الاعتبار المهام المتنوعة التي يطلب من محللي السياسات تقديمها والتي عادة ما يطلب تقديمها خلال فترة قصيرة بالاستفادة من العمل التحليلي المنفذ والمعلومات المجمعة .

... الطرق والقيم

لذا فتنطوي إمكانات تحليل السياسات على طرق التصميم والتنبؤ بالعواقب المتعلقة بالسياسات البديلة – بحيث يتم تقديم الخيارات التي تعتمد على أساس من المعلومات – وللمشاركة بشكل فعال في العملية السياسية – بحيث يتم التمكن من تنفيذ الخيارات بشكل فعلي . ويتطلب هذا ا مر تحديد المشكلة وتوفير المقاييس الفنية للتحليل واستخدام المناقشات الإقناعية للحوار العام من خلال مختلف وسائل الإعلام[34] . ويعتبر التواصل الهادف إلى تحقيق مشاركة المواطنين في دعم السياسات الزراعية والتنمية الريفية وا من الغذائي العنصر الجوهري في الإدارة الجيدة ومهمة تنطوي على الكثير من التحدي وأكثر تعقيداً من أن تنفذ من قبل تقانات المعلومات والتواصل الحديثة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 2001). وأخيراً فإن إمكانات تحليل السياسات ينطوي أيضاً على اكتساب الممارسات المتخصصة مثل الوحدة التحليلية (موضوعية

[33]– وهي ممارسة شائعة في الولايات المتحدة وأوروبا ولكن على نطاق أضيق .

[34]– كما تمت الإشارة إليه من قبل Majone (1989:1) "حيث أن السياسيون يعرفون بشكل كبير بينما ينسى علماء الاجتماع بشكل كبير أيضاً أن السياسات العامة مكونة من اللغة بشكلها المكتوب أو الشفهي وأن الجدل أمر رئيسي في جميع مراحل عملية السياسات" .

المتابعة) وقابلية المحاسبة أمام المؤسسة التي تطلب التحليل والالتزام بنماذج السياسات وتوضيحها[35] .

مجالات السياسات الغذائية والزراعة

كما ذكرنا سابقاً في هذه الوثيقة وكما هو وارد في وثيقة المعلومات العامة حول *سياسات الغذاء والزراعة في منطقة الشرق / دنى* فإن مجال السياسات الغذائية والزراعية واسع جداً وهو يضم مجالاً واسعاً من السياسات التي تضم : سياسات إدارة الموارد الطبيعية – السياسات التجارية ضمن إطار المفاوضات الإقليمية والمتعددة الجهات – سياسات التنمية الريفية لزيادة الدخل ورأس المال البشري من خلال الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية – سياسات الإصلاح المؤسسي المتعلقة باللامركزية في تقديم الخدمات الزراعية من خلال القطاع العام – الخصخصة أو الانتقال إلى المؤسسات غير الحكومية – دعم وتطوير مؤسسات التمويل الريفي – متابعة وتعزيز السلامة الغذائية – مقاييس الصحة النباتية والحيوانية ... .

الإطار 1

نوع عمل تحليل السياسات	ما الذي تؤدي إليه	النتاجات / المنتجات	المتطلبات
مسئول سياسات أو مسئول الاتصال	تنسيق السياسات في مجال معين "متابعة" مهام "المتابعة الاستراتيجية" : "متابعة القضايا" – الوصول إلى مختلف المجتمعات من أجل تحديد المشكلة ، بما في ذلك المنظمات (IFPRI, CGIAR, FAO ...) – متابعة تنفيذ السياسات من خلال مختلف الوسائل – تقييم وإدارة المعلومات وا بحاث المتوفرة	موجزات ،أوراق حول قضايا السياسات – أوراق تحليل – نظم المعلومات – قواعد البيانات – مواقع الإنترنت	– جمع وتنظيم المعلومات من مختلف المصادر ، بما فيها المعلومات ا ساسية والدراسات السابقة . –القراءة بإمعان ا بحاث التي قامت بتنفيذها المنظمات المحلية والدولية ا خرى وتقييم مدى ملاءمتها وإمكانية الاستفادة منها. – تطوير استراتيجيات فهم طبيعة مشكلات السياسات ومجال حلولها ونقل مثل هذه التقييمات. – وضع المشكلات التي يتم تحديدها ضمن إطار معين وتحديد الحاجة للتدخل الحكومي.
تطوير السياسات	البدء بعمل السياسات لتحديد الموقف من قضايا السياسات القطاعية – تحديد القطاع من خلال مناقشات داخلية مع الحكومة – طلب فرق العمل أو الجهات ا خرى للمشاركة وتحديد قضايا السياسات الواجب دراستها – تحديد موقف الدولة في	أوراق عمل حول بدائل السياسات والتشريعات	

[35]– يفهم نموذج السياسات على أنه إطار ا فكار السائدة التي لاتقتصر فقط على تحديد هيكلية عملية حل المشكلات وإنما تحديد المشكلة بحد ذاته وغالباً ما تكون نماذج السياسات ضمنية ومسلم بها دون مناقشة (ومن أمثلة نماذج السياسات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي النموذج التنموي أو المساند من قبل الدولة الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية والذي حل محله مبدأ تحرير ا سواق في السبعينات والثمانينات و منهج "ا سواق المدارة" فيما بعد ابتداءً من التسعينات وما بعد مما يعكس مدى التدخلات الحكومية في الاقتصاد) .

	المفاوضات الدولية		– فهم السلوك السياسي والتنظيمي.
تحليل السياسات (ا بحاث والمتابعة[36])	***تنفيذ التحليل إما مباشرةً أو من خلال الإشراف وتوجيه العمل التحليلي الذي يتم التعاقد على تنفيذه***	***دراسات – أوراق بدائل السياسات***	***– تنفيذ التحليلات – التنبؤ بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبدائل السياسات – عرض النتائج بشكل فني وغير فني***
البدء بالعمل	الاستجابة لجميع الطلبات التي يتم تلقيها من الوزراء أو مكتب رئاسة مجلس الوزراء أو الجهات ا خرى	إعداد موجزات السياسات للبرلمان / الإذاعة والتليفزيون – الصحافة – التصريحات – الإعلانات – مواقع الإنترنت وغيرها	– التواصل بشكل مقنع (بشكل شفهي وكتابي) مع مختلف فئات المهتمين وباستخدام مختلف الوسائل
تم تعديله من Weimer و Vining(1999:38)			

2– احتياجات ومجال التعاون الإقليمي والدولي في تطوير إمكانات تحليل السياسات الغذائية والزراعية

الحاجة : الاعتبار العام

هل الموارد البشرية ... كافية من حيث العدد ... مؤهلة ... قادرة على العمل ... لديها معلومات وإمكانات حديثة؟

تفتقر الكثير من الدول لفريق العمل الكافي الذي يتمتع بالمهارات ا ساسية والمتطورة مثل الاقتصاديين والاقتصاديين الزراعيين والزراعيين المتخصصين في المجالات الفنية في العديد من المجالات الفنية والمتخصصين في مجالات التنمية الريفية وعلماء الاجتماع الريفي والاقتصاديين السياسيين . وقد يكون مثل هؤلاء متوفرون في الدول ا خرى ومع ذلك فقد يكون هناك حاجة لتعزيز ومتابعة تطوير إمكاناتهم نظراً لعدد من العوامل . إن الوضع التنموي العالمي في تغير مستمر وسريع مما يزيد من خطورة "تراجع المهارات" بسبب تنفيذ العمل الروتيني . كما أن الحصول على الشهادات العليا (الماجستير أو الدكتوراه) لا يضمن بحد ذاته المعرفة ا كاديمية المطلوبة والمهارات التي يمكن نقلها إلى تحليل السياسات التطبيقي . كما قد يكون هناك حاجة لتغيير السلوكيات من نوع الإدارة والسيطرة إلى طريقة أكثر توجهاً نحو البحث . وتتطلب إصلاحات السياسات القائمة في الكثير من الدول المعرفة والتحليل للعمليات المعقدة ضمن إطار المتغيرات الاقتصادية والسياسية في إطار مؤسسي معين وبعيداً عن التطبيق غير النقدي لوصفات السياسات الجاهزة ومعرفة وفهم طريقة تأثير الإطار التنظيمي العالمي والإقليمي على عملية صنع القرار المحلي (مثال : مجال السلامة الغذائية أو مقاييس السلامة النباتية والاتفاقيات التجارية المتعددة الجهات أو الثنائية وتطورات التكنولوجيا الحيوية وغيرها) .

وعلاوةً على ذلك فإن العدد الكبير من أبحاث السياسات المتوفر في مختلف أنحاء العالم أصبح سهل الاستخدام من خلال الإنترنت وطلب "مدققي ا بحاث" الذين يتمتعون بالمهارات النقدية

[36]– كانت غالبية جهود تطوير المهارات تركز بشكل تقليدي على بناء المعرفة والمهارات ذات العلاقة بمهام تحليل السياسات مع التركيز على التحليل الاقتصادي والمعلومات ذات العلاقة ومهارات تحليل البيانات وتفسيرها .

هل هناك عدد كاف من "مدققي ا بحاث" والمتخصصين الخارجيين ؟

والتمييز بين المستويات الجيدة والمتدنية في ا بحاث وفي تقييم جدواها وفائدتها . كما يولى الاهتمام المتزايد لتحسين مؤهلات الوسطاء بين محللي السياسات والعموم مثل الصحافيين الماليين والمتخصصين في مجالات الإعلام ا خرى أو الجهات المعنية (مثل جمعيات المنتجين والمنظمات غير الحكومية لتمكينها من أن تصبح جهات مطلعة على تحديد المشكلات وتحليلها والتوصل إلى حلولها .

تتطلب إمكانات تحليل السياسات الاهتمام ووضع تلك الإمكانات بعد بنائها أو تعزيزها موضع الاستخدام ، أي أن تتمكن الوحدات التنظيمية المعنية بتحليل السياسات من الحصول على المعلومات والبيانات وإدارتها وكذلك من إعداد التحليل ونقله للجهات ا خرى من خلال القنوات المناسبة وعدم خوض فريق العمل في تنفيذ المهام "السريعة" على حساب العمل التحليلي الجيد .

على المستوى المحلي ومن خلال التعاون الإقليمي والدولي

الاحتياجات حسب ما أشار إليه من أجابوا على الاستبيان

أشارت جميع الاستبيانات التي تم تسلمها إلى ***التدريب*** على أنه إحدى الفعاليات التي تشكل السمة المنتظمة للمؤسسات التي ينتمي إليها من قاموا بملء الاستبيانات (السؤال 5–1) ، كما أشارت إلى مسألة تكررت في التوصيات حول التطورات المقترحة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (السؤال 7–7) .

تؤكد الاستبيانات التي تم تسلمها (السؤال 7–5) على ***إعادة الهيكلة التنظيمية*** على أنها أكثر عناصر تطوير المهارات اللازمة لتطوير أداء المؤسسات في مجال السياسات . وقد تمت الإشارة إلى ***اكتساب المهارات*** على أنه ضروري من قبل جميع الدول تلته ***توجيه الحوافز*** و***.التغيرات السلوكية***

أشار جميع من ملأوا الاستبيان (باستثناء ثلاثة) إلى أن لديهم ***علاقات ودعم دولي*** (السؤال 5–4–1) وأنهم يشاركون في ***شبكات العمل المحلية والإقليمية*** (السؤال 5–4–2) . وقد أجاب الجميع بالإيجاب على أن لديهم ***علاقات مع المؤسسات البحثية ا خرى*** .

وأشارت التوصيات (السؤال 7–7) إلى الرغبة في استمرار المشاركة في تلك الشبكات وتطوير تلك العلاقات .

على المستوى المحلي

- *"العمل الجماعي من خلال مجموعات ا فكار الخاصة بالسياسات*
- *تعزيز الروابط بين مؤسسات تحليل السياسات والجهات المعنية*
- *الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة لتحليل السياسات*
- *تدريب الفرق على المستوى المحلي أيضاً*
- *بناء وحدة خاصة لتحليل السياسات الزراعية"*

على المستوى الإقليمي :

- *"شبكات العمل*
- *تبادل المعلومات والخبرات*
- *تبادل الخبراء الفنيين بين الدول ذات المصالح والمشكلات المتشابهة في مجال تحليل السياسات*
- *التعاون في مجال التدريب*
- *تبادل الزيارات*
- *تنفيذ الدراسات وا بحاث الإقليمية*
- *تعزيز العلاقات مع المؤسسات المشابهة*
- *المشاركة في نتائج ا بحاث" .*

بالتعاون مع المجتمع الدولي :

- *"تمويل الفعاليات على المستوى الوطني والإقليمي*
- *شبكات العمل والبحث الإقليمي*
- *تشجيع العلاقات مع المجتمع المدني وا سر الريفية بهدف جمع المعلومات الصحيحة والقابلة للاستخدام في تحليل السياسات وتوصيات السياسات*
- *إنشاء مراكز المعلومات*
- *التدريب*
- *تنفيذ أدوات وطرق المتابعة والتقييم*
- *مساعدة الدول في تطوير ا طر المؤسسية وتنفيذ التدريب" .*

3- تجارب بناء مقدرات ومنهجيات مختارة

هناك الكثير من التجارب التي تؤكد العديد من الطرق التي يتم من خلالها تحويل المهارات التي يتم اكتسابها إلى نشاطات فعلية وتتضمن تلك التجارب : بناء المقدرات الفردية – تشغيل المنظمات في القطاعين العام والخاص – تفعيل إجراءات وممارسات بدائل السياسات – تنفيذ تلك الخيارات .

وفيما يلي مجموعة من ا مثلة عن تجربة منظمة ا غذية والزراعة حيث يشكل تطوير الإمكانات الفنية[37] بالنسبة لها ولمنظمات ا مم المتحدة ا خرى هدفاً معلناً . ومن أجل التوضيح فقد تم تصنيف ا مثلة ضمن فئات . فحيث تمكنت تلك ا مثلة من عكس نماذج تطوير الإمكانات فهي غالباً ماتشكل جزءاً من التدخلات الهادفة إلى تعزيز معرفة ا فراد ومهاراتهم في مجالات تحليل السياسات (ا بحاث والإشراف) وتطوير السياسات وا طر التنظيمية . ومن تلك ا مثلة :

[37]– "... تساعد منظمات ا مم المتحدة الدول النامية في تطوير إمكاناتها في مجال تنمية الموارد البشرية بما في ذلك الإمكانات في مجال تطوير وتحليل السياسات..." في UNGA 2003 . *تنمية الموارد البشرية . تقرير مقدم للأمانة العامة* – الجلسة 58 للجمعية العمومية للأمم المتحدة (A/58/348)

أ- ***البناء المؤسسي :*** حيث يتم التركيز على بناء مؤسسة أو وحدة جديدة كموقع للسياسات في القطاع الزراعي في دولة ما وتعزيز إمكاناته البشرية والتركيز على أبحاث السياسات ومهام الإشراف (مثل المركز الوطني للسياسات الزراعية أو وحدات السياسات في وزارات الزراعة في أفغانستان وطاجكستان) .

ب- ***فعاليات تطوير الإمكانات الخاصة المتعددة***

على المستوى المحلي : التدريب على الوظيفة والدورات والندوات التي تسعى لمعالجة فجوات المعرفة والمهارات لدى ا فراد في الوحدات التنظيمية التي تعمل في مجال السياسات .

على المستوى الإقليمي : ورشات العمل والجولات الاطلاعية وشبكات العمل وتعزيز المؤسسات الاقتصادية الإقليمية للتعلم من التجارب وتحليل ودراسة إمكانية تطبيق مقاييس السياسات السائدة والعمل على قضايا السياسات ذات البعد الإقليمي .

على المستوى الدولي : ورشات العمل – المنتديات – مشاورات الخبراء لتشجيع مشاركة الدول في عملية التنظيم والتنمية العالمية (مثل مفاوضات التجارة متعددة ا طراف في مجال الزراعة – وضع المقاييس العالمية لسلامة الغذاء ومقاييس الصحة النباتية – المواثيق والالتزامات وغيرها).

وتشير هذه ا مثلة إلى المساعي التي تبذل فيها جهود خاصة لتعديل محتوى وآليات تطوير الإمكانات حسب متطلبات الدول أو المناطق . ويفسر هذا ا مر سبب عدم تطرق هذه المحاضرة إلى تنفيذ الورشات والدورات من قبل الجامعات أو المنظمات ا خرى وخاصةً في الدول الصناعية .

أ- **بناء المؤسسة**

المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية كمثال عن مساعدة السياسات

تظهر التجربة أن المساعدة المؤسسية يمكن أن تكون مفيدة في تشجيع إنشاء المؤسسات الجديدة في القطاع العام والتى تتمتع بإمكانيات العمل في مجال تحليل السياسات التطبيقي . ويشكل مثال المركز الوطني للسياسات الزراعية الملخص في الإطار 2 أدناه "مجموعة" العناصر التي تشكل بناء إمكانات تحليل السياسات الغذائية والزراعية : مؤسسة تشكل مقراً لعمل تحليل السياسات في القطاع الزراعي ومصدراً للمعلومات والبيانات حول الزراعة حيث يتم تدريب عدد من العاملين ليصبحوا "محللي سياسات" ويتم إعداد دراسات السياسات استجابة لطلبات الحكومة أو بمبادرة مستقلة كما يتم تنفيذ مجموعة من الفعاليات لنشر ومناقشة نتائج عمل تحليل السياسات على المستوى الوطني . وتتضمن الورقة المقدمة من قبل السيد الهندي والسيد فيوريللو تفاصيل تجربة المركز الوطني للسياسات الزراعية (الفقرة 5-3) .

الإطار 2

المركز الوطني للسياسات الزراعية

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

شهدت عملية صنع السياسات الاقتصادية في سورية والتي تميزت لعدة عقود بالتخطيط المركزي تحولاً تدريجياً في التفكير الاستراتيجي ونظام السياسات باتجاه التحرير المحلي والمزيد من الاعتماد على قوى السوق وزيادة الالتزام والتكامل مع النظام الاقتصادي العالمي .

وقد تم البدء بعملية التعديل التدريجي للسياسات في النصف الثاني من الثمانينات ، وفيما يتعلق بالزراعة فقد كان ذلك يعني تحويل التركيز من الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد على الذات وذلك من خلال تعديل ا سعار المحلية باتجاه ا سعار الدولية وإعادة توزيع أراضي أملاك الدولة وتخفيض آليات ضبط ا سعار والتدخل الحكومي في تسويق المستلزمات والمنتجات وتشجيع القطاع الخاص.

وفي ضوء تلك التعديلات طلبت الحكومة السورية تعزيز إمكانياتها الفنية والمؤسسية في تحليل وصياغة ومتابعة السياسات الزراعية المستدامة في ظل الاقتصاد المفتوح . وقد قامت الحكومة الإيطالية بتقديم تلك المساعدة من خلال منظمة ا غذية الزراعة ابتداءً من أوائل عام 1995 وحتى اليوم . وقد أدت الدراسات التي تم تنفيذها حول إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام العاملة في مجال الزراعة ضمن إطار الاقتصاد الجديد الموجه نحو السوق إلى إنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية ليصبح مركزاً متخصصاً في مجال التحليل الاقتصادي التطبيقي للسياسات الزراعية .

وهكذا فقد تم إنشاء المركز وتم توجيه المساعدة لتحقيق مايلي :

أ- تمكين المركز من العمل بشكل فعال من خلال التجهيزات والموارد البشرية المطلوبة وممارسات العمل والإدارة الملائمة .

ب- توفير التدريب المكثف على الوظيفة لعناصر فريق العمل وتنفيذ الجولات الاطلاعية والدورات ا ساسية في مجال الاقتصاد الزراعي والإحصاء وكذلك الدراسات العليا في الخارج .

ت- السماح بإعداد الدراسات* من قبل الخبراء الدوليين وفريق العمل الفني حول قضايا ذات أهمية للسياسات الزراعية .

ث- ليصبح المركز مرجعاً هاماً في سورية في مجال المعلومات والبيانات المتعلقة بالزراعة وذلك من خلال إنشاء قاعدة البيانات والمكتبة .

ج- لتمكين المركز من العمل كمنتدى لحوار السياسات الزراعية .

** تم تنفيذ العديد من الدراسات مثل : الدراسات حول السلع الخاصة – الدراسات حول قضايا الزراعة : التمويل الزراعي والتسويق والتصنيع واستخدامات المياه في الزراعة والمنتجات الزراعية واستخدامات ا راضي – الدراسات حول قضايا أكثر شمولية للسياسات الزراعية مثل : الانعكاسات البيئية للممارسات الزراعية – الضرائب والدعم الزراعي – اتفاقية الشراكة السورية ا وربية – تشجيع استثمارات القطاع الخاص في مجال ا غذية الزراعية – النظم الزراعية – الميزات النسبية للمنتجات الزراعية المختارة .*

المصدر : GCP/SYR/006/ITA "المساعدة في بناء المقدرات من خلال دعم تشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية"

ويشكل المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية مثالاً عن الطبيعة طويلة المدى للمساعدة المطلوبة لبناء وتشغيل إمكانات[38] تحليل السياسات بشكل كامل وكذلك عن القضايا المحيطة بفعالية واستدامة مثل تلك المؤسسة :

- طرق وقنوات تنفيذ عمل السياسات من المؤسسات ذات العلاقة بالزراعة و(على العكس) طرق وقنوات المركز في تنبيه مثل تلك المؤسسات حول مشكلات السياسات
- طرق نقل وتوزيع نتائج العمل البحثي والحصول على الملاحظات حول احتياجات المستخدمين للنتائج البحثية
- قدرة مؤسسة مثل المركز الوطني للسياسات الزراعية على المحافظة على نظامها من أجل عملها البحثي وتقييم جدوى وفائدة ا بحاث المنفذة من قبل المؤسسات ا خرى على المستويين المحلي والدولي
- درجة الاستقلالية في صنع القرار وتوزيع الموارد المالية
- القدرة على الاحتفاظ بالعاملين المؤهلين وتقديم الحوافز لهم من أجل المحافظة على حماسهم وتطوير إمكاناتهم على العمل بشكل متخصص في المؤسسات البحثية وا كاديمية على المستويين المحلي والدولي .

وحدة المعلومات الزراعية والسياسات في أفغانستان

كما تم في هذا العام اختيار وضع عمل تحليل السياسات في وحدة خاصة في وزارة الزراعة والتزاوج الحيواني في أفغانستان . وقد قامت الوزارة بإنشاء وحدة المعلومات الزراعية والسياسات تحت الإشراف المباشر للوزير ومعاون الوزير . وتعمل هذه الوحدة على : تحليل المعلومات – صياغة وتحليل السياسات والاستراتيجيات – التعاون والتنسيق مع الوزارات والإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية ا خرى ضمن نطاق صلاحياتها . ويتم تنفيذ برنامج طويل المدى لبناء المقدرات بمشاركة ثمانية من عناصر العمل في وحدة السياسات وكذلك من العاملين في الوزارات ا خرى في قطاع الزراعة والريف . وقد تم البدء بفعاليات التدريب ا ولي في مجال الاقتصاد ومفاهيم السياسات الزراعية ا ساسية وأدوات التحليل ومهارات التواصل (اللغة الإنكليزية واستخدام الكمبيوتر) .

متابعة استراتيجية تخفيض الفقر وا من الغذائي في طاجكستان

وقد قامت وزارة الزراعة مؤخراً في طاجكستان بإنشاء وحدة لمتابعة استراتيجية تخفيض الفقر وا من الغذائي . ويتم تنفيذ التدريب في مجال السياسات الغذائية والزراعية وصياغة المشاريع .

وبالإضافة إلى تمكين فريق العمل من التركيز بشكل أكبر على العمل البحثي في مجال السياسات فقد يكون هناك ميزة من تحديد مكان لدراسة السياسات الغذائية والزراعية في تلك المؤسسات أو الوحدات مما يساعد على إنشاء نموذج "متعهدي السياسات" في العمل البحثي . ويمكن لهؤلاء التشجيع على تنفيذ مجموعة من الفعاليات الهادفة إلى تسويق المعرفة ونشر ا بحاث من خلال

[38]– ساعد برنامج التعاون الإيطالي في بناء المركز الوطني للسياسات الزراعية . ولاتأخذ الكثير من الجهات المانحة مثل هذا الالتزام المستمر في مجال بناء المقدرات . وقد منح برنامج التعاون السويسري دعماً مشابهاً من خلال منظمة ا غذية والزراعة لمدة عشر سنوات في الثمانينات لمركز خدمات المشاريع الزراعية في نيبال في مجال بناء الموارد البشرية والمنظمات من خلال عملية طويلة المدى وهي عملية استمرت على مدى عقد كامل .

مجموعة من الفعاليات التدريبية والمعلوماتية والوسائل ا خرى . لذا فهي تتمتع بإمكانية وضع برنامج أعمال والحصول على صلاحية "خلق المعرفة المشتركة ، أي الفهم والتفسير المشتركين للمشكلات والمواقف" (Stone 2003) .

أ- فعاليات تطوير الإمكانات المتعددة الخاصة

على المستوى المحلي

يمكن تطوير الإمكانات في مجال تحليل السياسات الزراعي من خلال مجموعة من ا ليات وذلك استجابةً للاحتياجات الخاصة للدول حول قضايا السياسات والنتاجات اللازمة (مثال : صياغة استراتيجية الاستراتيجية الزراعية – إعداد دراسة خاصة – كما هو مبين في ا مثلة الواردة في الإطارين 3 و 4) .

التدريب على الوظيفة : يسعى إلى زيادة المعرفة والمهارات للتمكين من تنفيذ العاملين لمهامهم بشكل أفضل . وكما يشير التعبير فإن التدريب ينفذ بشكل لايؤدي إلى إعاقة العمل إلا ضمن الحدود الدنيا وهو يوجه لمساعدتهم في عملهم الفعلي في مجال السياسات . ويكمن النتاج النهائي لمثل هذه الفعاليات في مجال تطوير الإمكانات في المعرفة التي يكتسبها هؤلاء العاملون والمهارات والسلوكيات الجديدة التي يتعلمونها . ومن ناحية أخرى فهو يكمن في النتاج الفعلي للسياسات مثل الاستراتيجية الزراعية أو دراسة السياسات . ويقدم الإطار 3 مثالاً عن برنامج تدريبي تم وضعه بناءً على طلب أرمينيا المساعدة من منظمة ا غذية والزراعة .

ويبين الإطار 4 مثالاً آخر عن التدريب على الوظيفة المتعلق بإعداد التقرير السنوي حول التجارة في سورية كجزء من مهام المركز الوطني للسياسات الزراعية .

الإطار 3

أرمينيا : استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

طلبت حكومة أرمينيا مساعدة منظمة ا غذية الزراعة في صياغة استراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة . وقد تكونت المساعدة المقدمة من التوجيه الفني والتدريب على الوظيفة لفرق العمل الوطنية من وزارة الزراعة خلال فترة سنتين . وقد تمثل النتاج النهائي في إعداد استراتيجية وطنية تغطي المواضيع التالية والتي تم تنفيذ التدريب والتوجيه المنهجي حولها :

الواقع الاقتصادي الشامل في البلد : *استقرار الاقتصاد الشامل وهيكل إجمالي الناتج المحلي – السكان وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي – تشغيل اليد العاملة – البطالة وا جور – الفقر وا من الغذائي – ميزانية الدولة والنظام النقدي – السياسات الزراعية والدعم الموازني للزراعة – مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول القطاع الزراعي .*

نمو إجمالي الناتج المحلي والفقر والطلب على الغذاء وا من الغذائي : عدة سيناريوهات : *توقعات إجمالي الناتج المحلي – الاستهلاك النهائي وتوقع الفقر – توقعات الطلب المحلي على الغذاء – استهلاك الغذاء الفردي وا من الغذائي – توقعات واردات وصادرات ا غذية الزراعية – إجمالي الطلب على ا غذية الزراعية .*

تحليل القدرة التنافسية لبعض القطاعات الفردية المختارة : *القمح – إنتاج الدقيق – الخضار وتصنيع الخضار – الحليب – الزبدة – اللحم .*

النظم الزراعية في أرمينيا : *النظم الزراعية السائدة – تحليل SWOT – النظم الزراعية وتوسع المساحات المزروعة : بعض السيناريوهات .*

المصدر : TCP/ARM/0065 "ا بعاد الاجتماعية – الاقتصادية للتنمية الزراعية : حالة أرمينيا . دراسة حول صياغة استراتيجية القطاع" – 2003 .

يبين المربع الرابع مثالاً آخر حول التدريب على الوظيفة المتعلق بإعداد التقرير السنوي حول التجارة في سورية وذلك كجزء من مهام المركز الوطني للسياسات الزراعية .

الإطار 4

سورية – التدريب على الوظيفة

إعداد دراسة حول التجارة الزراعية السورية

الهدف : تعريف فريق العمل للمركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية على عمل تحليل السياسات . ويشكل هذا الإجراء إجراءً استراتيجياً لمساعدة فريق العمل والمتدربين في الانتقال من مرحلة "حضور التدريب" إلى مرحلة "المساهمة الفعالة" في الفعاليات البحثية . وبالتالي فقد تقرر السماح للمتدربين تجربة إعداد ورقة عمل لتحليل السياسات حول موضوع خاص متعلق بالزراعة السورية وعملية صنع القرار في سورية .

الفترة الزمنية ستة أشهر

الطريقة : تم العمل من خلال فريق يضم خمسة متدربين عمل بإشراف فني من خبير دولي عمل مع المتدربين من خلال ثلاث بعثات مدة كل منها أسبوع وكذلك من خلال المشورة عبر البريد الإلكتروني خلال الفترة بكاملها. وعلاوةً على ذلك فقد تضمن الفريق اثنين من عناصر فريق العمل في المركز لمساعدة الخبير الدولي في مساعدة المتدربين وتنسيق عملهم . كما عمل خبير الاقتصاد الزراعي في المشروع على التنسيق العام واستمرار الإشراف وتوفير المساعدة الفنية للفرق وتسهيل التواصل مع الخبراء الدوليين .

محتوى الدراسة : يعرض التقرير صورة عن التجارة الزراعية السورية ويتضمن تحديثاً للبيانات المتوفرة وصورة حول واقع التجارة الزراعية بالإضافة إلى التغيرات الطارئة على السياسات ذات العلاقة . وبشكل خاص فإنه يعالج :

- التجارة العالمية من حيث التدفقات والاتجاهات والجهات المعنية الرئيسية في ا سواق العالمية .
- السياسات والإجراءات التي تؤثر على التجارة الزراعية مثل التزامات منظمة التجارة العالمية والسياسات الزراعية المشتركة في الاتحاد ا وربي و قانون الزراعة في الولايات المتحدة ا مريكية واتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .
- التجارة السورية (العامة والزراعية) من حيث الواردات والصادرات .
- السياسات التجارية السورية مع التركيز على حماية الحدود والاتفاقات الإقليمية .
- قواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحليل بعض تجارب الانضمام ا خيرة كما هو الحال بالنسبة للأردن .

المصدر : لوكا سالفاتيشي – خبير دولي في مشروع GCP/SYR/006/ITA

وتعتبر مثل هذه الحالات من التدريب على الوظيفة على أنها مفيدة جداً في التعلم. وتمثل النتاجات المعدة من خلال مساعدة الخبراء وورشات عمل المنهجية والمساعدة عن بعد مايمكن للمتدربين إعداده ومايمتلكونه فعلاً . وتتضمن القضايا التي يمكن دراستها في هذه الحالة استقرار فريق العمل وضمان بقاء الخبرة والمهارات المكتسبة بين أيدي العاملين (مثال : من خلال التدريب الذي يساعد على إحياء ما تعلموه) وكذلك داخل المؤسسة المحدثة . وعادةً ماتكون مشاركة المؤسسات ا كاديمية والبحثية ا كاديمية في مثل تلك الفعاليات التدريبية على الوظيفة هامة جداً حيث أن تلك المؤسسات تهتم ببرامجها ومناهجها بنفسها. وبالإضافة إلى الدراسات بحد ذاتها فتضم طرق تعزيز المعرفة المكتسبة تحويل دراسات السياسات المنفذة إلى "دراسات حالة" للأغراض التعليمية وإعداد المواد التدريبية ومن ثم إدخالها ضمن المنهج ا كاديمي أو التدريبي في الدولة .

الإطار 5

إدارة المعلومات لتحليل السياسات الزراعية

تم تنفيذ دورة لمدة ثمانية أسابيع لموظفين من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تشمل :

- البحث عن البيانات لاستخدامها في تحليل السياسات الزراعية مع التركيز على البحث من خلال الإنترنت واستخراج البيانات وإخراج الجداول .
- البحث عن الوثائق واستخراجها وتلخيصها .
- تحويل البيانات إلى جداول وأشكال بيانية .
- إخراج النصوص واستخدام برنامج word .
- عرض النصوص والجداول وا شكال البيانية كتقارير مدمجة .
- العرض على برنامج الـــ power point .
- العرض الشفهي .

المصدر : TCP/SYR/2906

تطوير المهارات من أجل : ... توجيه المعرفة ... تحديث المعرفة والمهارات

إن **الدورات والندوات والتدريب أثناء الخدمة وورشات العمل** المنفذة على المستوى المحلي مفيدة في تحسس الحاجة للتدريب على المواضيع الجديدة أو في توجيه المعرفة بالاتجاه الذي تحتاجه الدولة بشكل خاص كما هو مبين في الإطار 5 أدناه حيث تم عرض قضايا السياسات التجارية ومناقشتها وتطويرها مع التركيز الخاص على قطاع الزراعة ا ردني .

وتشكل تلك الفعاليات وسيلة جيدة لنقل المهارات العامة حول إدارة المعلومات والبحث عن المعلومات والاتصالات كما تم مؤخراً من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية أو على مبادئ الاقتصاد والإحصاء (الإطار 6) أو على الاقتصاد ا ساسي والإحصاء .

الإطار 6

ا ردن : دورة حول السياسات التجارية والزراعة (10 أيام)

- التجارة العالمية : النظرية – المفاهيم ا ساسية – اتجاهات التجارة العالمية والإقليمية والمحلية – التجارة العالمية والنظام الاقتصادي العالمي (القواعد والمؤسسات) – الاتفاقيات التجارية العالمية – أنواع انعكاسات إنشاء / تحويل التجارة – التجارة والتنمية .
- برنامج التعديلات الهيكلية والزراعة – تجربة التنفيذ .
- إدخال الاتفاقيات ذات العلاقة المباشرة بمنظمة التجارة العالمية إلى اتفاقيات المنظمة : اتفاقيات SPS وTBT و TRIPS ودخول ا سواق ومقاييس الدعم المحلي ودعم التصدير والمعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية وقرار مراكش .
- تجربة ا ردن في مفاوضات منظمة التجارة العالمية .
- اتفاقيات التجارة الإقليمية (اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى – اتفاقية التجارة الحرة بين ا ردن والولايات المتحدة ا مريكية) .
- السياسات التجارية والزراعة : مراجعة تجربة ا ردن .
- تصدير المنتجات الزراعية : دراسات حالة لمنتجات مختارة

المصدر : TCP/JOR/0066

ويحظى صانعوا السياسات ومحللوها عادةً بمساعدة فريق عمل يقوم بتنفيذ العمل البحثي ا ساسي والمساعدة في إنهاء التقارير وعرضها . ويتضمن العمل البحثي ا ساسي تقييم وإدارة المعلومات والنتائج المتعلقة با بحاث المتوفرة (على المستويين المحلي والدولي) والبحث عن البيانات والمعلومات وعرضها وتلخيص النتائج بلغة بسيطة ومقنعة و / أو بشكل جداول . كما أن التحديث الدوري لهذه المهارات ضروري لضمان تمكن محللي السياسات وفريق العمل المساعد لهم من السيطرة الكاملة على جميع مهارات عمل تحليل السياسات .

وتكمن القضايا الهامة في حالة الدورات الموجهة في كيفية ضمان عدم إعدادها بطريقة تعزلها عن مؤسسات القطاع العام أو عن المؤسسات ا كاديمية والبحثية وكيفية تشجيع الاتصالات

والتعاون بين الاثنين بشكل منتظم . ومن الإمكانيات المحتملة منح ا كاديميين الإجازات المأجورة للعمل في الدولة وتمكينهم من الحصول على الخبرة ا ساسية اللازمة لصياغة السياسات والعكس بالعكس فيمكن للمسئولين الحكوميين الحصول على الإجازات المأجورة للعمل في المؤسسات البحثية وا كاديمية أو حضور المؤتمرات أو في منحهم الوقت لقراءة الجرائد على ا قل .

على المستوى الإقليمي : يمكن التعاون من خلال ورشات العمل والجولات الاطلاعية وشبكات العمل وتشجيع المؤسسات الاقتصادية الإقليمية . ويمكن أن يكون هذا المجال من المجالات التي يمكن للمؤسسات الدولية والإقليمية أن تلعب فيها دوراً هاماً في مجال تحقيق الانسجام بين السياسات (منظمة ا غذية والزراعة 2003) : مثال : دراسات السياسات حول إجراءات تشجيع التجارة ضمن المناطق وإزالة القيود التجارية – المواصفات والمقاييس المشتركة لنظم مراقبة سلامة الغذاء – مقاييس الصحة النباتية والحيوانية – تطوير موقف منسق للسياسات التجارية الدولية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الزراعية – تنسيق الحوافز المالية لتشجيع الاستثمار الخارجي – إدارة الموارد المحلية وإعداد البرامج الإقليمية للأمن الغذائي[39] . كما أن التعاون الإقليمي هام لتشجيع المشاركة في المعلومات وإنشاء المعرفة[40] (مثال : إعداد المعلومات باللغة العربية من حيث الترجمات وإعداد المواد المرجعية والتدريبية) .

ويتضمن الإطار 7 مثالاً عن ورشة العمل الإقليمية حول تحليل وإدارة سياسات المياه . وتكمن الفائدة من مشاركة دول مختلفة في قضايا المياه والسياسات العابرة للدول . وتعتبر مثل هذه الورش ملائمة من أجل المناقشة والمشاركة في المعلومات والخبرات ومجموعات العمل لمراجعة قضايا السياسات وتدعيم وضع السياسات والتوصيات الإقليمية .

قضايا للدراسة

وتشكل الجولات الاطلاعية أحد ا شكال ا خرى للتعاون الإقليمي في مجال تطوير الإمكانات حول قضايا السياسات الخاصة والصياغة المشتركة للبرامج التي تتم دراسة سياساتها المحلية ضمن إطار السياسات الإقليمية .

... رأس المال ... الروابط مع الجهات ا كاديمية ... دور المنظمات الاقتصادية الإقليمية

ومن أجل تجنب إمكانية أن تصبح هذه النماذج من الفعاليات الإقليمية نماذج خاصة أو تنفذ لمرة واحدة فقط من المهم دراسة كيفية توزيع نتائجها والمعرفة التي يتم الحصول عليها أو المواقف المشتركة التي يتم التوصل إليها أثناء مرحلة الإعداد والتحضير لها ، أي كيفية متابعة التواصل الذي يتم خلقه بين محللي السياسات أو صانعي السياسات في الدول المشاركة . وفيما يتعلق بأنواع فعاليات تطوير الإمكانات ا خرى فإن الربط مع المؤسسات ا كاديمية والبحثية بشكل مستمر أمر ضروري . ويمكن لعب دور هام جداً من قبل المؤسسات الاقتصادية الإقليمية أو مصارف التنمية الإقليمية .

[39]– يتم إعداد البرامج الإقليمية للأمن الغذائي في منطقة الشرق ا دنى بإشراف عدد من المنظمات الاقتصادية الإقليمية لاستكمال ودعم الاستراتيجيات الوطنية .

[40]– مثال شبكة نظام معلومات السوق EGAD (www.igadmis.net)

الإطار 7

كازاخستان – دورة تدريبية إقليمية حول تحليل سياسات المياه وإدارة الزراعة (10 أيام)

- استراتيجيات التنمية الزراعية وإدارة الموارد المحلية .
- لماذا صياغة سياسات مائية ؟ .
- إدخال المفاهيم الاقتصادية (التوزيع الكفء – تقييم الموارد – نظام التوزيع – تسعير الخدمات) .
- كفاءة توزيع المياه في الزراعة : (بين القطاعات – المنافسة – المنافسة القطاع – مفاهيم إدارة الطلب – الحقوق والقضايا القانونية) . .
- استرداد التكاليف وتسعير خدمات مياه الري .
- النتائج المتعلقة بالمياه : توليد النتائج – الاستيعاب – الانعكاسات ا مامية والخلفية – الانعكاسات البيئية.
- تنفيذ إدارة الطلب على المياه .
- قضايا سياسات المياه وبدائلها : ا فاق في منطقة الشرق ا دنى .
- تدريبات حول استرداد التكلفة : تدريبات حول الميزان المائي .
- نقل إدارة المياه .
- المنهج المتكامل لإدارة المياه ونقل إدارة الري : حالة مشروع الـــ GAP في تركيا .
- جمعيات مستخدمي المياه .
- المشاركة في المياه الإقليمية : ماهي الحوافز للإدارة المشتركة .
- لمحة عن أداء الري .
- الدور الجديد للمؤسسات (حوافز المستخدمين –غير السوقية– ودور التقانات)

المصدر : FAO/TCP

التعلم من التجارب العالمية

... والحصول على أفضل الممارسات

على المستوى الدولي : من ضمن صلاحيات المؤسسات الدولية تشجيع مشاركة الدول النامية في عملية التنظيم والتنمية العالمية وبالتالي التشجيع على تعددية ا راء ونشر ا فكار والمشاركة ومناقشة مقاييس السياسات السائدة وتشجيع حوار السياسات وتسهيل الحصول على المعلومات وا راء البديلة حول السياسات الغذائية والزراعية . وعلى وجه الخصوص في مجال السياسات الغذائية والزراعية فتطلب تلك الدول التعرف على إجراءات إصلاح السياسات التي كانت ناجحة أو لم تكن ناجحة في دول أخرى والظروف التي تساعد على نجاحها وأسباب فشلها . وبمعنى آخر فإن هناك طلب على التعلم والاستفادة من تجارب الدول ا خرى . ويتم البدء بمثل هذه الفعاليات من قبل المؤسسات نفسها بناءً على طلب الجهات المشرفة عليها . وتؤدي هذه المبادرات إلى إنشاء شبكات عمل مكونة من المتخصصين المعنيين أو المهتمين بتحليل السياسات الغذائية والزراعية .

ويتضمن الإطار 8 مثالاً عن برنامج تم البدء به من قبل منظمة ا غذية والزراعة لتمكين الدول النامية من المشاركة في مفاوضات التجارة متعددة ا طراف حول الزراعة .

الإطار 8

بناء المقدرات في مجال مفاوضات التجارة متعددة ا طراف حول الزراعة

بدأت منظمة ا غذية والزراعة في عام 1999 برنامجاً لبناء المقدرات لتطوير وتحسين فهم الدول لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة المباشرة بالزراعة (AoA, SPS, TBT, TRIPS)* وللقضايا الجديدة التي قد تنشأ في عملية المفاوضات . وقد تمكن برنامج التعاون الفني من الحصول على مساعدة الجهات المانحة (بنك التنمية الكاريبي – جمهورية التشيك – المفوضية ا وربية – فرنسا – ألمانيا – السويد) .

وقد تم تنفيذ أربعة عشر ورشة عمل إقليمية فرعية مدة كل منها أسبوعاً حول :

- اليوم ا ول : (جلسة خاصة) للتعريف على التجارة الزراعية العامة وقضايا التجارة العامة و مواضيع الغات ومنظمة التجارة العالمية .
- اليومين الثاني،الثالث والرابع : تحليل القضايا الرئيسية المتعلقة بالزراعة في اتفاقيات ا وروغواي (AoA, SPS, TBT, TRIPS في ثلاثة ندوات متتالية) .
- اليوم الخامس : لمناقشة القضايا المشتركة بما فيها تقييم المشاركين وتوصياتهم .

تم تنفيذ 14 ورشة عمل لـــ 151 دولة حيث وصل عدد المشاركين إلى 846 من المتخصصين (21.5% منهم نساء) . كما تم تخصيص 4 ندوات فريقيا بمشاركة 269 مسؤول وورشتين سيا لـــ 132 مسؤول وورشتين وربا الوسطى والشرقية لـــ 143 مسؤول و ثلاثة مريكا اللاتينية ودول الكاريبي لـــ 170 مسؤول و اثنتين لمنطقة الشرق ا دنى وشمال أفريقيا لـــ 132 مسؤول . وقد كان حوالي 63% من المشاركين من وزارات الزراعة و 21.8% من وزارات أو مديريات تتعامل مع التجارة والاقتصاد والصناعة والمقاييس و 10% من الجامعات والمؤسسات البحثية المستقلة و القطاع الخاص و الخارجية ووزارات الصحة العامة .

* AoA : اتفاقية الزراعة – SPS& TBT : اتفاقية الصحة والصحة النباتية و القيود الفنية على التجارة TRIPS : حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة .

قضايا للدراسة: .. توفير التكاليف ... التعلم عن بعد ... الشبكات

إن هذه ا نواع من الفعاليات مفيد بشكل خاص لتلخيص القضايا الدولية الناشئة وللتمكين من نقل وتبادل المعلومات بين الدول وكذلك بين المؤسسات المعنية بالزراعة ضمن الدولة نفسها . ونظراً لارتفاع التكاليف ومحدودية عدد المشاركين من كل دولة فيمكن لتلك الفعاليات أن تشكل نواة الفعاليات ا خرى التي يمكن أن تنفذها كل دولة على حدة . وتتم دراسة طرق تخفيض التكاليف وزيادة عدد المشاركين ، فعلى سبيل المثال تقوم منظمة ا غذية والزراعة بتنظيم دورات التعلم عن بعد (عن طريق الإنترنت) حول سياسات التنمية الغذائية والزراعية والريفية في أمريكا اللاتينية وقد أنشأت شبكة عمل رسمية من المؤسسات ا كاديمية والبحثية حول سياسات الغذاء والزراعة في المنطقة[41]. ومن الاعتبارات الهامة هو كيف يمكن لشبكة العمل بين ا فراد والقطاع العام والمؤسسات ا كاديمية أن تستمر بشكل مستدام .

النتائج والتساؤلات المتوقعة لبدء النقاش

تشير نتائج الاحتياجات والتجارب والمنهجيات التي تمت مراجعتها إلى القضايا التالية التي تمت مناقشتها والتي وضع المشاركون توصياتهم حولها (الفقرة 4 من هذه الوثيقة) :

- الطبيعة طويلة المدى لعملية البناء المؤسسي وتطوير الإمكانات التي تتطلب التدريب المستمر على الوظيفة .
- كيف نضمن قيام الوحدات أو المؤسسات التي توكل إليها مهام تحليل السياسات بالعمل بشكل فعال وكفء (المحافظة على العاملين المؤهلين – تقييم أبحاثها – الارتباط مع المؤسسات الحكومية والجهات البحثية ا خرى – امتلاك الموارد للحصول على البيانات والمعلومات وغيرها ...) .
- لكل من بناء المؤسسات ومنهجيات بناء المقدرات ا خرى – كيف يمكن دعم وتشجيع الروابط مع المؤسسات ا كاديمية والبحثية ا خرى على المستوى المحلي والإقليمي والوطني وكيف يمكن بناء وتوزيع المعرفة التي يتم الحصول عليها من خلال أبحاث السياسات.
- فائدة شبكات العمل والمشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال السياسات الهامة بالنسبة للدول المختلفة أو قضايا السياسات الطارئة .

على المستوى الوطني هناك طلب لتحسين إمكانيات تحليل السياسات الغذائية والزراعية في جميع دول منطقة الشرق ا دنى .

- *ماهي الحاجة على المستوى المحلي* التي لم تتمكن الجهود المحلية من تحقيقها ؟ وهل هناك وحدات أو مؤسسات معنية بتحليل السياسات وتتمتع بوجود فريق العمل الكافي من حيث العدد والمؤهلات والذي يضم كلاً من المتخصصين والمساعدين ؟ كيف يتم تنظيم هؤلاء العاملين ؟ هل يتمتعون بالقدرة على استخدام المراجع وقواعد البيانات ؟

[41]– من خلال المشروع الإقليمي لبناء المقدرات في مجال السياسات الزراعية FODEPAL (GCP/RLA/138/SPA) الممول من قبل برنامج التعاون الإسباني .

هل يمكنهم تنفيذ تحليل السياسات ؟ هل يمكنهم نقل نتائج ا بحاث من خلال التقارير والملخصات ومقالات الصحف ووسائل الإعلام ا خرى ؟ إذا كانت الإجابة لا ، فما هو السبب ؟ هل يرجع ذلك إلى عدم كفاية المعرفة والمهارات ؟ هل هناك حاجة لتطوير الإمكانات لدى المعنيين ا خرين ؟

- *مانوع فعاليات تطوير الإمكانيات* المطلوب ؟ ولمن ؟
- *في أي مجال من مجالات مهام السياسات ؟*
- هل يمكن بناء مثل تلك الإمكانات أو تعزيزها من خلال *المؤسسات / كاديمية أو البحثية المحلية ؟* هل هناك حاجة لتطوير إمكانات المؤسسات ا كاديمية والبحثية ؟

على المستوى الدولي والإقليمي : مع الإقرار بوجوب تنفيذ تحليل السياسات مع ا خذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والسياسي الخاص بكل دولة على حدة ، فإنه من المناسب أيضاً الإقرار بوجود عدد كبير من التجارب التي يمكن الاستفادة منها والتعلم من منهجياتها . ويمكن لتطوير الإمكانات في مجال تحليل السياسات الاستفادة من مثل تلك التجارب .

- كيف يمكن الاستفادة من التجربة الحالية في كل من تحليل السياسات التطبيقي وتطوير الإمكانات وتطويرها بين *الحكومات والمؤسسات / كاديمية والبحثية داخل الدول وبين المناطق ؟*
- هناك مجال لاستكمال فعاليات الدولة المحلية من خلال المساعي الإقليمية والعالمية لتطوير المهارات وهذا يتطلب تحديد مايمكن القيام به من قبل الدول ذاتا وتحديد الفجوات التي يجب ملؤها من خلال المساعدة الدولية والإقليمية . ماهي *المؤسسات والمنظمات ذات المجال الإقليمي* التي يمكنها تقديم المساعدة ؟ وماهي مجالات السياسات التي تحتاج لفعاليات تطوير الإمكانات الإقليمية والدولية ؟

سوف تشكل شبكة السياسات الزراعية لمنطقة الشرق ا دنى وشمال أفريقيا (NENARNAP) منتدى لمتابعة نقاش القضايا المتعلقة بالتطوير المؤسسي وتطوير الإمكانات ولدعم التواصل والتعاون بين الحكومات في المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية .

المراجع

Barbero G. 2000. *Establishment of the National Agricultural Policy Center*, Project GCP/SYR/006/ITA, Damascus Syria.

Blandford D. 1990. "The costs of agricultural protection and the difference free trade would make" in *Agricultural protectionism* ed. F. Sanderson, Resources for the Future, Washington, D.C., USA.

Brock A., S. N. Durlauf, and K. N. West. 2003. "Policy Evaluation in Uncertain Economic Environments", Working Paper 10025, NBER, Cambridge (MA), USA.

Byerlee D. 1998. "The search for a new paradigm for the development of national agricultural research systems", World Development, 26.

Carden F. and S. Neilson. 2002. *IDRC-supported research in the public policy process: a strategic evaluation of the influence of research on public policy*, International Development Research Center (IDRC) Evaluation Unit, Ottawa, Canada.

De Benedictis M. 2000. A Framework on the Elaboration of an Agricultural Development Strategy for Syria, Project GCP/SYR/006/ITA, Damascus, Syria.

Echeverria R. G., E. J. Trigo, and D. Byerlee. 1996. Institutional Change and Effective Financing of Agricultural Research in Latin America, World Bank Technical Paper 330.

FAO. 2003. Regional Integration and Food Security in Developing Countries by A. Matthews, Rome (TMAP 45).

FAO. 2002. Report of the Twenty-Sixth FAO Regional Conference for the Near East, Teheran, Islamic Republic of Iran, 9-13 March 2002.

Fuglie K., N. Ballenger, K. Day, C. Klotz, M. Ollinger, J. Reilly, U. Vasavada and J. Yee. 1997. Agriculture Research and Development. Public and Private Investments Under Aletrnative Markets and Institutions, AER-735, USDA-ERS.

Gardner B. L. 1999. Returns to policy-related social science research in agriculture, Impact Assessment Discussion Paper n. 9, International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington DC, USA.

Gardner B. L. and W. Lesser. 2003. International Agricultural Research as a Global Public Good, American Journal of Agricultural Economics 85(3).

Hajer M. 2003. Policy without polity? Policy analysis and the institutional void, Policy Sciences, 36.

Harberger A. C. 1954. "Monopoly and resource allocation", American Economic Review 44.

Hirshleifer J. and J. G. Riley. 1992. The analytics of uncertainty and information, Cambridge University Press, USA.

Hopkins J.W and M. A. Taylor. 2001. Are U.S. Farm Programmes Good Public Policy? Taking Policy Performance Seriously, paper presented at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Chicago, USA.

1. Majone, G. 1989. Evidence, Argument and Persuasion in the Policy Process, Yale University Press, Haven and London.

2. Maxwell S. and R. H. Percy. 2001. "New trends in development thinking and implications for agriculture" in Food, Agriculture and Rural Development ed. K. G. Stamoulis, FAO Roma, Italy.

3. Maxwell S. and R. Slater. 2003. "Food Policy Old and New", Development Policy Review, 21 (5-6).

4. Neilson S. 2001. Knowledge Utilization and Public Policy Processes: A Literature Review, International Development Research Center (IDRC) Evaluation Unit, Ottawa, Canada.

5. Norton R. D. 2003. Agricultural Development Policy: Concepts and Experiences, FAO and John Wiley & Sons, Ltd.

6. OECD. 2001. Citizens as Partners. Information, Consultation and Public Participation in Policy-Making, Paris.

7. Ryan J. G. and J. L. Garrett. 2003. The Impact of Economic Policy Research: Lessons on Attribution and Evaluation From IFPRI, Impact Assessment Discussion Paper 20, International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.

8. Sandiford F. and E. Rossmiller. 1997. "Many a slip: studying policy delivery systems" in The Political economy of the common market in milk and dairy products in the European Union, FAO Economic and Social Development Paper 142.

9. Schimmelpfenning D. E. and G. W. Norton. 2003. What is the value of agricultural economics research? American Journal of Agricultural Economics 85(1).

10. Smith L., J. Gray and E. Chapman. 1999. Institutional Analysis for Food and Agricultural Policies, TCAS Working Document, FAO Roma, Italy.

11. Stone D., S. Maxwell and M. Keating. 2001. Bridging Research and Policy, paper prepared for an international workshop at Warwick University, United Kingdom.

12. Sutton R. 1999. The Policy Process: an Overview, Overseas Development Institute Working Paper 118, London United Kingdom.

13. Timmer C. P. 2003. Food Policy in the Era of Supermarkets: What's Different?, for a Food and Agriculture Organization (FAO) Scientific Workshop on "Globalization, urbanization and the food systems of developing countries: Assessing the impacts on poverty, food and nutrition security," October 8-10 Rome, Italy.

14. Tyers R. and K. Anderson. 1992. Disarray in world food markets, New York Cambridge University Press.

15. World Bank. 1986. World development report, New York Oxford University Press.

16. Weimer, D.L. and A.R. Vining. 1999. Policy Analysis. Concepts and Practice, Prentice Hall, N.J.07458

المرفق 1

استخدام نتائج تحليل السياسات في مراجعة وجهات النظر

الإطار التحليلي

سوف نقوم في هذا القسم باستخدام المنهج المستخدم من قبل Gardner(1999) من أجل تقييم المعلومات الناجمة عن بحث السياسات . فهو يفترض أن صانعي السياسات يأخذون بعين الاعتبار جميع آثار مايقومون به وأنه يمكنهم إما استخدام ا بحاث أو لا يستخدمونها حسب ما يرونه مناسباً . ويتطلب تقييم أبحاث السياسات تقديراً للتغيير الذي يحققه البحث في سلوك صانعي القرار . ويشكل بحث السياسات نتاجاً وسيطاً[42] ومدخلاً للقرار السياسي وهو مفيد للتفكير في نتاج بحث السياسات من ناحيتين : المعلومات كمعرفة والمعلومات كأخبار . وحسب Hirshleifer و Riley (1992 – الفصل 5) فإن المعرفة تشكل مخزوناً من المعلومات (مجموعة تراكمية من البيانات أو الدلائل حول العالم) ولكن المعلومات هي مجرد مخزون من معرفة ما ولكنها أيضاً مجموعة من "ا خبار" أو "الرسائل" ذات الموثوقية المحدودة حول الواقع الذي لا يكون موثوقاً بحد ذاته .

يتضمن الشكل 1 مخطط نموذج الاقتصاد السياسي Bayesian الذي يعتمد على Schimmelpfenning و Norton (2003) لتقييم مساهمة تحليل السياسات . ويفترض أن يكون هناك مجموعة من الإجراءات الممكن تطبيقها من قبل صانعي القرار . وتعتمد نتائج تلك الإجراءات على الإمكانات السابقة للدول المختلفة . وإذا ما تم توفير المعلومات الإضافية من خلال تحليل السياسات فقد يقوم صانعوا السياسات والمجموعات المعنية بمراجعة احتمالاتهم المسبقة (مع معرفة احتمالية صحة الرسالة الناتجة عن البحث) وإعادة تقييم الإجراءات المتاحة. وتختلف قيمة المعلومات الجديدة بين القيمة القصوى لإجراءات السياسات مع أو بدون المعلومات . ومن أجل التعرف على طريقة عمل هذا التوصيف بشكل تحليلي يتضمن المرفق 1 تحليلاً تخطيطياً ومثالاً رقمياً صغيراً .

[42]– بينما تكون المعرفة مطلوبة لنفسها فإن المعرفة بالسياسات يمكن أن تعتبر سلعة وسيطة تمكن من إعداد "نتائج السياسات الجيدة" .

الشكل 1 – نموذج الاقتصادي السياسي الـ Bayesian لانعكاسات أبحاث العلوم الاجتماعية

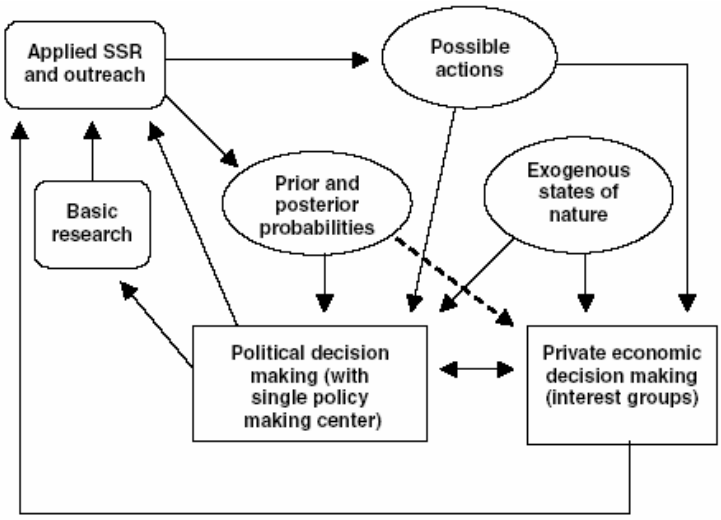

المصدر : Schimmelpfenning و Norton (2003 – ص 83)

متطلبات المعلومات اللازمة للمنهج البيزيني

إن لهذا النموذج متطلبات كثيرة من ناحية المعلومات ولا تقتصر احتياجات المرء على احتمالات الحقيقة وإنما أيضاً على احتمالات دقة نتائج الباحثين . وعلاوةً على ذلك فإن إنشاء العلاقة السببية بين نتائج تحليل السياسات والقرارات الخاصة أو التغيرات المؤسسية يشكل تحدياً بحد ذاته حيث أن هذه النتائج تشكل إحدى المدخلات الكثيرة في عملية صنع القرار التي تنطوي على القرارات السياسية والسلوكيات الاستراتيجية والعوامل ا خرى . وبالتالي يشير Schimmelpfenning و Norton (2003) إلى أنه يمكن النظر إلى "الإطار النظري لتقييم أبحاث الاقتصاد الزراعي على أنه نموذج اقتصاد سياسي يسمح بالعديد من حالات التواصل بين المجموعات المعنية ومراكز السياسات ومراكز ا بحاث" (ص 82) . كما أنه من الضروري افتراض أن صانعي السياسات يمكنهم القيام بتقييم متخصص لنتائج ا بحاث التي يقومون باستخدامها بشكل يكفي على ا قل لتحديد قيمتها المتوقعة .

وينسجم هذا النموذج الذي يتمتع بقيمة نتائج السياسات التي يتم قياسها من خلال فوائض المنتجين والمستهلكين مع نظرية تعظيم الرفاه في الخيار العام . ومع ذلك فإن المنهج الذي يعتمد على التقييم البعدي لبرنامج ا بحاث ضمن الإطار البيزيني قادر أيضاً على ا خذ بعين الاعتبار الحقيقة القائلة بأن الكثير من أبحاث السياسات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية تستخدم من قبل صانعي السياسات والمجموعات المعنية ضد بعضها البعض . فعلى سبيل المثال قد يتكون برنامج البحث من مجموعة من الدراسات التي تثير الشكوك حول السياسات المقترحة من قبل الحكومة مما يزيد من مشكلة عدم الثقة . وحتى في هذه الحالة ومع أنه سيكون هناك مكسب اجتماعي فيما لو أظهرت النتائج الجديدة أن البحث السابق كان ذي نوعية أدنى مما كان متوقعاً

وأن هناك الكثير من الثقة التي وضعت فيه : "فمن إحدى جماليات المنهج البيزيني أنه يأخذ بعين الاعتبار احتمال إعطاء البحث لنتائج خاطئة " (Gardner 1999 – ص 21) .

المرفق 2

استبيان

1- تعريف (اسم المؤسسة العاملة في تحليل السياسات، اسم ووضع المجيب)

1-1 اسم المؤسسة

.....

2-1 اسم المجيب (اختصاصه وعمله)

.....

.....

.....

2- صفات المؤسسة

2-1 وضع المؤسسة

☐ غير مرتبطة بالدولة

☐ مرتبطة بالدولة

2-2 ماهي الجهات **المرتبطة مباشرة** بموظفي الاتصال أو المشاركة في مجموعات ثابتة (مثلا مجلس الإدارة أو اللجنة العلمية) أو **المساعدة** (مثلا في تقديم وتلقي المعلومات أو المشاركة في بعض مراحل العمل) في فعاليات المؤسسة التابع لها (د = مرتبط مباشرة، أ = مساعدة) :

☐ المؤسسات الحكومية (مفصلة)

.....

.....

.....

☐ المؤسسات الغير الحكومية (مفصلة)

.....

.....

3-2 لمن يفترض أن تقدم المؤسسة خدماتها ؟

	مجموعات حكومية (مفصلة)	
	المستهلكون	
	المنتجون	
	العموم	
	المنظمات الدولية	
	أخرى (مفصلة)	

4-2 ما مدى صلاحيات" الجهة المشرفة" (مثلاً اتخاذ القرارات حول برنامج العمل والموازنة، وحول إجراءات التعاون مع جهة ثالثة، شراء تجهيزات مرتفعة الثمن، التوظيف والتعيين) ؟

.....

1-4-2 كم عدد ا عضاء فيها ؟

.....

2-4-2 إذا كانت الجهة المشرفة مشكلة من عدة جهات (مجلس الإدارة) ، فكيف يتم اختيار أعضائها؟

.....

.....

5-2 ما هي مصادر تمويل المؤسسة *(انكر النسبة المئوية لكل مصدر مع الانتباه إلى أن مجموع النسب = 100)*

....		%
....	الوزارة التابعة لها	
....	مؤسسات حكومية أخرى (مفصلة)	
....	المشاركة في مشاريع ممولة أو مساعدة بالتمويل من المنظمات الدولية	
....	خدمات مأجورة	
....	أخرى (مفصلة)	

3- الموارد البشرية

3-1 كم عدد أعضاء فريق العمل المختص والمتخصصون بتحليل السياسات في المؤسسة ؟ الرجاء وضع أرقام.

.....

.....

3-2 ماهي درجة تحصيلهم العلمي ؟

	العدد
دراسات عليا	
شهادة جامعية	
مدرسة ثانوية	

3-3 ماهو نظام الحوافز المتبع لتنظيم العمل وتحمل أعبائه ؟

	مالي
	مهني
	مكانة أفضل
	سلطة وقيادة
	أخرى (مفصلة)

3-4 هل يوجد موظفون منتدبون من مؤسسات أخرى ؟

☐☐ نعم لا

3-5 في حال الإجابة بنعم حدد إذا كان المنتدبون :

محليون ☐ من الخارج ☐ محليون ومن الخارج ☐

3-6 هل هناك أية حالات للإجازات غير المأجورة الفريق العمل يمضونها في مؤسسات دولية أو محلية أخرى ؟

☐☐ نعم لا

3-7 في حال الإجابة بنعم ما مدى شدة هذه الحالة ؟

☐	متوسط عدد الحالات في السنة الواحدة
☐	متوسط عدد ا سابيع اللازمة في مؤسسات أخرى

8.3 هل يوجد من بين العاملين من هم أعضاء في هيئات علمية ومؤسسات أبحاث أخرى ؟

☐ نعم ☐ لا

4- المهام

4-1 ما هي مهام وأهداف المؤسسة ؟

☐	إجراء مراجعة دقيقة ثر السياسات من اجل تقييمها
☐	تعزيز المهارات التخصصية للباحثين ومؤسسات ا بحاث من أجل القيام بأبحاث مناسبة وعالية المستوى
☐	تعزيز مقدرات صانعي القرار من اجل فهم واستخدام بحوث السياسات بشكل صحيح
☐	تحسين مقدرة المجتمع المدني والمنظمات للمشاركة في تقدم السياسات
☐	نشر نتائج الدراسات من أجل زيادة فهم المفاهيم والسياسيات الاقتصادية بين الوكلاء والوكالات المهتمة بتنمية قطاع ا غذية الزراعية
☐	تسهيل وتقوية الحوار بين الباحثين وصانعي القرار والعاملين في هذا المجال
☐	تحليل وتقييم الخيارات البديلة وأساليب التدخل للقطاع الزراعي والمناطق الريفية
☐	أخرى (مفصلة)

4-2 رتب ا هداف السابقة بناء على مدى ارتباطها فعليا (1. ا كثر ارتباطاً)

1) .....

.....

2) .....

.....

3).....

.....

4-3 رتب العبارات التالية بناء على مهام المؤسسة:

	ا كثر		ا قل
	1	2	3
مهمة المؤسسة هي تعزيز المقدرات البحثية استجابة لمتطلبات السياسات وللتأثير على صانعي السياسات	☐	☐	☐
مهمة المؤسسة هي تعزيز مقدرة صانعي السياسات لاستخدام ا بحاث في عملية صنع السياسات	☐	☐	☐
مهمة المؤسسة هي اعتماد رأي موحد حول مواصفات السياسات بين الجهات المعنية	☐	☐	☐

4-4 كيف يتم تجديد برنامج العمل ؟

☐ باستقلالية (حدد الشروط)

.....

☐ من خلال الجهات الوصائية (حدد الشروط)

.....

☐ مقررة من قبل الشركاء ا ساسيين (حدد الشروط)

.....

5-4 ماهي أهم مواضيع السياسات في برنامج العمل ؟(حدد لكل موضوع نسبة مئوية مع الانتباه إلى أن مجموع النسب = 100)

☐	الزراعة	%
☐	التحريج	
☐	الري	
☐	التنمية الريفية	
☐	ا من الغذائي	
☐	الغذاء السليم	
☐	البيئة	
☐	القروض وخدمات التمويل الريفية	
☐	تخفيض الفقر	
☐	أخرى (مفصلة)	

6-4 أي المجالات ا ساسية في السياسات ذات العلاقة بأداء الغذاء والزراعة هي خارج مهام المؤسسة ؟

التجارة		
	بشكل كامل	☐
	بشكل جزئي	☐
الصناعة		☐
	بشكل كامل	☐
	بشكل جزئي	
أخرى (مفصلة)		
	بشكل كامل	
	بشكل جزئي	

4-7 من أجل تحديد ا دوار المختلفة التي يمكن أن تقوم بها ا بحاث في السياسات فإن الطريقة التقليدية لفهم" دورة السياسات" تتمثل في تقسيمها على مراحل مختلفة : تحديد المشكلة ووضع الجدول الزمني (البنود التي ينظر إليها عادةً على أنها تحظى باهتمام واسع) – اتخاذ القرار الرسمي (أي المناقشة بين صانعي القرار من خلال العملية التشريعية أو ضمن الحكومة) – تنفيذ السياسات (ماذا يحدث حقيقة عند التوجه نحو هذه السياسة) – المتابعة والتقييم (بيانات حسابية لاستعمالات الموارد المالية وكفاءة وفعالية وسائل السياسات) – تحديد المرحلة التي وصلت إليها المؤسسة من دورة السياسات (أذكر نسبة مئوية لكل مرحلة ، مع الانتباه إلى أن مجموع النسب =100.

		%
	وضع الجدول الزمني	
	اتخاذ القرار	
	التنفيذ	
	التقييم والمتابعة	

5- الفعاليات

5-1 بناء المقدرات

5-1-1 ماهي أهم الفعاليات ؟

	التدريب(دورات قصيرة)
	منح تنافسية
	استشارات
	أخرى (مفصلة)

5-2 البحوث

5-2-1 ماهي أهم الفعاليات ؟

	تخطيط وتنفيذ البرامج البحثية لتحليل السياسات (مثل دراسات معمقة في قضايا محددة ذات علاقة خاصة بمراجعة السياسات الزراعية)
	إصدار تقارير سياسات تهدف إلى المشاركة في صياغة سياسات زراعية ملائمة (مثل دراسات تعد بشكل روتيني حول لقضايا تتطلب دراسات منتظمة)
	دراسات تقييم ومنهجية (مثل دراسات جدوى – مقترحات استثمارية – نماذج لتحليل السياسات)
	أخرى

3-5 نشر المعلومات والمعرفة

5-3-1 ماهي الاستراتيجيات ا ساسية؟

☐	تكثيف العروض والبرامج عبر الصحف ووسائل الإعلام
☐	الإعلان المباشر عن نتائج البحوث
☐	التوسع في استعمال الانترنت ووسائل النشر الالكترونية ا خرى
☐	نشر تقارير ا بحاث
☐	تنظيم ورشات العمل – المؤتمرات – والفعاليات العامة أو المتخصصة ا خرى
☐	إقامة ندوات مفتوحة أو منتديات
☐	أخرى (مفصلة)

5-3-2 ماهي أهم الإنجازات للسنوات الخمس ا خيرة؟ الرجاء ذكر العدد

تقارير	أوراق عمل	رسائل إخبارية	ملخصات	ندوات	اجتماعات	طاولات مستديرة	قاعدة بيانات وتطوير مواقع الشبكات	أخرى

* اذكر قاعدة البيانات ومواقع شبكة الإنترنت التي تعمل عليها عادة

.....

** مفصلة

.....

5-3-3. القيود على نشر نتائج ا بحاث :

هل تحتاج المؤسسة إلى تصريح رسمي من الحكومة قبل النشر (طباعة، إشراف على موقع الشبكة، الخ) ☐	نعم ☐ لا
هل تضمن المؤسسة إيصال نتائج ا بحاث إلى الناس (مطبوعات، قواعد بيانات، الخ) ☐	نعم ☐ لا
أخرى (مفصلة)..... 	

5-3-4 هل تشارك المؤسسة في" دراسات تحليلية مشتركة"[43] ؟

نعم لا

5-4 شبكات العمل

5-4-1 هل توحد علاقات دولية ودعم دولي ؟

نعم لا

عند الإجابة بنعم اكتب بالتفصيل

5-4-2 المشاركة في شبكات عمل وطنية ودولية ؟

نعم لا

عند الإجابة بنعم اكتب بالتفصيل

5-4-3 هل توجد علاقات مع مؤسسات بحثية أخرى (الجامعات) ؟

نعم لا

5-4-4 هل توجد حالات من التعاقد الخارجي لتنفيذ البحوث ؟

نعم لا

6- توصيل/ الاستفادة من ا بحاث والسياسات

6-1 أي الجهات تعتبر المستخدم ا ساسي ا خير للخدمات المقدمة من المؤسسة ؟ (الرجاء ترتيبها)

☐	الجهات المشرفة
☐	هيئات حكومية أخرى (مفصلة)
☐	المستهلكون
☐	المزارعون
☐	منشات تصنيعية زراعية وتسويقية
☐	العموم
☐	الجامعة
☐	المنظمات الدولية
☐	أخرى (مفصلة)

[43] تحاليل ريفية مشتركة لتعريف مشاكل التنفيذ والمتابعة من خلال " البنية التحتية/ ا سس" أو طريقة الاشتراك بالبحث، إقامة علاقات بين الباحثين واللذين يتعلق بهم البحث أو تعد من أجلهم. مثل هذا التركيز على التفاعل الذاتي من خلال نظم المشاركة والإشراف يسمح باستعمال وسائل الاتصال التقليدية (غير رسمية وعامة) في نشر ا بحاث، وكذلك توفير المعلومات التقنية والتدريب

6-2 يتطلب توجيه ا بحاث باتجاه الجهات المستهدفة استراتيجيات عرض ونشر مختلفة وكذلك وسائل مختلفة لتسهيل استخدام تلك ا بحاث . هل توجد استراتيجية تستهدف مجموعات خاصة من المستفيدين من ا بحاث وبأساليب نشر مختلفة و/أو نسخ مختلفة من نتائج ا بحاث تناسب مختلف أهداف المهتمين ؟

نعم لا

عند الإجابة بنعم اكتب

بالتفصيل.....

.....

6-3 نماذج من أثار السياسات المنجزة (لكل نموذج ضع نسبة تثقيل مع الانتباه إلى أن المجموع = 100)

		%
☐	مساهمات في تطوير المعرفة في مجال السياسات	
☐	تطور كبير في مقدرة الباحثين – المنظمات – المجتمع المدني – صانعي القرار	
☐	النشر الناجح لنتائج ا بحاث	
☐	استخدام نتائج ا بحاث كمدخلات لوضع السياسات والبرامج	
☐	تغيرات في مواقف وأساليب صانعي السياسة/القرار والعاملين في هذا المجال	
☐	عمل الباحثين كمستشارين للحكومة أو الحصول على مناصب حكومية ولعب دور هام في وضع السياسات على مختلف المستويات	
☐	المشاركة في تطوير السياسات البديلة والمقترحات	
☐	أخرى (مفصلة)	

6-4 على أي مستوى أو مستويات (إذا وجد أكثر من مستوى واحد ضعها بالترتيب) يهدف تأثير السياسات ؟

☐	الدولي
☐	الوطني
☐	المحلي (بلدة – محافظة – مقاطعة)
☐	تجمعات
☐	وحدات أسرية

5-6 من هم المستخدمون ا ساسيون لنتائج ا بحاث من صانعي القرار؟ (ضع نسبة تثقيل مع الانتباه إلى أن المجموع = 100)

		%
☐	سياسيون	
☐	موظفون حكوميون مرتبة أولى	
☐	موظفين مكتبيين مرتبة وسطي	
☐	خبراء حكوميين موظفين مختصين واستشاريين في هيئات استشارية	

6-6 هل يوجد أي توجه نحو إشراك صانعي القرار في تنفيذ ومتابعة وتفسير التحاليل السياسية؟

نعم لا

عند الإجابة بنعم اكتب بالتفصيل.....

.....

7- **التقييم** (أي استعراض الخطوط الرئيسية للفعالية – مراقبة ا داء العام – تقدير احتياجات العاملين التدريب – اقتراح التعديلات الممكنة)

1-7 آليات التقييم الرئيسية (مفصلة إذا كانت داخلية أو خارجية) :

		داخلي	خارجي
☐	تقييم جودة البحث والوقت الملائم لإجرائه		
☐	تقييم مساهمة البحث في مناقشات السياسات ومشكلات السياسات العامة		
☐	تحديد مدى التفاوت في المعرفة بالسياسات		
☐	إشراك المستفيدين المحتملين من البحث في تحديد أسئلة البحث		
☐	مراجعة دورية وتدقيق لتقدم البحث		
☐	المحافظة على تميز ومعايير البحث		
☐	أخرى (مفصلة)		

7-2 ماهو الدور الذي يقوم به المستخدمون ا ساسيون للخدمات المقدمة من قبل المؤسسة في متابعة وتقييم أدائها ؟ (كن دقيقا قدر الإمكان)

.....

7-3 ماهي العوامل التي ظهر أنها تدعم تأثير السياسات من خلال تجربتك ؟ (ضع نسبة تثقيل مع التأكد من أن المجموع = 100)

		%
☐	نشر وتوزيع نتائج ا بحاث على صانعي القرار بالشكل المناسب	
☐	التواصل بين الباحثين وصانعي القرار عند تصميم البحث – نشره – وفي عملية البحث نفسها	
☐	إقامة علاقات طويلة المدى بين الباحثين وصانعي القرار	
☐	تعميم و مناقشة نتائج البحث	
☐	استعمال نتائج ا بحاث من قبل مجموعات المجتمع من أجل إجراء تغيير أو التشجيع عليه	
☐	تعزيز مقدرة المنظمات على تنفيذ أبحاث السياسات	
☐	تعزيز إمكانات ا فراد الرئيسيين ضمن جيل من الباحثين الذي سيكونون في المستقبل في موضع تنفيذ تغيرات السياسات أو التشجيع على التغيير	
☐	النوعية الجيدة للأبحاث والنتاجات	
☐	مكانة وسمعة ووضع للباحثين و/أو المؤسسة نفسها في مجال السياسة	
☐	حداثة الطرق المستعملة	
☐	أخرى (مفصلة)	

7-4 العوامل التي تحد من تأثير السياسات من خلال تجربتك ؟ (ضع نسبة تثقيل مع التأكد من أن المجموع = 100)

		%
☐	ضعف أهمية ا بحاث وبالتالي ضعف فائدتها في عملية صنع السياسات الحالية	
☐	ضعف توجيه وتنظيم للفعاليات	
☐	تأخير أو تأجيل الخطة	
☐	معارضة إصلاح السياسات من قبل المجموعات ذات النفوذ	
☐	سوء فهم ومخاوف من قبل بعض الجهات الحكومية	
☐	تراجع أو ضعف المناخ السياسي المشجع وضعف ا نظمة الحاكمة	
☐	البطء الشديد والتعقيد في عملية صنع السياسات	
☐	أخرى (مفصلة)	

7-5 ما مدى تنمية القدرات الذي تحتاجه المؤسسة لتصبح فاعلة وذات أهمية باستمرار ؟ الرجاء ترتيبها حسب ا ولوية من ا كثر أهمية
(1) إلى ا قل أهمية (4)

☐	اكتساب المهارات التقنية
☐	تغير الوضع
☐	تعديل الحوافز
☐	إعادة التنظيم المؤسسي
☐	أخرى (مفصلة)

7-6 ماهي أهم المشكلات ؟ الرجاء ترتيبها حسب ا همية :ا كثر أهمية (1) ا قل أهمية (8)

☐	الافتقار إلى النشر الفعال لنتائج ومقترحات السياسة
☐	عدم كفاءة الروابط مع عملية صنع السياسات
☐	الدراسات أكاديمية بشكل مفرط
☐	المؤسسة مكلفة جداً
☐	المنظمة تضع أولوياتها الخاصة بدون مشاورات كافية
☐	عدم القدرة على الحصول على المطبوعات وضعف نوعيتها
☐	التشكيك بصحة البيانات والمشورة
☐	عدم كفاءة تعزيز المقدرات والتدريب
☐	أخرى (مفصلة)

7-7 هل لديك مقترحات حول كيفية تحسين أو تطوير تحليل السياسات في مجال الغذاء والزراعة ؟

☐ على مستوى القطر : الرجاء التفصيل بنفط محددة

.....

.....

.....

☐ من خلال محاولات التعاون الإقليمي: الرجاء التفصيل بنفط محددة

.....

.....

.....

☐ بمساعدة المؤسسات الفنية والمنظمات الممولة الدولية . الرجاء التفصيل بنفط محددة

.....

.....

.....

8- ملاحظات أخرى أو معلومات إضافية

نشكر لكم إجابتكم على هذا الاستبيان.

3-5 التجربة السورية : بناء المركز الوطني للسياسات الزراعية بمساعدة مشروع GCP/SYR/006/ITA[44]

عطية الهندي و شيرو فيوريللو[45]

الفهرس

مقدمة	**139**
إنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية	**143**
تدعيم المركز	**148**
نتائج	**150**

مقدمة

إطار الإصلاحات الاقتصادية التدريجية

بدأت سورية في أواخر الثمانينات عملية الإصلاح الاقتصادي التدريجي بهدف التحرير المحلي وتشجيع القطاع الخاص وزيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي . وكجزء من هذه العملية فقد بدأت الإجراءات الحكومية المتخذة في القطاع الزراعي الذي تميز لسنوات عديدة بالتخطيط المركزي والتدخل الحكومي الكبير في مجال تحديد ا سعار وتسويق المنتجات بالاتجاه نحو زيادة التركيز على الحوافز الاقتصادية . وقد انطوى ذلك على إفساح مجال أوسع أمام القطاع الخاص وتخفيف نظام التخطيط والتوجه نحو التخطيط التأشيري وتطبيق مبدأي اللامركزية والتشاركية. وضمن هذا المناخ الجديد ظهرت الحاجة لتطوير الإمكانات الفنية والمؤسسة الجديدة في عملية صنع السياسات الزراعية ، مما دفع سورية لطلب المساعدة الفنية من منظمة ا غذية والزراعة.

المساعدة الفنية المقدمة من قبل منظمة ا غذية والزراعة

وقد قدمت الحكومة الإيطالية دعماً مالياً كريماً من خلال منظمة ا غذية والزراعة لتنفيذ مشروعين : GCP/SYR/002/ITA (حزيران 1995–أيلول 1996) الذي ركز على تطوير بعض المهارات الخاصة من خلال التدريب أثناء الخدمة ومشروع GCP/SYR/006/ITA (نيسان 1998–حتى ا ن) الذي تبنى منهجاً متكاملاً لتطوير المقدرات والتطوير المؤسسي وركز على إنشاء وتطوير المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC) .

يتكون مشروع GCP/SYR/006/ITA من ثلاثة مراحل تقابل المراحل المتتالية لتطوير المقدرات والتطوير المؤسسي في المركز كما هو مبين في الإطار 1 .

[44]– المساعدة في بناء المقدرات من خلال دعم تشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية .

[45]– مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية و رئيس المستشارين الفنيين في المشروع على التوالي .

الإطار 1

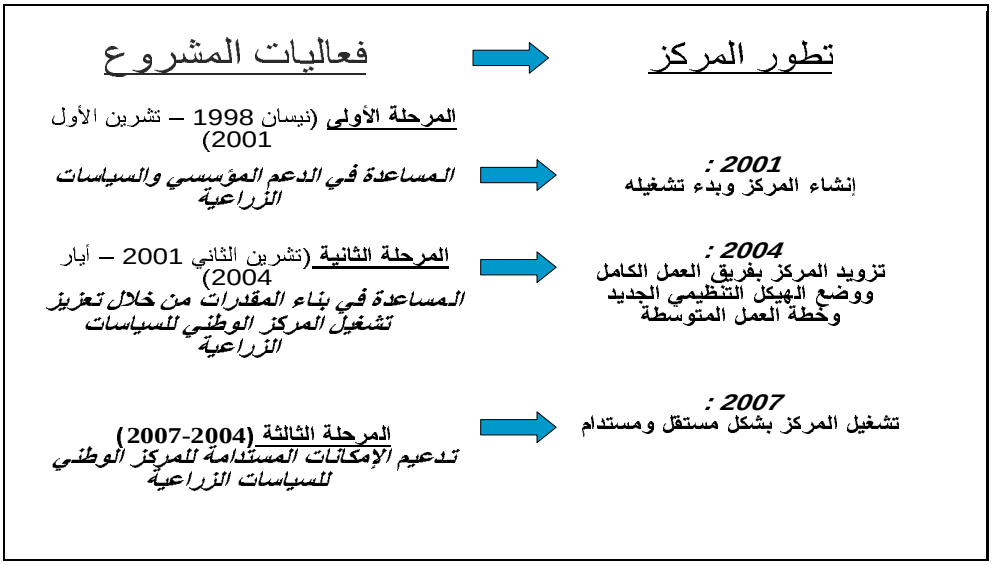

عملية تحول تدريجي باتجاه الاستدامة

المرحلة 1 *المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية* – في الفترة نيسان 1998– تشرين ا ول 2001 والتي وضعت حجر ا ساس لإنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية وذلك استجابة للحاجات الملحة في مجال تحليل السياسات الزراعية بالاعتماد على الخبرات الدولية بشكل رئيسي .

المرحلة 2 *المساعدة في بناء المقدرات من خلال دعم تشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية* – في الفترة تشرين الثاني 2001–أيار 2004 والتي تركز على تعزيز الإمكانات التشغيلية للمركز من خلال دعم الإمكانات المحلية بتوفير الخبرات الدولية .

المرحلة 3 (2004–2007**)** التي ستوفر الدعم الدولي للتدعيم المستدام لإمكانات المركز ليصبح قادراً على معالجة تحليل السياسات الزراعية في سورية .

مكونات المشروع

وقد تضمنت كل مرحلة من مراحل المشروع أربعة مكونات : التطوير المؤسسي – تحليل السياسات الزراعية – التجريب – المعلومات الإحصائية .

وقد ركز مكون *التطوير المؤسسي* على توفير البدائل لتعزيز الإمكانات المؤسسية لدى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في مجال السياسات الزراعية وبشكل أكثر تحديداً لتطوير إمكانات المركز في تنفيذ مهامه .

أما مكون *تحليل السياسات الزراعية* فيدعم الإمكانات الفنية لتنفيذ المراجعة الشاملة وتحليل السياسات الزراعية والاستراتيجيات والبرامج .

وقد ساعد مكون *التدريب* على إنشاء كادر محللي السياسات اللازم للمركز والجهات ا خرى مع التركيز على تعزيز إمكانات فريق العمل في المركز على العمل المستقل كمحللي سياسات .

بينما عالج مكون *المعلومات الإحصائية* الحاجة لتسهيل الحصول على البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي للزراعة .

إعادة هيكلة المؤسسات وإنشاء مؤسسات جديدة

وكخطوة أولى في مجال التطوير المؤسسي قام المشروع في المرحلة ا ولى بإعداد دراستين بمساعدة الخبراء الدوليين لاقتراح بدائل لإعادة هيكلة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وتوفير المعلومات اللازمة لإنشاء مؤسسة متخصصة في التحليل الاقتصادي التطبيقي للسياسات الزراعية وهي المركز الوطني للسياسات الزراعية . ويتضمن الإطار 2 عرضاً للهيكل التنظيم المقترح .

الإطار 2

الهيكل التنظيمي المقترح للمركز الوطني للسياسات الزراعية

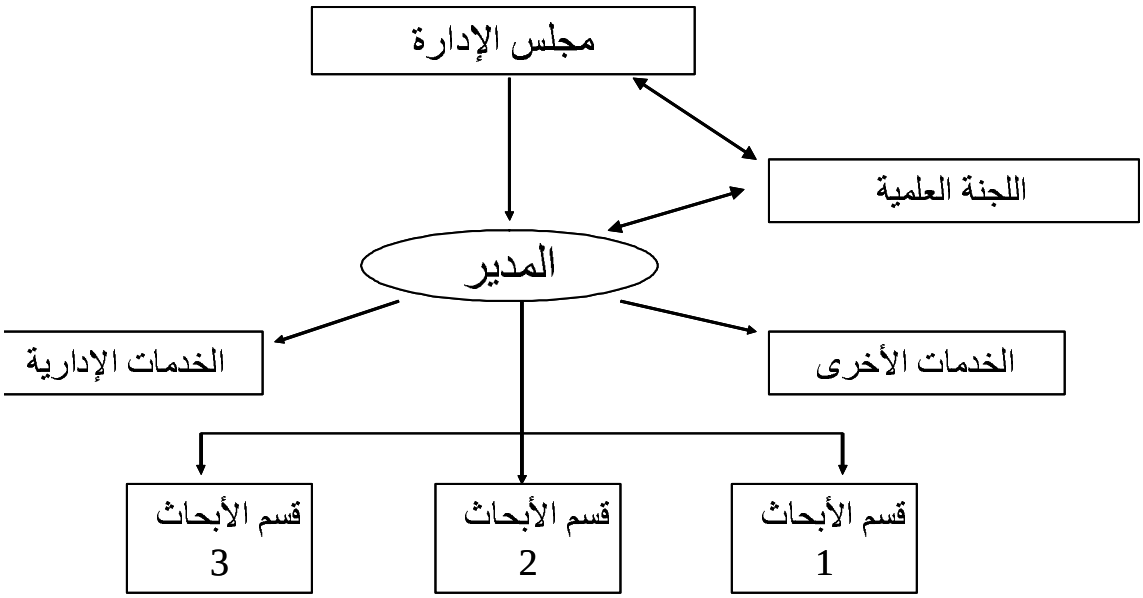

الدراسات التحليلية ... كمعلومات عامة لاستراتيجية التنمية الزراعية في سورية

وكذلك فقد سعت المرحلة ا ولى من المشروع لتغطية احتياجات تحليل السياسات الطارئة من خلال تنفيذ أربعة عشر دراسة من قبل خبراء دوليين بالتعاون الوثيق مع خبراء محليين بهدف مراجعة السياسات الزراعية وتقديم مشورة السياسات حولها (الإطار 3) . كما تم استخدام تلك الدراسات أيضاً في تطوير الإمكانات الوطنية من خلال التدريب على الوظيفة للخبراء المحليين وتوفير المعلومات التحليلية لإعداد وثيقة استراتيجية التنمية الزراعية في سورية من خلال التعاون بين الخبراء الدوليين والمحليين . وقد وفرت تلك الوثيقة مرجعاً شاملاً ورؤية تحليلية لعملية صنع السياسات الزراعية في سورية.

الإطار 3

1- قطاع زيت الزيتون (ماليفولتي - إيطاليا)
2- قطاع الحمضيات (ويستليك – بريطانيا)
3- تسويق المنتجات الزراعية (راما – إيطاليا)
4- الإنتاج الحيواني (كومينز – استراليا)
5- ا من الغذائي (حمدي – مصر)
6- المحاصيل الاستراتيجية (ويستليك – بريطانيا)
7- تحرير أسواق المستلزمات (بارتاساراتي – الهند)
8- استخدامات ا راضي (فورني – إيطاليا)
9- انعكاسات الممارسات الزراعية على البيئة (جونز – بريطانيا)
10- اتفاقية الشراكة السورية ا وربية (كوكه – إسبانيا)
11- تشجيع الاستثمار في التصنيع الزراعي (ماليتا – ا رجنتين)
12- استخدامات المياه في الزراعة (فاريلا و ساغاردوي – إسبانيا)
13- القروض الزراعية (بارتاساراتي – الهند)
14- القروض والدعم في الزراعة (فيرهايم – ألمانيا)

وقد تم إعداد هذه الدراسات من قبل مجموعة من الخبراء من مختلف الدول بالتعاون مع عدد كبير من الخبراء من مختلف الوزارات والجامعات . وتم تجميعها في مطبوعة من مطبوعات منظمة ا غذية والزراعة تحمل عنوان *الزراعة السورية على مفترق الطرق* (منظمة ا غذية والزراعة 2003 – سلسلة السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية رقم 8)

التدريب

شكل التدريب فعالية رئيسية في المرحلتين ا ولى والثانية من المشروع (أنظر الإطارين 4 و5) وقد تم تنفيذه من خلال ثلاثة مراحل : ا ساسي والمتخصص والفردي وترافق مع الفعاليات التكميلية الهادفة إلى إغناء معرفة المتدربين وفهمهم للاقتصاد الزراعي وتحليل السياسات وكذلك استكمال التدريب بالمشاركة الفعلية في فعاليات تحليل السياسات التي كان المشروع يدعمها .

الإحصاءات الزراعية

ومن ا هداف الرئيسية ا خرى تسهيل الحصول على الإحصاءات المتاحة لتحليل السياسات الزراعية . ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم بناء قاعدة البيانات الزراعية السورية وتوزيعها على ا قراص المضغوطة ومن خلال كتيب بيانات تحليل السياسات وهي عبارة عن مجموعة من البيانات الرسمية الخاصة بتحليل السياسات الزراعية والتي لم تكن سابقاً متوفرة بشكل إلكتروني .

إنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية

بالتزامن مع تنفيذ المشروع قامت الحكومة السورية في عام 2000 بإنشاء المركز الوطني للسياسات الزراعية كمديرية مركزية متخصصة في مجال بحوث السياسات الزراعية[46] وفي عام 2001 تم وضع هيكله التنظيمي وتحديد مهامه وتوصيف العمل فيه[47] واللجنة العلمية والهيئة الاستشارية[48] . ويترأس الهيئة الاستشارية وزير الزراعة والإصلاح الزراعي وتضم في عضويتها ممثلين عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمؤسسات ا خرى المعنية بصنع السياسات الزراعية في سورية مثل وزارة الري ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة . وكونها الجهة الرئيسية المشرفة على أعمال المركز تقوم الهيئة الاستشارية بتقديم التوجيهات اللازمة للمركز من خلال إقرار خطة عمله واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التمويل وفريق العمل وتسمية أعضاء اللجنة العلمية التي تتكون من عضوين دوليين واثنين محليين من الجهات ا كاديمية والبحثية والحكومية . وتجتمع اللجنة مرتين سنوياً لتقديم المشورة العلمية في تحديد وتنفيذ الفعاليات بالتعاون الوثيق مع مدير المركز وعناصر فريق العمل وذلك من خلال اقتراح التوصيات على الهيئة الاستشارية . ويسعى هذا الإطار المؤسسي إلى الربط بين البحوث والسياسات من خلال تحقيق هدفين مترابطين : ضمان النوعية العلمية في الفعاليات البحثية وضمان استجابة تلك ا بحاث لاحتياجات علمية صنع القرار الجارية .

الإطار 4

المرحلة ا ولى أيار 1998–كانون الثاني 1999	المرحلة الثانية كانون الثاني 1999–تموز 2000	المرحلة الثالثة أيلول 2000–نيسان 2001
التدريب ا ساسي (75 متدرب) الإمكانات العملية والمعلومات النظرية اللازمة للتدريب المتخصص على تحليل السياسات	**التدريب المتخصص** (60 متدرب) المعلومات النظرية والتطبيقية حول القضايا والمفاهيم والطرق وا دوات لتحليل السياسات	**التدريب الفردي** 48(متدرب) العمل الجماعي لتنفيذ أبحاث سياسات بالإضافة إلى منح لمدة 3 أشهر في جامعات إيطالية
الفعاليات التكميلية المشاركة في فعاليات المشروع (الندوات – الدراسات – العمل الميداني) والتدريب الخاص لملء الفجوات		

[46]– القرار رقم 51/ت تاريخ 2000/12/14

[47]– القرار رقم 48 تاريخ 2001/8/9 .

[48]– القرار رقم 1260 تاريخ 2001/8/9 .

التدريب

فريق العمل ... المبنى

ركزت المراحل ا ولية في المركز على إنشاء وتعزيز الموارد البشرية اللازمة حيث تم نقل 13 من أفضل المتدربين للعمل في المركز ليشكلوا نواة فريق العمل البحثي بالإضافة إلى 19 عنصر في فريق العمل المساعد . وبشأن المبنى فقد تمت إضافة مكاتب جديدة للمركز بعد تجديدها وتجهيزها .

الإطار 5

ساعات التدريب المنفذة خلال المرحلة 1			
	المرحلة 1	المرحلة 2	الإجمالي
خبراء محليون	650	417	1067
خبراء دوليون	360	1100	1460
الإجمالي	**1010**	**1517**	**2527**
الإجمالي لكل متدرب	*337*	*759*	*1096*

... تطوير الإمكانات المؤسسية والإدارية

بدأت المرحلة الثانية من المشروع في أواخر عام 2001 وتم تنفيذها بالتنسيق مع مشروع المساعدة الفنية TCP/SYR/2906 الذي عمل على دعم إمكانات تحليل السياسات لدى المركز والجهات النظيرة له . أما المرحلة الثانية فقد ركزت على تطوير الإمكانات المؤسسية والإدارية للمركز من خلال دعم :

- صياغة وتنفيذ ومتابعة وإدارة خطط عمل المركز .
- تشغيل اللجنة العلمية .
- إنشاء المكتبة .
- تنفيذ التدريب لإدارة المركز وعناصر فريق العمل المساعد .
- توفير التجهيزات .

. .نقل نتائج العمل البحثي

وقد هدف مكون تحليل السياسات في هذه المرحلة إلى تمكين المركز من العمل كجهة بحثية ومنتدى لحوار السياسات يسعى إلى زيادة الوعي بقضايا السياسات من خلال إعداد ونشر مجموعة من المطبوعات وإنشاء منتدى السياسات الزراعية الذي يتم من خلاله عرض النتائج ومناقشتها .

الإطار 6

ورشة العمل الوطنية الثانية حول السياسات الزراعية
البدائل الاستراتيجية للسياسات الزراعية السورية (دي بينيدكتس – أنانيا – شيباني)
الزراعة العضوية : ا سواق ا وربية وفرص سورية (سانتوتشي)
التحرير الاقتصادي والزراعة : نظرة نقدية (كيد)
مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة : الانعكاسات على الدول النامية (ا مين)
العولمة الزراعية في الدول النامية (راو)
تغيرات السياسات الزراعية في الاتحاد ا وربي (دي فيليبيس)
تشجيع تصدير الخضار والفواكه إلى أسواق الاتحاد ا وربي (كوكه)
الغذاء والزراعة في الاقتصاد العالمي المتجه نحو العولمة (غورغوني)
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى : انعكاساتها على الاقتصاديات العربية (ا برش)

... إصدار التقارير الدورية حول الزراعة السورية والتجارة

وفيما يتعلق بعمل تحليل السياسات فقد ركزت المرحلة الثانية من المشروع على تمكين المركز من تنفيذ الفعاليات البحثية ونشر النتائج . فبالإضافة إلى قاعدة بيانات الزراعة السورية قام المركز بإصدار تقريرين دوريين : *واقع الغذاء والزراعة في سورية 2002* الذي يتوقع أن يصدر مرة كل سنتين و *التجارة الزراعية السورية 2002* والذي سيصدر سنوياً . كما يتم تنفيذ الدراسات الخاصة حول مواضيع ذات أهمية خاصة للتنمية الزراعية السورية بالإضافة إلى أوراق العمل ووقائع الندوات وورشات العمل .

الإطار 7

نتاجات المركز بمساعدة المشروع

التقارير الدورية :

- واقع الغذاء والزراعة في سورية 2002
- سيصدر مرة كل سنتين
- التجارة الزراعية السورية 2002
- سيصدر بشكل سنوي – تم إعداد مسودة عدد عام 2003

• **الدراسات الخاصة :**

- تشجيع تصدير الخضار والفواكه إلى الاتحاد ا وربي
- الميزات النسبية للزراعة السورية *(قيد التنفيذ)*
- النظم الزراعية *(قيد التنفيذ)*
- متابعة السياسات لتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى *(قيد التنفيذ)*

-قاعدة البيانات الزراعية السورية 2003

... بناء قاعدة بيانات الزراعة السورية

ساهمت المرحلة الثانية من المشروع بشكل كبير في تطوير إمكانات فريق العمل في المركز في مجال تحديث قاعدة بيانات الزراعة السورية وتوسيعها لتشمل بيانات التجارة وبيانات التعدادات . كما تم تطوير إمكانية استخدام قاعدة البيانات من خلال تنفيذ واجهة تطبيق سهلة الاستخدام بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة ا غذية والزراعة (الفاوستات) . ونتيجة لذلك فإن عدد عام 2003 من قاعدة البيانات متاح ا ن على العنوان http://faostat.fao.org:8090/caf/syrdb_default.htm . ومن أجل التوصل إلى تلك النتائج فقد تم تنفيذ التدريب على التقنيات الكمية وإدارة قاعدة البيانات . وبالإضافة إلى ذلك فقد تم البدء بإنشاء نظام توثيق أوسع للمركز يتضمن الشبكة الداخلية .

فعاليات التواصل

يشكل التواصل المسألة ا ساسية لمؤسسة مثل المركز الوطني للسياسات الزراعية حيث يهدف إلى زيادة الوعي العام بالسياسات الزراعية تعزيز مشاركة الجهات المعنية في صنع القرار وإنشاء وتطوير الروابط الدولية .

لذا فيتم توزيع مطبوعات المركز (التقارير وأوراق العمل والمواد التدريبية والرسالة الإخبارية التي تصدر مرتين في العام والوقائع) على نطاق واسع جداً بشكل مطبوع وعلى ا قراص المضغوطة وشبكة الإنترنت . وعلاوةً على ذلك فإن فعاليات منتدى السياسات تعزز الوعي العام حول قضايا السياسات والحوار مع الجهات المعنية المحلية والدولية من خلال التنظيم المستمر لورش العمل وتصميم العمل البحثي حول بعض القضايا مثل متابعة السياسات والميزات النسبية والنظم الزراعية .

الإطار 8

- **توزيع النتاجات والمعلومات حول الفعاليات :**

– كتب – تقارير – أوراق عمل – مواد تدريبية – رسالة إخبارية نصف سنوية

– وقائع : توزع بشكل مطبوع وعلى أقراص مضغوطة وعلى الإنترنت و من خلال البريد الإلكتروني

- **إنشاء وتطوير الروابط الدولية :**

– توزيع العمل البحثي على نطاق دولي – المشاركة في الفعاليات الدولية – الدورات في المؤسسات ا جنبية

- **ورشات العمل لمشاركة الجهات المعنية في تصميم العمل البحثي .**
- **منتدى السياسات لزيادة الاهتمام العام بقضايا السياسات وتفعيل الحوار بين الجهات المعنية حول نتاجات العمل البحثي .**

إن إنشاء وتطوير الروابط بين المركز وصانعي السياسات لا تقل أهمية عما ذكر أعلاه وذلك من أجل ضمان استجابة عمل المركز للاحتياجات الفعلية لسورية وكذلك لفعالية مشاركة مهارات المركز في عملية صنع السياسات والمفاوضات التجارية . ومن أجل التمكين من التبادل المستمر للمعلومات فإن وجود الهيئة الاستشارية التي تحدد وتتابع فعاليات المركز يضمن تحقيق الروابط المؤسسية الرسمية مع صانعي السياسات . ويتم توفير التدفق المستمر للمعلومات من خلال المشاورات الدائمة مع صانعي السياسات والمشاركة في الخط ا مامي لعمل السياسات . وعلاوةً على ذلك فيتم إعداد موجزات السياسات والمذكرات ويتم توزيع النتاجات "بشكل خاص" استجابةً لطلبات صانعي السياسات واحتياجاتهم كما هو مبين في الإطار 9 أدناه .

الإطار 9

- الروابط المؤسسية لتحديد ومتابعة فعاليات المركز من خلال الهيئة الاستشارية
- التركيز على انعكاسات الدراسات التحليلية على السياسات
- استمرار التواصل من خلال شبكات العمل مع صانعي السياسات
- التوزيع "الخاص" لنتاجات المركز من خلال الموجزات والمذكرات والاستجابةً لطلبات صانعي السياسات
- المشاركة في صنع السياسات ومفاوضات السياسات : مثل : الشراكة مع الاتحاد ا وربي – اتفاقيات التجارة الثنائية – صياغة استراتيجية التنمية الزراعية والسياسات الخاصة ا خرى

كما تضمنت المرحلة الثانية من المشروع استثمارات كبيرة في مجال التدريب كما هو مبين في الإطارين 10 و 11 . فبالإضافة إلى تدريب الكوادر الجديدة المنظم بشكل مشابه للتدريب المنفذ في المرحلة السابقة فقد تم إنفاق مبالغ كبيرة لتطوير إمكانات المركز تضمنت الدراسات العليا ربعة من عناصر فريق العمل والدورات القصيرة الخارجية لباقي عناصر فريق العمل والندوات الداخلية (بين عناصر فريق العمل) والدورات الداخلية القصيرة لمدة أسبوع والندوات والتدريب على اللغة والجلسات التدريبية والمساعدة في ا بحاث والتدريب على الوظيفة .

الإطار 10

المرحلة الثانية : التدريب

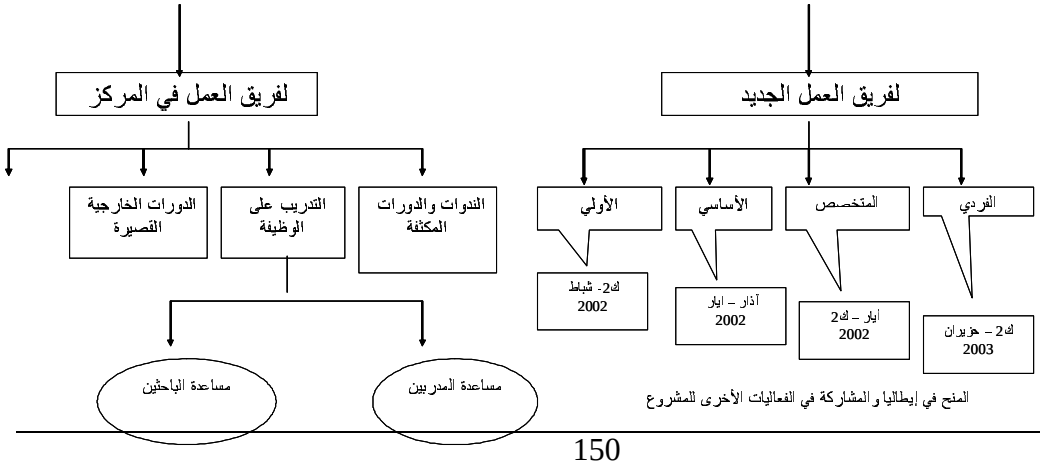

الإطار 11

المرحلة الثانية : تدريب كادر جديد

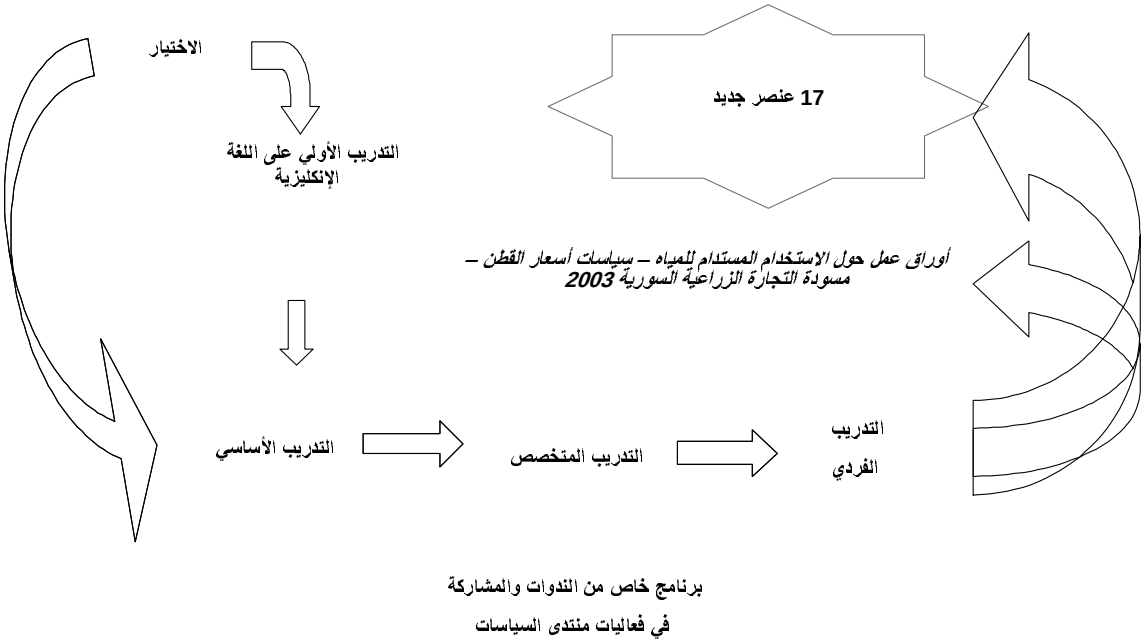

سمح إتمام البرنامج التدريبي الثاني بزيادة كبيرة في عناصر فريق العمل في المركز . وفي الواقع فقد حدد عدد العناصر المؤهلين المتوفرين في المركز من إمكانية المركز على العمل ورفع من درجة اعتماده على المشروع وخاصةً ن القسم ا كبر من عناصر فريق العمل المؤهلين كانوا في الخارج للدراسات العليا .

تدعيم المركز

في نهاية المرحلة الثانية من المشروع يمكن القول بأن "مرحلة الحضانة" للمركز قد انتهت . وفي الواقع فقد وصل فريق العمل إلى العدد المقرر كما هو مبين في الإطار 12 بينما تم إقرار خطة عمل الفترة 2004–2007 مع الهيكل التنظيمي الجديد الذي تم تصميمه بمساعدة المساعدة المؤسسية التي قام المشروع بتوفيرها وذلك بناءً على الخبرة التي تم اكتسابها في السنوات السابقة . وقد تم تبني الهيكل التنظيمي الجديد ليتم تنفيذه بشكل تجريبي في النصف الثاني من عام 2004 عند عودة عناصر فريق العمل من الخارج .

الإطار 12

فريق العمل الفني الموجود في المركز

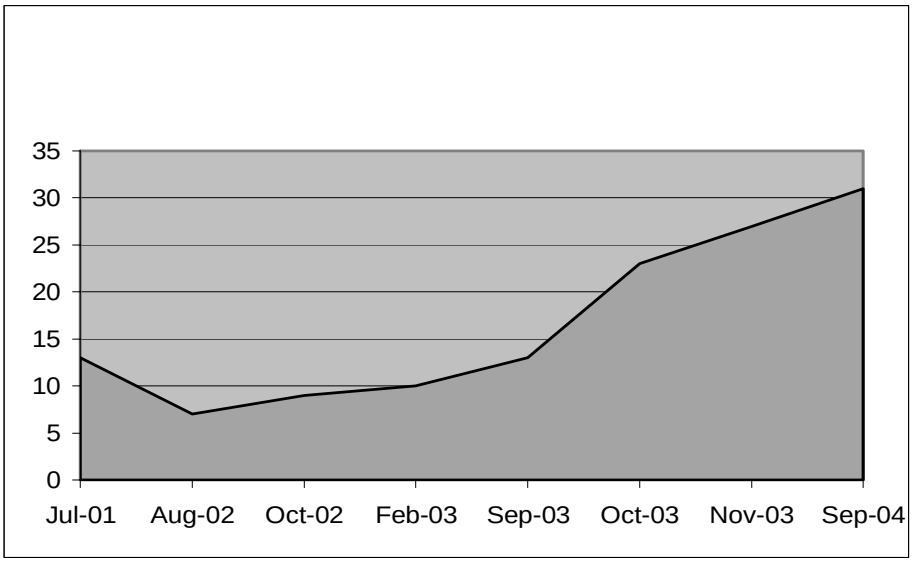

الإطار 13

الهيكل التنظيمي للمركز

الهيكل التنظيمي الجديد للمركز

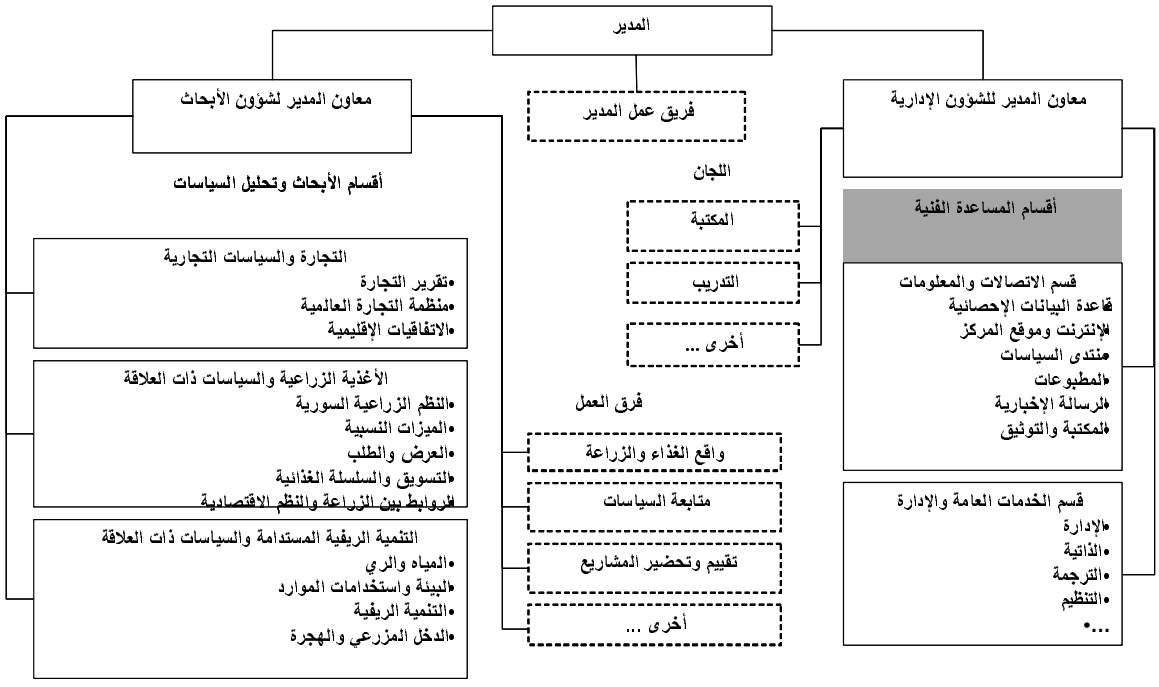

مرحلة جديدة للتدعيم والاستدامة

ومن أجل المساعدة في تنفيذ خطة العمل المتوسطة الجديدة وبناءً على طلب الحكومة السورية فقد وافقت الحكومة الإيطالية من خلال منظمة ا غذية والزراعة على تمديد المشروع لمدة ثلاثة سنوات إضافية حيث ستركز مرحلة التمديد على التعزيز المستدام لإمكانات المركز خلال الفترة 2004–2007 بعد اكتمال عناصر فريق العمل فيه وانتقال المكاتب إلى المبنى

الجديد الذي يتم بناؤه حالياً للمركز وتطبيق الهيكل التنظيمي الجديد . لذا فسوف يتمكن المركز من المساهمة المستقلة في عمل السياسات من خلال التحليل والصياغة والمتابعة وتقديم المشورة لصانعي السياسات وتشجيع الحوار بين الجهات المعنية .

وسوف يتم تنفيذ الفعاليات التالية من أجل إنشاء المركز كمؤسسة مستدامة بما يتماشى مع المقاييس العالمية :

- تشجيع العلاقات مع المؤسسات المحلية والخارجية .
- متابعة تدريب الإدارة وعناصر فريق العمل .
- توفير التجهيزات للمكاتب والمكتبة .
- دعم تشغيل اللجنة العلمية .

وسيتم خلال مرحلة التدعيم التي تهدف إلى تعزيز إمكانات المركز في العمل بشكل مستقل تنفيذ مايلي :

- توفير الخبرات الدولية لدعم فعاليات البحوث وإعداد دراسات السياسات .
- مساعدة عملية متابعة العمل من حيث نوعية النتاجات .
- المساعدة في إعداد المطبوعات ونشرها .
- تنظيم أحداث مناقشة قضايا السياسات .

وعلاوةً على ذلك فسوف يتم تعزيز الإمكانات البشرية وتدعيمها من خلال توفير التدريب الخارجي للدراسات العليا لبعض العناصر والدورات القصيرة والمشاركة في ا حداث العالمية والدورات المكثفة لمدة أسبوع .

كما سيتم تعزيز توفير المعلومات اللازمة لتحليل السياسات وتسهيل استخدامها من خلال تحديث وتطوير قاعدة بيانات الزراعة السورية وإنشاء نظام معلومات متكامل من خلال تطوير نظام التوثيق وتطوير الشبكة الداخلية والموقع وتدعيم المكتبة .

النتائج

توفر التجربة السورية مجموعة واسعة من ا مثلة حول التدخلات الممكنة في مجال تطوير الإمكانات العاملة في تحليل السياسات وخاصةً في توفير نموذج لبناء مؤسسة في إطار يتسم بمحدودية الإمكانات الوطنية وعدم وجود مؤسسة متخصصة بعد .

وبشكل عام تقدم التجربة السورية مثالاً عن التواصل بين الموارد المحلية والدولية حيث يكمل الوجود المكثف للخبراء الدوليين الخبرات المحلية ويساهم في تطويرها مع تجنب إخراج الجهود الوطنية . وفي الواقع فإن الإنجاز الذي تم تحقيقه في المرحلتين ا ولى والثانية يظهر أن الدعم الدولي بعد أن عمل لعدة سنوات (1998–2001) كبديل للخبرات المحلية قد بدأ يستخدم كمكمل لتلك الخبرات (2001–2004) وسوف يتمكن خلال المرحلة الثالثة (2004–2007) من التركيز على تعزيز استقلالية الإمكانات المحلية وبالتالي الاستدامة الذاتية للمركز الوطني للسياسات الزراعية في تنفيذ مهمته على المدى الطويل (الإطار 14) .

الإطار 14

مهمة المركز على المدى الطويل

1. إعداد ونشر نتائج ا بحاث بشكل مستقل
2. العمل كجهة استشارية لعملية صنع القرار في مجال ا غذية الزراعية

متطلبات الاستدامة الذاتية :

- فريق العمل الفني ذي النوعية الجيدة (الرغبة في العمل – الحافز – التدريب)
- تدعيم الإطار المؤسسي
- درجة من الاستقلالية في العمل والاستقلال المالي
- الروابط القوية مع صانعي السياسات
- إنشاء شبكة العمل الدولية والاستفادة من الخبرة الدولية
- العمل مع المجتمع العلمي السوري (مثل الجامعات)

6- المصطلحات

الاستثنائية : تشير الاستثنائية إلى القدرة على منع ا فراد الذين لم يدفعوا مقابل الحصول على السلعة أو الخدمة من استهلاكها . وتعني الاستثنائية المتدنية أنه قد يكون من الصعب استثناء الناس من "الاستهلاك المجاني" والتمتع بفوائد السلع والخدمات حتى ولو لم يقوموا بدفع قيمة الحصول عليها . وسوف يجد المنتجون أنه من الصعب استرداد كامل تكاليف توفيرهم لتلك السلع أو الخدمات من ناحية الكفاءة الاجتماعية مما يدفعهم إلى تخفيض إنتاج تلك السلع .

الخارجانيات أو انتشار الفوائد : تتواجد عندما تؤثر قرارات الإنتاج أو الاستهلاك التي يتخذها فرد واحد بشكل غير مقصود على قرارات الإنتاج أو الاستهلاك الخاصة با خرين بطريقة مماثلة دون أن يكون ذلك من خلال السوق .

مستهلك مجاني : شخص يتمتع بفوائد السلع أو الخدمات حتى ولو يقم بدفع قيمتها .

مشكلة الرئيس – المرؤوس : في حال وجود معلومات غير متناسقة فغالباً ما يقوم الرئيس بتعيين مرؤوس لتنفيذ مهمة ما وتكون معلومات الرئيس أدنى من معلومات المرؤوس في ذلك المجال مما يساعد المرؤوس على التصرف بانتهازية .

السلع الخاصة : تتمتع السلعة الخاصة بخصائص ارتفاع الاستثنائية والتنافسية . ويكمن أن يوفر القطاع الخاص هذه السلع بشكل فعال من خلال آليات السوق .

السلع العامة : تتمتع السلعة العامة بخصائص انخفاض الاستثنائية والتنافسية . وبشكل تقليدي فهي توفر من قبل الدول ويتم دفع قيمتها من خلال الضرائب حيث أنها تستخدم لمصلحة جميع أفراد المجتمع ويجعل "الاستهلاك المجاني" الحصول على قيمة تلك الخدمات من المستخدمين الفعليين صعباً .

التنافسية : إن القسم ا كبر من السلع منافس من حيث أن استهلاك الفرد للبضائع يقلل من توفرها للآخرين . ومع ذلك فإن بعض السلع تتميز بانخفاض التنافسية مما يعني أن استهلاك فرد ما من السلعة لا يخفض توفرها للآخرين . وبما أن تكاليف زيادة المستهلكين المستفيدين من تلك السلعة على المجتمع هي صفر فإن الكفاءة الاجتماعية تتطلب أن تكون أسعار تلك السلعة صفراً . ونتيجة لذلك فسوف لن يكون من المربح للقطاع الخاص محاولة بيع تلك السلع .

قائمة المشاركين

أفغانستان

السيد محمود شريف
معاون وزير الزراعة والإنتاج الحيواني
جمال مينا – كابول
هاتف : 70286677 (0) 93 +
فاكس : غير موجود
بريد إلكتروني
Sharif_moal_afg@yahoo.com

د . غلام رباني هاجي جاتبال
مدير وحدة FAAHM
وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني
جمال مينا – كابول
هاتف : 40840 0093 (170)
فاكس : غير موجود
تلكس : 274 AGBANK AF
بريد إلكتروني :
GhulamRabani.Hagigatpal@af.fao.org

د . نصر الله بختاني
مدير عام مديرية بحوث التربة
وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني
جمال مينا – كابول
هاتف : 70206020 (90) 93 +
فاكس : غير موجود
بريد إلكتروني : N.Baktani@yahoo.com

قبرص

السيد لويس تسانغاريديس
مسئول الموارد الطبيعية الزراعية والبيئة
رفيع المستوى
وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة
شارع لوكيس أكريتاس
1411 نيقوسيا
هاتف : 408326/7 22 357+
فاكس : 780623 781156 22 357+
تلكس : 4600 MINAGRI CY
بريد إلكتروني :
minagre@cytanet.com.cy

مصر

البروفيسور محمود بدر
بروفيسور في الاقتصاد الزراعي
جامعة الزقازيق
10 شارع يثرب – المهندسين
القاهرة – مصر
هاتف : 4705 178 010 00202
فاكس :
بريد إلكتروني :
Mahmoud_Badr@hotmail.com

جمهورية إيران الإسلامية

السيدة فراحارا نوروزي
معاونة مدير
وزارة الزراعة ومعهد التخطيط
الزراعي واقتصاديات البحوث
طهران
هاتف : طهران 8899454
فاكس :
بريد إلكتروني :
Nowrouzi_F@yahoo.com

لبنان

السيد حسين نصر الله
وزارة الزراعة

إيطاليا

البروفيسور مارشيللو غورغوني

رئيس قسم الاقتصاد العام

جامعة روما

هاتف : 06 49766348

فاكس :

بريد إلكتروني :
gorgoni@dep.eco.uniroma1.it

كازاخستان

السيد نوركين شاربييف

رئيس مديرية المعلومات والتحليل

وزارة الزراعة

آستانا

هاتف : 06 19 32 3172 007

فاكس : 29 39 32 3172 007

بريد إلكتروني : summary@minagri.kz

جمهورية كيرجستان

السيد ريسبيك أبازوف

معاون مدير

المديرية الرئيسية لاقتصاديات السياسات

الزراعية – العلاقات الخارجية

والاستثمارات

وزارة الزراعة والموارد المائية والتصنيع

96 شارع كييفسكايا

بيشكيك 720040

هاتف : 623716 623633 312 996+

فاكس : 623632 312 996+

بريد إلكتروني : fao-kg@elcat.kg

السودان

السيد بابكر حاج حسن

أشرفية – شارع بيضون

بيروت

هاتف : 331000 1 961+

فاكس : 200280 1 961+

بريد إلكتروني :
studies@agriculture.gov.lb

ليبيا

د . محمد أحمد حيدر

منسق البحوث والدراسات الاقتصادية

في ليبيا

طرابلس

هاتف : 3616866 21 00218

فاكس : 3614994 21 00218

بريد إلكتروني :

المغرب

السيد محمد السرغاني

رئيس قسم تحليل السياسات والزراعة

وزارة الزراعة والتنمية الريفية

4 طريق محطة دباغ

الرباط – المغرب

هاتف : المغرب 01 84 69 037

فاكس : المغرب 698401 037

بريد إلكتروني :
asserghine@dpae.madrpm.gov.ma

السعودية

السيد مصلح بن أحمد الغمادي

وزارة الزراعة

مديرية الدراسات الاقتصادية والإحصاء

شارع المطار

11195 – الرياض

هاتف : 4031193 1 966+

مديرية التخطيط والاقتصاد الزراعي
وزارة الزراعة والغابات الاتحادية

ص . ب 285
شارع الجامعة
الخرطوم
هاتف : 777430/780358 11 249+
فاكس : 778800 11 294+
بريد إلكتروني : moasus@yahoo.com

سورية

السيد عطية الهندي
مهندس – مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية
وزارة الزراعة
هاتف : 5446176 / 5446175 11 0963+
فاكس : 5421705 11 0963+
بريد إلكتروني : faop@net.sy

السيد إحسان ا غواني
معاون مدير الشؤون الفنية
وزارة الري
هاتف : 2320698 / 2320697 11 0963+
فاكس : 2451061 / 5424760 11 0963+

السيد محمد خزمة
رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
وزارة الزراعة
هاتف : 2245936 11 0963+
فاكس : 2245936 11 0963+

تركيا

ا نسة ديريا ساغلام
فاكس : 4031193 1 966+
بريد إلكتروني : Mosleh999@yahoo.com

السيد منير زحيلي
مدير تخطيط قطاع الري والزراعة
هيئة تخطيط الدولة
هاتف : 5110265 11 0963+
فاكس : 5144148 11 0963+

ا نسة سمر قصيباتي
مديرية البحوث والتخطيط والإحصاء والمتابعة
وزارة التجارة والاقتصاد
هاتف : / 2213513 11 0963+ 2213514
فاكس :2323050 11 0963+

السيد محمود ياسين
رئيس قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة
جامعة دمشق
هاتف : 5132451 11 0963+
فاكس : 5116352 11 0963+
بريد إلكتروني : m-yasein@scs-net.org

تونس

السيد حافظ خليف
معاون مدير
وزارة الزراعة
هاتف : 780528 71 00216
فاكس : 785764 71 00216
بريد إلكتروني : khlifhafedh@yahoo.fr

السيد شيرو فيوريللو
رئيس المستشارين الفنيين – مشروع GCP/SYR/006/ITA

مهندسة – مجلس تخطيط البحوث والتنسيق

وزارة الزراعة والشؤون الريفية
ميلي مودافا رقم Tarim vekoyisleri 509/20 Bakanligi
كيزيلاي – أنقرة
هاتف : 4240580/188 312 90+
فاكس : 4254495 312 90+:
بريد إلكتروني : dsaglam@tarim.gov.tr

اليمن

السيد اسماعيل المتوكل
مدير عام إعادة هيكلة القطاع الزراعي
وزارة الزراعة والري
اليمن

هاتف :
فاكس :
بريد إلكتروني :
ismailmm@net.scope.com

منظمة ا غذية والزراعة

السيد محمد عبد القادر آدم
مكتب المنظمة الإقليمي لمنطقة الشرق ا دنى
القاهرة – مصر
هاتف : 6000 (ext. 2707) -331 2 20+
فاكس : 5981 749 2 20+

بريد إلكتروني :
Mohamed.Aldelgadir@faorne.org

د . ضياء عبده
رئيس فرع مساعدة السياسات
مكتب المنظمة الإقليمي لمنطقة الشرق ا دنى
القاهرة – مصر

عن طريق المركز الوطني للسياسات الزراعية
دمشق – سورية
هاتف :
فاكس :
بريد إلكتروني : apc@net.sy

السيدة ماريا غراسيا كويتي
مسئولة دعم السياسات رفيعة السمتوى
قسم مساعدة السياسات
المقر الرئيسي للمنظمة
هاتف : 54838 570 06 39+
فاكس : 5107 5705 06 39+
بريد إلكتروني :
MariaGrazia.quieti@fao.org

البروفيسور لوكا سالفاتيشي
خبير

جامعة موليسه
هاتف :
فاكس :
بريد إلكتروني :
salvatici@dep.eco.uniroma1.it

السيد جاك فيركيل
كبير مستشاري مشروع
GCP/SYR/006/ITA
2 bis Impasse du Lido, 13d2 Marseille
فرنسا
هاتف : 887 661 491 0033
فاكس : 887 661 491 0033
بريد إلكتروني :
jacques.vercueil@wanadoo.fr

هاتف : 6100 331 2 20+:

فاكس : 5981 749 2 20+

بريد إلكتروني :
Dyaa.Abdou@faorne.org

أكساد ACSAD

د . عبد الله دروبي

مدير

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة وا راضي القاحلة – قسم المياه

ص . ب 2440

دمشق – سورية

هاتف : 6893 574 11 00963

فاكس : 3063 574 11 00963

بريد إلكتروني : droubi@scs-net.org

CIRAD

د . فريدريك لانسون

باحث اقتصادي

مركز التعاون الدولي في ا بحاث الزراعية للتنمية (CIRAD)

Siège Social 42, Rue Scheffer 75116

باريس

هاتف : 00 7020 153 33+

فاكس : 1530 55 147 (0)33+

بريد إلكتروني :
frederic.lancon@cirad.fr

CIHEAM

ا نسة آناريتا أنتونيلي

باحثة

المركز الدولي للدراسات العليا لزراعة حوض المتوسط

(CIHEAM)

شارع سيغلي 9–70010 فيلينزانو

باري

هاتف : 4006318 080 0039

فاكس : 4606268 080 0039

بريد إلكتروني : annarita@iamb.it

ICARDA

د . عبد الباري سلقيني

خبير اقتصاد زراعي رفيع المستوى

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

ص . ب 5466

حلب – سورية

هاتف : 13433 21 963+

فاكس : 13490 21 963+

تلكس : ICARDA 24 29 41 924+ SY

بريد إلكتروني :
a.salkini@cgiar.org

البروفيسور فابيو ماريا سانتوتشي

عن طريق مديرية العلوم الاقتصادية والتقديرية

كلية الزراعة – بورغو 10 غويغنو 74

06121 – بيروجا – إيطاليا

هاتف : 39.075.585.6267+

IPGRI

د . وجدي جورد عياد

المدير الإقليمي لمنطقة وسط وغرب آسيا وشمال أفريقيا

ص . ب 5644

حلب – سورية

فاكس : +39.075.585.6263

بريد إلكتروني : fmsant@unipg.it

هاتف : 00963 21 213412

فاكس : 00963 21 273681

بريد إلكتروني :
g.ayad@cgiar.org

الملحق 2

برنامج الورشة

السبت

2003/12/6

9:30-9:00	الجلسة الافتتاحية	سيادة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي عادل سفر سعادة السفيرة الإيطالية لورا ميراكيان سيادة ممثل منظمة ا غذية والزراعة محمود طاهر
10:15-9:30	*استراحة*	
11:30-10:15	*الجلسة ا ولى : السياسات الغذائية والزراعية في منطقة الشرق ا دنى*	الرئيس : السيد جاك فيركيل المقرر : السيد محمد عبد القادر
10:30-10:15	مقدمة معلومات حول الإجراءات التنظيمية والعملية	السيد ضيا عبدو السيد عطية الهندي السيد شيرو فيوريللو
11:30-10:30	السياسات الغذائية والزراعية في منطقة الشرق ا دنى : الواقع – القضايا – ومناقشة ا فاق	السيد ضيا عبدو
11:45-11:30	*استراحة*	
13:15-11:45	*الجلسة الثانية : تطوير الإمكانات المؤسسية* تطوير الإمكانات المؤسسية في مجال السياسات الغذائية والزراعية: المتطلبات ومناقشة المنهجيات	الرئيس : السيد ضيا عبدو المقرر : السيد جاك فيركيل السيد لوكا سالفاتيشي (الجزء 1) السيدة ماريا غراسيا كويتي (الجزء 2)
15:00-13:15	زيارة المركز الوطني للسياسات الزراعية	
15:30	غداء متأخر	

ا حد 2003/12/7

10:30-8:30	*الجلسة الثالثة : جلسة جماعية لعروض المشاركين والمناقشة*	الرئيس : السيد ضيا عبدو المقرر : السيدة ماريا غراسيا كويتي
11:00-10:30	*استراحة*	
13:00-11:00	الجلسة الثالثة : جلسة جماعية (متابعة) لعروض المشاركين والمناقشة	الرئيس : السيد جاك فيركيل المقرر : السيد لوكا سالفاتيشي
13:15-13:00	*استراحة*	

14:15-13:15	*الجلسة الرابعة : نتائج وتوصيات*	السيد ضيا عبدو السيدة ماريا غراسيا كويتي
14:30-14:15	الجلسة الختامية	
15:00	غداء متأخر	

الملحق 3

قائمة المطبوعات[49]

المواضيع	اللغات	المصدر
أوراق العمل		
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – سياسات الغذاء والزراعة في إقليم الشرق ا دنى – الواقع والقضايا وا فاق	عربي / إنكليزي	توزيع لجميع المشاركين
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – تطوير الإمكانات المؤسسية في مجال تحليل ا غذية والزراعة : المتطلبات والمنهجيات	عربي / إنكليزي	توزيع لجميع المشاركين
Stone, D., Maxwell, S., & Keating, M 2001 – الربط بين ا بحاث والسياسات – جامعة وورويك	إنكليزي	http://www.gdnet.org/pdf/Bridging.pdf
المصادر والمواد التدريبية على سياسات الغذاء والزراعة		
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – سياسات التنمية الزراعية المفاهيم والتجارب	إنكليزي	pblications-sales@fao.org http://www.wiley.com/WileyDC A/WileyTitle/productCD-0470857781.html
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – التكامل الإقليمي وا من الغذائي في الدول النامية	إنكليزي	pblications-sales@fao.org
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – ساوث لاند – تدريب مبني على دراسة حالة في مجال تحليل السياسات في القطاع الزراعي والريفي	إنكليزي / فرنسي	pblications-sales@fao.org
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – اتفاقية منظمة التجارة العالمية – تجارب التنفيذ (دراسات حالة الدول النامية)	إنكليزي	http://www.fao.org/DOCREP/005/Y4632E/Y4632E00.HTM
منظمة ا غذية والزراعة 2002 –مستقبل إجراءات التجارة التفضيلية في الدول النامية والجولة الحالية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة	إنكليزي / عربي / فرنسي	http://www.fao.org/DOCREP/004/Y2732E00.HTM
منظمة ا غذية والزراعة 2002 – البيئة في التنمية اللامركزية – قضايا بيئية ومؤسسية	إنكليزي	http://www.fao.org/DOCREP/005/Y4256E/Y4256E00.HTM

[49]– سوف يتم توفير نسخة من المطبوعات الواردة في القائمة لاستعراضها في الورشة وفي حال الرغبة في الحصول على نسخ إضافية فيمكن طلبها من مجموعة المبيعات والتسويق – قسم المعلومات – منظمة ا غذية والزراعة Via delle Terme di Caracalla 00153 روما

بريد إلكتروني publications-sales@fao.org

المواضيع	اللغات	المصدر
منظمة ا غذية والزراعة 2001 – الإصلاح واللامركزية في الخدمات الزراعية : إطار سياسات	إنكليزي	http://www.fao.org/DOCREP005/Y2006E/Y2006E00.HTM
منظمة ا غذية والزراعة 2001 – كتيب استخدام برنامج الوينديزي	إنكليزي / فرنسي / إسباني	http://www.fao.org/tc/Tca/pubs/tmap%2043/text/43main.htm
منظمة ا غذية والزراعة 2000 – الزراعة والغذاء وا من الغذائي : قضايا وبدائل في مفاوضات منظمة التجارة العالمية من منظور الدول النامية – العدد 1	إنكليزي / فرنسي / إسباني	http://www.fao.org/DOCREP/003/X4829E/X4829E00.HTM
منظمة ا غذية والزراعة 2000 – مفاوضات التجارة متعددة الجهات حول الزراعة – كتيب	إنكليزي/فرنسي/إسباني/عربي	http://www.fao.org/DOCREP/003/X7351E/X7351E00.HTM CD-ROM available for all participants
منظمة ا غذية والزراعة 1998 – مراجعات السياسات الصناعية الزراعية – خطوط المنهجية العامة	إنكليزي / فرنسي / إسباني	http://www.fao.org/tc/Tca/pubs/ TMAP42-En_files/42mainpage.htm
منظمة ا غذية والزراعة 1996 – انعكاسات السياسات الاقتصادية على ا من الغذائي – كتيب تدريب	إنكليزي / فرنسي / إسباني	http://www.fao.org/tc/Tca/pubs/tmap40/tmap40.htm
منظمة ا غذية والزراعة 1996 – انعكاسات اتفاقية جولة ا وروغواي على الزراعة في الدول النامية – كتيب تدريب	إنكليزي / فرنسي	http://www.fao.org/waicent/faoinfo/tcd/tca/pubs/tmap41/tmap41.htm
منظمة ا غذية والزراعة 1993 – دليل المدرب : مفاهيم ومبادئ وطرق التدريب مع التركيز على التنمية الزراعية	إنكليزي / فرنسي / إسباني	publications-sales@fao.org
منظمة ا غذية والزراعة 1992 – سياسات ا سعار الزراعية : الدولة وا سواق	إنكليزي / فرنسي	publications-sales@fao.org
منظمة ا غذية والزراعة 1994 – صياغة مشاريع الاستثمار الزراعي والريفي . أدوات التخطيط – دراسات حالة وتدريبات	إنكليزي / فرنسي / إسباني	publications-sales@fao.org
منظمة ا غذية والزراعة 1986 – دليل تدريب في صياغة مشاريع الاستثمار الزراعي والريفي	إنكليزي / فرنسي / إسباني	publications-sales@fao.org

المواضيع	اللغات	المصدر
مراجع أخرى		
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – الزراعة العالمية : باتجاه 2015–2030 وآفاق منظمة ا غذية والزراعة – ملخص وتقرير كامل	إنكليزي/فرنسي/إسباني/عربي	http://www.fao.org/DOCREP/004/Y3557E/Y3557E00.HTM http://www.fao.org/DOCREP/005/Y4252E/Y4252E00.HTM
منظمة ا غذية والزراعة 2003 – منظمة ا غذية والزراعة في العمل – قرص مضغوط وكراسات	إنكليزي	كراسات لجميع المشاركين
منظمة ا غذية والزراعة 2002 – واقع الغذاء والزراعة	إنكليزي/فرنسي/إسباني/عربي	http://www.fao.org/es/esa/pub_sofa_en.htm http://www.fao.org/DOCREP/004/Y6000A/Y6000A00.HTM
منظمة ا غذية والزراعة 2002 – تقرير مؤتمر منظمة ا غذية والزراعة الإقليمي الثاني والستين لمنطقة الشرق ا دنى – طهران – جمهورية إيران الإسلامية 9–13 آذار	إنكليزي/فرنسي/عربي	http://www.fao.org/world/Regional/RNE/MoreLinks/NERC/Nerc02frep_en.doc